شناسنامه آسیب شناسی

نسخه شناسی			
عنوان	شرح عوامل		
درجه نفاست	عادی	خط	[illegible]
تعداد اوراق	۱۵۷	اندازه	۱۰/۸×۲۱
قطع	وزیری کوچک	شماره اموالی	۳۱۶۷
آسیب شناسی و اقدامات مرمتی			
درصد تخریب اوراق	۱۰ ○ ۲۰ ○ ۵۰ ○ ۸۰ ○	از هم پاشیدگی عطف	دارد ○ ندارد ✓
نیاز به جعبه	دارد ○ ندارد ✓	نوع آفت	شیمیایی ○ زیستی ○ فیزیکی ○
نیاز به جلد سازی	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به مرمت جلد	دارد ○ ندارد ✓
نیاز به مرمت اوراق	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به دوخت عطف	دارد ○ ندارد ✓
نیاز به لکه گیری	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به گردگیری	دارد ○ ندارد ✓
نیاز به آفت زدایی	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به اسیدزدایی	دارد ○ ندارد ✓

بررسی کنندگان: ۱. [illegible] ۲. ابراهیمی ۳.

تاریخ بررسی: ۸۹/۷/۲۸

اقدامات انجام شده:

تاریخ اقدام:

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب شرح عوامل — عربی

مصنف / مؤلف متن از ملا محسن شرح از ملا نظرعلی ابن ملا محسن گیلانی

خطی / چاپی نسخ ۱۵ سطری

سال طبع یا تحریر ۱۲۶۲ عدد اوراق ۱۵۷

جزء کتب نحو شماره ۹۱

شماره عمومی ۳۸۶۷ شماره قبض

واقف حاج سید محمد تاریخ وقف ۱۳۰۹

طول ۲۱ و ۵ مم عرض ۱۰/۶ سانتیمتر قفسه ۹

۳۸۶۷

یا هو

کتاب شرح عوامل مولانا محقق الکاشانی
تما انعم الله علی عبده المذنب الجانی اقل الطلاب
محمد بن محمد تقی بن محمد بن ابو الحسن الموسوی
الجزایری

نمره ۳۱۳ هو الواقف علی السرائر

وقف مؤبّد وحبس مخلّد نمود جناب مستطاب سلالة الاطیاب عمدة العلماء الاعلام و
زبدة الفقهاء الفخام نجل الرسول الممجّد علیین آشیان الحاج سید محمد بن محمد تقی بن
محمد بن ابو الحسن بن عبد الله بن نور الدین بن سید الجلیل السید نعمة الله الجزائری
طیب الله ثراهم وجعل فی اعلا علیین ماواهم کتاب شرح عوامل با پانصد و بیست
مجلد دیگر از کتب متفرقه معلومه از هر علم را که ملک طلق آن غفران ماب بوده
بر کتب خانه آستان ملایک پاسبان حضرت ثامن الائمة علی بن موسی الرضا علیه و
علی ابائه واولاده التحیة والثناء که مادام بقاء ورق از این کتاب سایر کتب مسطوره
از آن آستانه مبارکه بجای دیگر نقل نشود و منفک از وقفیت نگردد و بمعرض
بیع ورهن در نیاید و تولیت کتاب هذا با سائر کتب مشروحه با هر کس که متولی
آستانه مبارکه در هر عصری بوده باشد مرجوع است فمن بدله بعد ما
سمعه فانما اثمه علی الذین یبدلونه فی شهر رمضان المبارک سنه ۱۳۰۹



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه ونصلى على نبيه الذى
نصبه خفضاً للشرك الطيب وعلى اله سيما على من بعده يقول
العبد الجانى نظر على ابن محسن الجيلانى اخلصه الله بخالص توحيده وجعله
ممن احسن عبده انى قد كتبت فى اوان الصبى شرحا على العوامل للفاضل
العامل العالم الكامل مولانا محسن احسن الله وغمده باحسانه واقعد بحبوحة
جنانه يليق بالصبيان وان كان محتويا على بعض ما استفدته من كتب الاعلام
وزوائد سنحت بها الخاطر الفاتر مع تواتر المكايد الايام ولكن لما كان مما يستبعد عند
عناكب الشبان صار كان لم يكن شيئا مذكورا فحاولت ان راجع النظر لعل يكون
فايدا الى يوم يدعوا الناس ثبورا   انا اشرع فى المقصود بعون
الملك المعبود مقتصرا على الفوايد ومختصرا عن الزوايد سالكا سبيل الاختصار

فى كل باب والله الهادى الى سبيل الصواب فاقول قال المصنف بعد حسنه
بسم الله الرحمن الرحيم الباء هنا على ما حققه المحققون يحتمل امرين الاول الا
ستعانة وقد اختاره جماعة والثانى المصاحبة كما اختاره صاحب الكشاف
وجماعة والظرف على الاول لغو وعلى الثانى قيل انه مستقر ليكون حالا
من الضمير المستتر فى الفعل المنوى تقديره ابتداء الكتاب متبركا بسم الله كما
فى دخلت عليه بثياب السفر مصاحبا بثياب السفر واما وجه كون الظرف لغوا
فى الاستعانة ومستقرا فى المصاحبة فلانه على تقدير الاستعانة يكون التقدير
استعين بسم الله فيكون متعلقه خاصا فيكون الظرف لغوا كما سيجىء تحقيقه بخلاف
صورة المصاحبة فان ظرف المعية لما كان يتعين الحال من ضمير ابتداء ولا يمكن
تعليقه بفعل ابتداء وهذا ظاهر ولا قرينة على تقدير فعل خاص اخر فلا بد من تقدير
متعلق العام فيكون مستقرا هذا انما قيل على قول من قال ان ظرف المعية لا يكون
الا مستقرا او الحق ما ذكره نجم الدين الائمة وفايد الامة الشارح الرضى واختاره
صاحب اللباب من ان باء الربط مخالف لما نعرف من كون هذا الظرف ايضا لغو
فيجوز ان يكون بثياب السفر متعلقا بالدخول لربط المصاحبة كما جاز تعلق القلم
بالكتابة لربط الالة ثم انهم اختلفوا فى الترجيح بين التقديرين ولكل وجهة هو

قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم

تحقيق فى الباء فى البسملة

٢
٤٥٢

تحقيق لفظ الله

عنهم اما لفظ الله فمما تحيرت فيه اقدام الفحول كما تحيرت في كنه ذاته وحقيقة صفاته
اوهام العقول فاختلفوا في تحقيق حقيقة لفظ الجلالة على اربعة اوجه الاول انه
اسم او صفة والثاني انه على تقدير كونه اسما هو عربي ام سرياني والثالث انه على
تقدير كونه عربيا هل هو مشتق ام لا والرابع انه على تقدير كونه علما هل هو علم في
الاصل او انه صار علما بالغلبة كالنجم والثريا فتركب منها اقوال اربعة الاول انه اسم عربي
مشتق صار علما بالغلبة والثاني انه اسم عربي علم غير مشتق كما ذهب اليه الخليل و
الزجاج والثالث انه صفة غير مشتقة صارت علما بالغلبة واختاره البيضاوي و
الرابع انه سرياني معرب واصحاب المذهب الاول وهم الذين قالوا انه اسم عربي
مشتق تفرقوا بحسب القسمة الاولى الى اقوال ثلثة الاول ان اصله اله والهمزة فيه
اصلية والثاني ان اله منقلبة الفه عن الواو كاعاء واشاح والثالث ان اصله
لاه مصدر لاه يليه والقول الاول من هذه الاقوال الثلثة تفرقوا الى فرق خمس
الاولى انه ماخوذ من اله بفتح اللام الهة بكسر الهمزة كقولهم عبد عبادة وزنا ومعنى
والثانية انه من اله بكسر اللام اذا تحير والثالثة من اله بالكسر اذا فزع والرابعة
من اله الى فلان بمعنى سكن اليه والخامسة من اله بالكسر اذا اولع هذا جميع الاقوال اصحاب
المذهب الاول والحق من بين الاقوال انه اسم عربي علم في الاصل الوضعي غير مشتق كما اختاره الامام

ولتبه

وذهب اليه سيبويه من الاصوليين والفقهاء وهو المستفاد من الايات والاخبار وهو
قد حققه في تعليقات على البيضاوي لا مزيد عليه واقوى الادلة على ذلك انه لو لم يكن
علما لم يكن قوله لا اله الا الله مفيدا للتوحيد كما ان قوله لا اله الا الرحمن لا يفيد التوحيد
فان الصفة مبهمة محتملة للغير فيلزم الاشتراك مع ان كلمة لا اله الا الله كلمة التوحيد
بالاجماع فيجب ان يكون علما فان قلت انه لما غلب استعماله في ذات الله تعالى بحيث لم
يستعمل في غيره لا في الجاهلية ولا في الاسلام صار كالعلم افادة التعيين مثل الثريا
والصعق ولما افادت التوحيد وغيرها قلت مجرد عدم الاستعمال في الغير لو كان كافيا
في افادة التوحيد لكان لا اله الا الرحمن مفيدا للتوحيد وليس كذلك بالضرورة فان قلت
لو كان لفظ الله علما لم يكن قل هو الله مفيدا للتوحيد لجواز كون احد افراد الواجب مع
ان الاجماع منعقد على ان هذه السورة من الدلايل السمعية على التوحيد قلنا ان
الواحدية تستفاد من قوله ولم يكن له كفوا احد واما قصد بها فيفيد الاحدية اعني
عدم قبول القسمة والتركيب بجميع انحائها حتى التركيب من الجنس والفصل ايضا الرحمن
الرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب والرحمة في اللغة رقة القلب
تقتضي الاحسان ولما امتنع ذلك في حقه تعالى لتنزهه عن الجسمانية ولوازمها فوجب
ان يؤخذ باعتبار الغايات دون المبادي ولهذا قيل خذ الغايات واترك المبادي

التعيين فتح ان يجري عليه حكم من انا ذه صح

تحقيق لفظ الرحمن الرحيم

اعني الاحسان وهذا ما اشتهر بينهم من ان الاسماء الالهية تؤخذ باعتبار الغايات

والرّحمن ابلغ من الرّحيم لانّ زيادة البناء يقتضى زيادة فى المعنى وغاية ما تحمّلوا فى ذلك
انّهم اخذوا الزّيادة والنّقصان تارة فى الكمّية اى كثرة الافراد وقلّتها وممّا ورد فى
الدّعاء يا رحمن الدّنيا ورحيم الاخرة فانّ الرّحمة الدّنيويّة زائدة كثيرة فانّها تعمّ
المؤمن والكافر بخلاف الرّحمة الاخرويّة لاختصاصها بالمؤمن فقط واخذوا تارة
اخرى بحسب الكيفيّة يعنى فى عظمة الرّحمة وحقارتها فالرّحمن بالنّسبة الى الرّحمة
الحقيرة كما ورد فى الدّعاء يا رحمن الدّنيا والاخرة ورحيم الدّنيا لانّ النّعم الاخرويّة
كلّها جسيمة جليلة وامّا النّعم الدّنيويّة فمنها جليلة ومنها حقيرة والاوّل هو المشهور
فى السنة المحقّقين وعليه روايات المعصومين منها ما فى التّوحيد عن الامام
الصّادق عليه الرّحمن بجميع خلقه والرّحيم بالمؤمنين خاصّة ولى هناك كلام لا يسعه
المقام ومن اراد فليطلبه من كتب الاعلام وانّما قدّم الرّحمن على الرّحيم لتكون الرّحيم كالتّتميم
فانّه لمّا دلّ على جلائل النّعم واصولها ذكر الرّحيم لتناول ما خرج منها او لانّ الرّحمن لمّا
كان من الصّفات المختصّة به تعم تناسب ايراده عقيب لفظ الجلالة واما كونه من الصّفات
المختصّة فلمّا اشتهر ولم ينكر انّه لم يطلق على غيره تعم لا فى الجاهليّة ولا فى الاسلام
وتعنّت اليمامة به شاذ وهذا الوجه اولى ممّا اختاره الفاضل وتبعه بعض علمائنا
فيه الله مثواه من انّ كونه من المختصّات انّما هو لكون معنى الرّحمن المنعم الحقيقى البالغ

الجليلة والرّحيم بالنّسبة الى الرّحمة م

نحمدك

فى الرّحمة غايتها وهذا المعنى مختصّ به تعم اذ فيه معنى ظاهر امّا اولا فلانّا لا نسلّم
انّ معنى الرّحمن هو المنعم الحقيقى البالغ كيف لا وغاية ما يستفاد من اللّغة انّ الرّحمن
ذات تثبت له الرّحمة الكثيرة اكثر ممّا فهم من الرّحيم قضاء الحق زيادة اللّفظ وامّا ثانيا
معناه النّعم الحقيقى البالغ يعنى المنعم العوض ولا تعرّض فممّا لا يفهم من اللّغة ولا يفهم
اهل العرف فلا ادرى انّه من اين فهم وثالثا لا ادرى انّه من اين تعرف انّ هذا الوجه
صار سببا لكونه من الصّفات الغالبة اذ لعلّهم لمّا راوا انّ الله تعم ذو رحمة
واسعة على العدوّ والولىّ وليس غيره كك غلبوا اطلاق الرّحمن عليه دون غيره لا
لانّه منعم حقيقى بالغ وان كان ذلك كك فى نفس الامر ولهذا ما اراد صاحب
الكشّاف فى كونه كالعلم على انّه من الصّفات الغالبة ثمّ قال وامّا قول بنى حنيفة
فى مسيلمة رحمان اليمامة وقول شاعرهم فيه وانت غيث الورى لا زلت رحمانا
فباب من تعنّتهم وانّما خصّ التّسمية بهذه الاسماء العظام ناسبا بها فى العفو
والاحسان واشاره الى انّ رحمته سابقة على غضبه بالامتنان وتنبيها على
انّه المستعان فانّه المعبود الرّحيم الرّحمن لتوجّه بنشر اثره نحو جنابه وبتمسّك
توفيق عروة بابه ثمّ انّ المصنّف رحمه الله بعد الاستعانة والتّبرّك بجلاله و
جمال الرّحا ولحميده بصفات كماله فاردف التّسمية بالحمد فقال ونحمدك جريا

على قاعدة الملك العلام وامتثالا بحديث خير الانام عليه وآله الصلوة والسلم
في كل من التسمية والتحميد انه وقع في ابتداء الكلام فيصدقا لامتثال عرفا و
هذا القدر كاف في الجمع بين الروايتين وان امكن الجمع بحمل الابتداء في التسمية
على الحقيقي وفي الحمد على العرفي والاضافي وقدم التسمية اقتداء بخير الكلام
وتنفذيهما للاستعانة على صاحب الانعام وانما اختار الجملة الفعلية لافادة
التجدد والحدوث حالا لا محالا بحسب تجدد الاحسان آناً فاناً ولهذا اختار
القولية الاستقبالية وهذه الجملة وان كانت خبرية صورة ولكنها في معنى
الانشائية للثناء على الله ثم بصفات الكمالية واختار الخطاب للالتفات المطلوب
عند اولى الالباب لما تحقق في موضعه من ان عادة العرب التفنن في الكلام و
العدول من اسلوب الى اخر تطرية وتنشيطا للسامع وتزويجا للمرام فيعدل
من الخطاب الى الغيبة ومن الغيبة الى التكلم ومن الخطاب الى التكلم وبالعكس في
جميعها فالاقسام ستة وامثلة مشهورة وعلى الالسنة مذكورة ثم اعلم ان
السكاكي اكتفى في الالتفات على ان يكون للتعبير باحد الطرق الثلثة عدولا
عن مقتضى الظاهر سواء سبق التعبير بالطريق المعدول عنه تحقيقا ام لا بخلاف
الجمهور فانهم يشترطون في الالتفات سبق التعبير بالطريق المعدول عنه

تحقيقا

تحقيقا ام لا بخلاف الجمهور فانهم يشترطون في الالتفات سبق التعبير بالطريق
المعدول عنه تحقيقا فعلى الاول يمكن ان يكون كلام المص التفاتا فان للمتعارف
في مقام التحميد هو الغيبة اقتداء بالقران المجيد فالتعبير بالخطاب عدول من
مقتضى الظاهر فيكون التفاتا وعلى الثاني يمكن ان يعتبر الالتفات فيه بالنظر الى
التسمية فانها جرت لعادة على طريقة الغيبة فعدل عنها الى الخطاب
فيكون التفاتا ويحسن في خصوص هذا المقام بادنى على ما قالوا في حسن
الالتفات العام وجوه مذكورة في مواضعها وقد استنبطناه في حواشينا على
التفسير منها ان فيه تنبيها على انه نعم ظاهر لو يجب فهو احق بان يخاطب و
منها ان عرض هدية الحمد المشافهة والخطاب اقرب الى رجاء قبول الهدية
سيما عن الملك الوهاب ومنها ان في الغيبة اشارة الى مرحلة علم اليقين وفي
الخطاب ايماء الى مرتبة عين اليقين فكان المعلول صار عيانا والمعقول مشاهدا
فبنى الامر في التسمية على ما هو مبادي حال العارف من الذكر والفكر والتامل في فضله
واحسانه والاستدلال برحمته الواسعة على عظم شانه وظهور برهانه وفي التحميد
بنى على ما هو منتهى سلوكه في فرعه واصوله الفائد الى الحق وحقيقته وصوله
ثم بنى في ضوئه العلم معارج الصدق الى عين العين فيراه متجليا في الدارين اللهم

اجعلنا من الواصلين الى العين دون السامعين بالاذن والناظرين بالعين وانما
اختاره صيغة المتكلم مع الغير على المتكلم وحده لوجوه منها ما افاده الامام في التفسير
الكبير من ان من باع عشرة عبيد بصفقة واحدة ووجد المشتري بعضهم معيبا فليس له الا
قبول الكل او رد الكل لعدم جواز تبعيض الصفقة ولهذا فاذا ادرج الحامد حمده في حمد
الحامدين وعرض الجميع على رب العالمين فلا يليق بمزيد الكرم وكمال الرحمة ان يقبل الجميع
اذ فيهم من لا يرد حمدهم كالانبياء والصالحين فلا يرد الجميع وليس من شان رحمته
الواسعة قبول الصحيح ورد المعيب فعليه ان يقبل الجميع فيصير حمد هذا الحامد ايضا
مقبولا ببركة حمد المقبولين ولهذا شرعت صلوة الجمعة والجماعة اذ فيها زيادة
رجاء لقبول الطاعة ومنها التنبيه بان حمده مما ليس في عرضة القبول منفردا
ما لم يضم الى حمد الحامدين ومنها الاشعار بتعظيم المحمود والاخبار بان المحمود ليس
ممن يحمده هذا الحامد فقط بل يحمده في دائرة الوجود على هذا المعنى يجب ان يكون المقصود
حمده وحمد كل موجود حتى الجمادات ايضا كقوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده
ويمكن ان يريد الحامدين من الناس اجمعين ويمكن ان يراد الحمد بجميع قواه وكافة
حواسه الظاهرة والباطنة كما اختاره بعض العارفين في معنى اياك نعبد و
اياك نستعين والحمد على ما هو المشهور هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري

نعمة

7

نعمة كان او غيرها واما الشكر فهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان ثناء
باللسان او محبة بالجنان او خدمة بالاركان فبينهما عموم من وجه فان الشكر
اعم من الحمد باعتبار المورد فان مورد الشكر اللسان والجنان والاركان واما
مورد الحمد فهو اللسان فقط ولكنه اخص منه باعتبار المتعلق فان الشكر انما يكون
بازاء النعمة فقط بخلاف الحمد فانه كما يكون بازاء النعمة فكذلك قد يكون بازاء
غير النعم كما يقال حمدته على شجاعته وعلى علمه وقدرته ومن هذا يظهر ان الحمد ايضا
اخص من الشكر موردا واعم منه متعلقا فمادة اجتماعهما الثناء باللسان في مقابلة
الاحسان ومادة افتراق صدق الحمد بدون الشكر هو الثناء باللسان في مقابلة العلم
والشجاعة ومادة افتراق صدق الشكر بدون الحمد هو الخدمة بالاركان
في مقابلة الاحسان واذا عرفت هذا فاعلم انه قد طال التفاصيل بين الافاضل في الفرق بين
الحمد والمدح فقال صاحب الكشاف وتبعه الطبرسي وجماعة انهما اخوان قال التفتا زاني
يعني انهما مترادفان واما المتأخرون ومنهم البيضاوي فان الحمد اخص من المدح
وان المدح يعم الاختياري وغيره والحمد مختص بالاختياري فقط فاختاروا قيد
الاختياري في تعريف الحمد لاخراج المدح واحتجوا في ذلك بانه يقال مدحت اللؤلؤ
على صفائها ولا يقال حمدتها وفي القاموس ولا يقال حمدته على حسنه بل مدحته

وهذا الاحتجاج قريبا الى اللجاج كيف لا وقد صرح في حواشي شرح المطالع بان مثال اللؤلؤ
مصنوع ولو سلم فغايته ما صح عنهم انهم يقولون مدحت اللؤلؤة ولا يقولون حمدتها
واما انهم حمدتها بل مدحتها فكلا فكذلك القول في قولنا حمدته على حسنه لا يدل على عدم يقولون ما
جوازه ولعل العرف اصطلح اعلى ذلك دون اللغة الا ترى انهم كثيرا ما يقولون رأيت
انانا ولا يقولون رايت بشرا او رايت اسدا او لا يقولون رايت غضنفرا او لا يدل عدم ذكر
المراد فالاخر على عدم الترادف هذا بل لنا ان ننقل اهل الانصاف يعلم ان صاحب الكشاف
اعرف باللسان من غيره وهو صرح بانا نقول حمدته على حسنه وشجاعته هذا مع ان
القاضي قد اعترف بانه يقال حمدت زيدا على علمه وكرمه مع ان العلم مثلا ليس من
الجميل الاختياري والقول بان مثله اختيارية بعيد عن النظر الجديد فلهذا عندي
الترادف وللناس فيما يعقلون مذاهب وهو الظاهر من كلمات اللغويين كالجوهري وصاحب
القاموس وغيره حيث لم يقيد احد منهم الحمد بالجميل الاختياري ويؤيده استعما
لات العرف ايضا فانهم كثيرا يحمدون المراء على لطافة قده ورشاقة خده وكثيرا
ما يقال الشجاعة والسخاوة من الاخلاق الحميدة ويقع الحسن محمودا لا ممدوحا ويقصد
قوله تعالى مقاما محمودا وقول الشاعر واري القرب محمودا عنه مذاهب وقبله بل الحمد
في المواطن كلها وما قيل ان الحمد في هذه المقامات بمعنى الرضا كما ورد في اللغة خلاف

الظاهر

الظاهر ومما هو على ظهر اذ في مقام الاجتماع انه لا يخفى على احد ان الله تعالى كما يستحق الحمد لاحسانه
وانعامه كذلك يستحق لذاته ولصفاته وذاته التي هي عين ذاته فيجب ان لا يصح حمده لله على
ذاته وصفاته الذاتية لانها ليست جميلا اختياريا وما قيل من انه يجعل الصفات الذاتية
بمنزلة الافعال الاختيارية كالخلق والرزق وغيرها فيستحق الحمد عليها مما هو في محل المنع
ولعمري ليت شعري انه ما الباعث لهم على ارتكاب مثل هذه التكلفات الباردة مع جواز
الحمل على الحقيقة بمجرد قولهم مدحنا اللؤلؤ مع ما فيه ما مر وهذا احق المقال على اجمال
فلا نضع الى ما قيل فيه او بقي فان التفوه غير واجبة الاتباع اذ رتبته لا اصل له
بعد الاطلاع ثم ان المصنف رحمه الله لما حمده على سبيل الخطاب ناسبه ان يقول يا من يرفع اليه
صالح العمل والاضافة بيانية من باب جرد قطيفة وخاتم فضة يعني صالح هو العمل
او من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف يعني العمل الصالح وهذا اقتباس من قوله تعالى
اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه ولا يخلو من الالتباس ويجوز في يرفع ان
يكون مبنيا للفاعل وللمفعول فالرافع هو الله تعالى والملائكة هو لكل وجهة والمراد با
لعمل الصالح العمل الخالص لوجه الله تعالى واصل الاخلاص تصفية الاعمال من الكدورات
كالرياء وغيره وقيل الاخلاص دوام المراقبة ونسيان الحظوظ كلها وهذا هو حق الاخلاص
والعبد الكامل الحقيقة لا حاجة الى ذكر ما قيل في تحديده وهذا تحقيقه مع

ونصلي

قال الرسول فانه لما سئل عن الاخلاص قال تقول ربي الله ثم تستقيم كما امرت يعني لا تعبد هواك
ونفسك بل لا تعبد الا ربك وتستقيم في عبادته كما امرت وهذا اشارة الى قطع كل ما سوى الله
عن مجرى النظر وهو اخلاص المقربين واما اخلاص اصحاب اليمين فما يستفاد مما روي انه قال
الحواريون لعيسى عم ما الخالص من الاعمال قال الذي يعمل لله لا يحب ان يحمده عليه احد فخلاصهم
خلوص العمل عن الرياء فلا يشرك بعبادة ربه احدا فالمراد من رفع العمل الصالح الى الله
وكذا صعود الكلم الطيب اليه قبولهما مجازا والا فالرفع والصعود الحقيقيان انما يتحقق
في حق المتحيز في المكان ونحن نحقق ان الله تعالى لا حد له في مكان ولا غاية له في زمان
ونصلي امتثالا لامر الله تعالى في قوله صلوا عليه وسلموا تسليما ولذا قيل بالوجوب ولا باس
به والصلاة في اللغة بمعنى الدعاء ولكنهم لما راوا ان الله تعالى قال ان الله
وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه فنسب الصلاة تارة
الى الله تعالى واخرى الى الملائكة واخرى الى المؤمنين ولا يصح معنى الدعاء في الله تعالى
قالوا ان الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين
الدعاء وتدقيقه انها من الله تعالى الرحمة ومن غيره طلب الرحمة وهذا اولى من الاول
اذ لا وجه لتخصيص الملائكة بالاستغفار لجواز الدعاء منهم ايضا الا انهم لما راوا
ان الله تعالى نسب اليهم الاستغفار في قوله ويستغفرون للذين امنوا وقوله يستغفرون

لمن في الارض

في الارض خصصهم بالاستغفار هذا ثم اعلم ان كون الصلاة حقيقة في الدعاء ومجازا في غيره
اولى من كونه حقيقة فيهما للزوم الاشتراك والمجاز خير منه وهذا الكلام قد
اشبعناه في تعليقاتنا على الحاشية النيرية ثم التحقيق ان فائدة الصلاة على النبي عم
عائدة الى المصلي واظهار المحبة لان الله تعالى قد اعطى نبيه من المنزلة والزلفى لديه
ما لا يؤثر فيه صلاة مصل كما نطقت به الايات وشهدت به الروايات والظاهر
انه ممن لم يخالف فيه احد من المحققين الا بعض من المتاخرين فقال لم لا يجوز
ان يحصل للنبي عم بهذه الصلاة مرتبة زائدة من القرب لان مراتب القرب غير متناهية هينة
وليس بشيء لان الايات والروايات شاهدة على انه عم قد اخذ من القرب منتهى
ما يمكن للبشر كيف لا وقد خوطب بلولاك وقد وصل المقصد صدق قاب
قوسين او ادنى فوق الافلاك وقد حققنا القول فيه في الحاشية النيرية
فمن حاول التحقيق فليراجع اليه وكان ينبغي ان يتلفظ بالتسليم بعد الصلاة
عملا بظاهر الاية ولكن قد اشتهر تركه لجواز ان يكون المراد من التسليم في الاية بنة
الانقياد لا السلام ولهذا تركه المصنف واكتفى بالصلاة وفي الرجوع الى صيغة
التكلم وحده على ما في اكثر النسخ نوع تغيير الاسلوب وان كان صيغة المتكلم مع الغير
اولى كما قدمناه نصلي على نبيك والنبي ان كان بالهمزة فهو فعيل بمعنى الفاعل

ماخوذ من النبأ بمعنى الخبر لان النبي مخبر عن الله تعالى وان كان بالياء بلا همزة وهو المشهور
والظاهر انه فعيل بمعنى المفعول فان اصله النبوة بفتح النون وسكون الباء اى الرفعة
لان النبي مرفوع الرتبة عن غيره من الخلق هذا ما هو المشهور فى هذا المقام ولا يخفى على
المتصفح باطراف الكلام ان التكلم فى النبي بالهمزة اما مكروه او جائز والاول مما
قال به الشيخ فى الاقتصاد والثانى مما نقل عن سديد الدين الحمصى مستندا الى ما روى
عن النبي انه سمع رجلا يقول يا نبئ الله فرد عليه فقال لا تنبز باسمى لا
تنبزوه ولعل الخبر لما لم يثبت صحته عند الشيخ قال بالكراهة ولا باس به والمراد
بالنبي انسان اوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه وعلى هذا فان امر بتبليغه
فهو رسول الله ايضا وقد يقال من اوحى اليه بشرع وامر بتبليغه وان لم يكن له كتاب
او نسخ لبعض شرع من قبله كيوشع وعلى هذا فان كان له كتاب او نسخ فهو
رسول الله ايضا وعلى هذين المعنيين يكون النبي اعم مطلقا من الرسول وقيل هما
بمعنى واحد يعنى من اوحى اليه شرع مطلقا ولما اجمع امتى على عدم تمامية الصلوة
على الرسول بدون الصلوة على آله قال وآله وهم عندنا على عليه السلام وفاطمة والحسنين
ويطلق تغليبا على باقى الائمة عليهم السلام واصله اهل بدليل اهيل ولكن خص استعماله
فى الاشراف وصلته تذكر وشرافته هو اهل النبي اهل بيته الذين اذهب الله عنهم

الرجس

الرجس وطهرهم تطهيرا ونبه المصنف على ان المراد من الال ما قلناه المبنى لهم كرامة لهم
المحل فان العقل يعد ولى تخليته يحكم بالبديهة على ان كرامة المحل فى الدنيا انما
يكون بالامامة العامة والرياسة الجامعة بل بالعلم التام والحلم العام وفى الاخرة
انما يكون بالفوز بالنعيم والخلاص عن الجحيم وهاتان النعمتان انما ثبتا فى حقهم ويطهرهم
تطهيرا اما فى الدنيا فبان اصطفاهم وبعثهم بعث فيهم رسولا منهم يتلوا عليهم
اياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ليجعلهم خلفاء على الناس ليكونوا للعالمين
نذيرا واما فى الاخرة فانهم يشربون من كاس مزاجها كافورا وفيهم يسقيهم شرابهم
الفتية فيقيهم ربهم شرابا طهورا شعر دلبر من همه دارد كا كل برسر والاضافة
فى كرامة المحل من باب اضافة الصفة الى الموصوف يعنى المحل الكريم اللهم اخترنا بلطفك
العظيم وما فى عبارة المصنف من براعة امين لا استهلال مما لا يخفى على الطبع السليم اما
بعد الحمد والصلوة واما كلمة فيها معنى الشرط ولهذا التزم الفاء فى جوابها ولكن خاف
القوم فى ذلك فتقدير الكلام على تقدير الفاء مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة
فهكذا وكذا فحذف كلمة الشرط وهى مهما مع جملة الشرطية واقيمت اما مقامها
فلكونها فى مقام كلمة الشرط وهى مهما وهى اسم مبتداء التزم ان يذكر وابعدها
الاسم اللازم للمبتداء ولكونها قائمة مقام فعل الشرط التزم ان يذكر وابعدها

والاسم الذي هو نعم للمبتدا ولكونها قائمة مقام فعل الشرط التزموا ان يذكروا بعدها
الفاء استيفاء لكلا الجزئين بقدر الامكان وبعد ظرف زمان وكثيرا ما يحذف
منه المضاف اليه ولكن يكون منويا فيبنى على الضم ثم ان القسم نتحقق ان للطالب
لكل علم ان يعلم اولا رسم العلم وغايته اما الرسم فلان ما لم يعرف بوجه لم يجز طلبه
والا لكان طلبا للمجهول المطلق وهو محال واما الغاية فلان الطالب بغير تصور فائدة مما
بعد سعيها فالفاعل المختار اذا طلب شيئا وجب ان يتصوره اولا ولو بالرسم وان يتصور
فائدته حتى لا يكون جاهلا او سفيها ومع ذلك فلولا انه يجب معرفة موضوعه ليكون
في شروعه على بصيرة وهذا غاية تحقيق المقام والمقام ضيق عن اطالة الكلام ولهذا
اراد المص تعريف العلم المقصود بحيث يشمل الغاية والموضوع ايضا لزيادة البصيرة ولان
كل علم مسائل كثيرة يضبطها جهة وحدة باعتبارها يعد علما واحدا منفردا بالتدوين
فمن اراد تحصيل تلك المسائل المرتبطة من جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا
يفوته ما يعنيه ولا يضيع عمره فيما لا يعنيه فقال النحو سمي هذا العلم به لكونه مقصودا
من النحو بمعنى القصد او لكونه في طرف من العلوم لكونه من النحو بمعنى الطرف وله وجوه
اخر لا فائدة في ذكرها علم باصول وقواعد كلية مستنبطة من تتبع لغة العرب حتى
يحصل له عند ادراكها وممارستها قوة وملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية

مثلا

مثلا اذا علم قاعدة ان الفاعل مرفوع فيحصل له قوة يعرف بها حال زيد في ضرب زيد فيقول
زيد في ضرب زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع فاذا علم القواعد الكلية فله اجرا
ئه
في الجزئيات حتى يعرف به اي بهذا العلم احوال الجزئيات اواخر الكلمات اعرابا وبناء حتى
حتى اذا علم ان العلم معرب والضمير مبني عرف ان زيدا معرب وهو مبني وانما عدى العلم
بالباء لتضمنه معنى الاحاطة والشمول فالمراد بالعلم هنا هو الادراك وانما قال يعرف
ولم يقل يعلم لان المعرفة يقال للادراك الجزئي والعلم للكلي ولهذا قيل عرفت الله دون
علمته وايضا المعرفة يطلق على الادراك المسبوق بالعدم او للادراك الثاني من الاد
راكين الذين تخلل بينهما عدم بان ادراك المجرد عن هذين القسمين ولهذا قيل
الله تعالى عالم ولا يقال عارف كما قاله بعض العلماء ولما كانت هذا المقام مقام ادراك
الجزئيات قال المص يعرف دون يعلم نكاته قال هو علم بقواعد ليستنبط منها ادراكات
جزئية والمراد بالاحوال الامور العارضة لاواخر الكلم من الاعراب والبناء ولا انزاد
وعدمه وامثالها وبهذا القدر تم الرسم قوله علم باصول وان كان كالجنس شاملا لجميع
العلوم ولكن قوله يعرف بها احوال اواخر الكلم كالفصل يخرج منه جميع العلوم عن التعريف
سوى علم الصرف فحتى اخرجه بقوله اعرابا وبناء اذ لا يعرف بالصرف الاعراب والبناء
فمع هذا تم الحد تحديدا جمعا ومنعا فصح ما علم منه رسم علم النحو علم في ضمنه

غايته وموضوعه اما موضوعه فلانه قد ثبت ان كل علم ما يبحث فيه عن احواله وعوارضه الذاتية
وقد علم من هذا التعريف ان في هذا العلم انما يبحث عن احوال اواخر الكلم فيكون الكلمات موضوعه
واما الغاية فانما علم ضمنا لانه لما علم انه يبحث عن احوال اواخر الكلم فعلم ان فائدته حفظ
اللسان عن الخطأ في البيان وقوله اعرابا وبناء اما منصوب على التمييز اي من حيث الاعراب والبناء
او على المصدرية اي يعرف به معرفة الاعراب ومعرفة البناء والاعراب لغة اما ماخوذ من اعرب
الرجل شيئا يعني اوضحه وبينه فان الرفع والنصب والجر مما يوضح المعاني المقصود اعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة واما ماخوذ من عربت معدته اذا فسدت معدته فادخلت الهمزة
عليها لازالة معنى السلب فيكون معنى الاعراب ازالة الفساد لان هذه المذكورات تزيل الفساد
الحاصل في الكلام باختلاط المعاني المقصود ويحتمل ان يكون ماخوذا من قولهم امرأة
عروب اي محبوبة ومنه قوله تعالى فجعلناهن ابكارا عربا يعني محببا الى ازواجهن لان الكلام
باستعمال قواعد الاعراب يصير محببا للاحباب واما الاعراب الاصطلاحي فهو اختلاف
اواخر الكلمة باختلاف العوامل الداخلة لفظا او تقديرا واما البناء فلعله ماخوذ
من بنيت الدار اذا قررتها فلما كان اخر الكلمة مستقرة على حالة واحدة سميت مبنيا
وحركته بناء واما في الاصطلاح فهو حركة او حرف في اخر الكلمة التي لا تختلف باختلاف
العوامل هذا ثم اراد المص ان يبين اقسام الكلمة ليبني عليها احكامها المختلفة فبادر

بالتقسيم

بالتقسيم فقال الكلمة اما اسم او فعل او حرف اقول وان كان على المص ان يعرفها اولا ثم
يقسمها لان التعريف مقدم على التقسيم ولكنه لشهرة تعريفها بين الطلبة ضرب عنه صفحا
ولا علينا ان نشير الى بعض نكات هذا الباب تنشيطا للاصحاب وتشحيذا للالباب ولتتميم النكات
في فوائد تتعلق بالقسمة الاولى الكلمة في اللغة قيل انه مشتق من الكلم بسكون اللام وهو
الجرح لان كلمة المتكلم يجرح المخاطب في بعض الاوقات وهذا اولى مما قيل في وجه التسمية انها
لتاثير معانيها في النفوس كالجرح كما لا يخفى ولغرابة بعض الشعراء عن تاثير الكلمة بالجرح في قوله
جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان مما يؤيده ما قلنا هذا واما
الكلم بكسر اللام فقد اختلفوا فيه فقيل انه جمع لانه لم يطلق في العرف الا على ثلث كلمات
فصاعدا وقيل انه جنس كتمر وتمرة محتجا بقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان
جمعا لوجب ان يكون صفته مؤنثا وهذا اولى دون تاويل الاية ببعض الكلم الطيب بان يكون
الطيب صفة للمضاف لبعده عن الانصاف وتقييد العموم الالهية بلا دراية او رواية
هذا مع ان لحوق تاء الوحدة مما يقرب كونه جنسا لا جمعا واذا عرفت ذلك فاعلم ان اللام
الداخل على الجنس في بادي النظر انما يكون للجنس وانما يستفاد كونها للعهد او للاستغراق
او للعهد الخارجي من القرائن الحالية والكلام في الكلمة للجنس ولا ينافيه كون التاء
فيها للوحدة لعدم التنافي بين الجنس والوحدة الا ترى انك تقول الحيوان جنس واحد

وهما مع الجنس اجناس متعددة ويمكن حمل اللام فيه على الخارجي بارادة المذكورة في ضمن
التعريف ويمكن الحمل على الاستغراق بقرينة التقسيم لما تحقق من ان القسمة الواردة في كل
واحدة كلي انما هي واردة على افراده او معناها بالحقيقة ان افرادها بعضها كذا وبعضها
كذا ولا وجه لاحتمال العهد الذهني في هذا المقام ايضا كما لا يخفى على الافهام ولكن لا بد ان يعلم
ان في صورة الاستغراق يكون القسمة من قبيل قسمة الكل الى الاجزاء التي هي عبارة جزئية وكلية
اليها كتقسيم البيت على السقف والجدار فانه لا بد ان يعتبر مجموع الافراد من حيث المجموع مقسما
وتقسيمه الى البعض وبعض واما في صورة الجنس يكون القسمة من قبيل قسمة الكلي الى الجزئيات
التي هي عبارة عن ضم قيود متخالفة الى الكلي ليحصل بانضمام كل قيد قسم كاقسام الحيوان
الى الانسان والفرس بانضمام الناطق والصاهل اليه فيقال الكلمة اما كلمة دالة على معنى
بنفسها فهي الاسم او لا فالحرف فقط وهذا النحو من التقسيم هو الاكثر والاشهر بل الظاهر لكون اللام
في الكلمة للجنس اولى من الاستغراق اعلم ان القوم عرفوا الكلمة بانه لفظ وضع لمعنى مفردا
هنا نكات تخلت عنها كتب النحاة فيجب الاشارة اليها ولو اجمالا منها ان الوضع بالنسبة
الى الموضوع له اقسام اربعة عقلية الاول ان يكون الوضع خاصا والموضوع له ايضا خاصا
كزيد لذات زيد الثاني ان يكون كلاهما عامين كالانسان لمفهوم الحيوان الناطق الثالث
ان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كالضمائر عند بعض العلماء والرابع العكس ولا

مصداق

ولا مصداق له بل لا يجوزه العقل والتحقيق ان الواضع اذا اراد ان يضع لفظا لمعنى فاما ان ينظر
الى معنى خاص فيضع له او الى معنى عام فيضع له وهما القسمان الاولان واما ان ينظر الى معنى عام كلي
لا يضع اللفظ بازائه بل بازاء جزئياته المخصوصة فلما قصد معنى عاما كان الوضع عاما ولكن
لما وضعه لجزئياته صار الموضوع له خاصا واما النظر في حال الوضع الى الجزئي خاص ووضع
اللفظ لكلية فرض غير جائز واذا عرفت هذا فاعلم انه قد صار التشاجر بين السيد الشريف و
التفتازاني في الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة فقال التفتازاني ان ضمير الغائب انما
وضع لمفهوم كلي هو كل مفرد مذكر فالوضع والموضوع له فيه كلاهما عامان ورده السيد
الشريف بانه لو كان وضع بازائه لاستعمل فيه في وقت مع انه لم يستعمل فيه ايضا كيف لا
وهو لا يستعمل الا في مفرد مذكر مخصوص واعتذر عنه التفتازاني بانه من المجازات
المتروكة الحقائق ولا حجر فيه وذهب السيد الى ان الموضوع له فيه خاص فالواضع لاحظ
المفهوم الكلي ولكنه جعله آلة للموضوع لا موضوعا له وانما وضعه لجزئياته المخصوصة
فيكون استعماله في الافراد حقيقة وما اورد عليه من ان ملاحظة جميع الافراد ممتنعة
مدفوع بان الملاحظة الاجمالية كافية في الوضع وما اختاره السيد اقرب الى التحقيق وقد
استقر في الاصول ان الحقيقة والمجاز علامات يعرفان بها منها التبادر وعدمه ومنها
الحاجة الى القرينة وعدمها ومنها صحة السلب وعدمها وهذه العلامات بجميعها يدل

على انّ استعمال هو مثلا في زيد انما هو على طريق الحقيقة لعدم تبادر المفهوم الكلي منه الى
الذهن اصلا لعدم حاجة فهم المعنى الجزئي منه الى القرينة وعدم صحة السلب عنه
وبهذا يعلم انّ الاستعمال المذكور ليس من المجاز وهنا كلام لا يسعه المقام ومنها انّ
المراد من المعنى هو الصورة الذهنية التي وضعنا اللفظ بازائها وهذه الصورة يجوز ان
يكون لفظا او غيره فلا ينتقض التعريف بالضمائر المراجعة الى الفاظ مخصوصة فانّ مدلولها
الفاظ لا يابى من كونها مقصودة من لفظ آخر فتذكر وكذا لا ينتقض بالالفاظ الموضوعة
بازاء الفاظ اخرى كالاسم بازاء زيد والفعل بازاء ضرب وامثالهما ومنها انّ
المفرد صفة للمعنى كما هو المتبادر من الكلام والظاهر من كلمات الاعلام وفيه نكتة صرح
به بعض الائمة وهو انّ الافراد صفة للفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة وما نقل
من انّ المشهور انّ الافراد في عرف النحاة صفة اللفظ بالذات وللمعنى بالعرض حذو وظاهر
العبارة لما في كون المفرد مرفوعا صفة للفظ من ارتكاب خلاف الظاهر في ايراد احد الوصفين
اعني الوضع جملة فعلية والآخر مفردا وما قيل من انّ النكتة فيه التنبيه على تقدم
الوضع على الافراد مما يحتاج الى التنبيه مع انّ التمحل مما يعتذر في تعريف صاحب المفصل
حيث قال اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ومنها انّ قيد الافراد انما هو لاخراج
المركبات سواء كان كلامية كالجملة او غير كلامية كالرجل وفائدة وبصرى لكون معانيها

مركبة

مركبة لانّ جزء اللفظ في هذه المركبات مما يدل على جزء المعنى فيدخل على هذا في التعريف
مثل عبد الله علما للشخص الانساني فانه لفظ وضع لمعنى مفرد وقال بعض شراح الكافية
انه لا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب
ولعل نظره الى انّ عبد الله لما كان معربا باعرابين كخلاف الرجل وفائدة فالانسب
بحال النحوي الباحث عن احوال اواخر الكلمة ويخرج اعرابا وبناء ان يدخل نحو الرجل
في تعريف الكلمة ويخرج نحو عبد الله عنها لانّ الغرض من علم النحو تصحيح الاعراب فالميل الى جانب
اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يناسب ذلك الغرض هذا وقد نقلنا عن بعض الائمة
ما ينفتح به اغلاق هذا الاشكال كيف وهو صرح بانّ النحاة انما اعتبروا الافراد في جانب
المعنى فعلى هذا يكون نحو عبد الله علما عندهم مفردا للافراد ومجرد كونه معربا با
عرابين لا يوجب القول بانه كلمتان هذا مع انه قال صاحب اللباب انّ اعراب آخره يحكي
غ كما في تأبط شرا ولما كان الآخر مشغولا والاول فارغا ظهر اعرابه في اجزائه المفاد
كما يظهر اعراب المثنى بالفتح في الجر فليس لعبد الله علما الاعرابان وفي اصدد هنا كلام يعرف
بالتأمل التام واعلم انهم قالوا في وجه الحصر في الاقسام الثلاثة انّ الكلمة
اما ان لا يدل على معنى في نفسها فهو الحرف واما ان يدل على معنى في نفسها ولكنه غير
مقترن باحد الازمنة الثلاثة او يدل عليه ويقترن به والاول هو الاسم والثاني

هو الفعل ومن هذا التقسيم يعلم حدّ كل واحد من الأقسام الثلاثة فالحرف كلمة لا
تدل على معنى في نفسها والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة والفعل
كلمة دلت عليه واقترن بأحدها فالكلمة كالجنس لها وعدم الاستقلال كالفصل للأول
وإنما قلنا كالجنس وكالفصل للفعل وعدمه لم يثبت بعد أن هذه الأمور ذاتيات
للمعرَّفات داخلة في ماهياتها ليكون التعاريف حدوداً اصطلاحياً بل المراد من الحدود
هو المعرِّف الجامع المانع كما قيل وإن كان يمكن أن يقال إن هذه التعريفات حدود حقيقية
لأن الحقائق الاصطلاحية ليست كالذوات الخارجية حتى لا يمكن معرفة حدودها
لاشتباه ذاتياتها بالعرضيات فيتعذر فيها تمييز الجنس عن العرض والفصل عن الخاصة
كما اعترف به أهل النقد وادعى عليه الشيخ الرئيس في رسالة الحدود وليس في الموضوعات
الاصطلاحية كذلك فإنها أمور وضعها أهل العلم لغاية معلومة عندهم فيمكن لهم
أن يقولوا إن الكلمة مثلاً جنس لهذه الأقسام وذاك وذاك فصول لها
فيكون التعاريف حدوداً حقيقية إذ ليس الاسم مثلاً والفعل من الموجودات الخارجية
بالضرورة ومن هذا يظهر اشتباه بعض زبدة الأشباه واعلم أنه لا بد من تحقيق
أبين صدر من مصدر التوفيق أعني السيد الشريف فظاهر أنه أول من نبه لهذا
الكشف الدقيق وحاصله أنه قد حقق في موضعه أن الموجود الممكن على قسمين أحدهما

موجود

موجود قائم بذاته لا في موضوع وهو الجوهر وثانيهما الموجود لا بذاته بل في موضوع وهو
العرض وقد حقق في موضعه أن العرض لا وجود له في نفسه وإنما وجوده في نفسه
هو عين وجوده الارتباطي الموضوعي بحيث لو زال الوجود الارتباطي زال وجوده
في نفسه وهذا ظاهر لا من تتبع فيه وكما أن للوجود الخارجي قسمين فكذلك للوجود
الذهني أعني معنى قسمان أحدهما ما هو مدرك لذاته لا بواسطة أمر آخر كا
لجوهر وهو المعنى الاسمي نحو زيد والقعب والابتداء مثلاً والثاني ما لا يدرك إلا
بواسطة لا بالذات كالعرض وهو المعنى الحرفي كالابتداء المفهوم من قولنا من البصرة
إلى الكوفة فإنه إنما يعقل لا لذاته بل بالواسطة لأنه حينئذ حالة بين البصرة
والكوفة حالهما فهو نسبة بين أمرين وظاهر أن تعقل النسبة فرع تعقل
المنتسبين كالأبوة بين الابن والأب مثلاً فلا يمكن أن يعقل إلا بذكر متعلقه
بخصوصه فظهر أن المعنى الحرفي في ملحوظ بما لغيره بخلاف المعنى الاسمي فإنه ملحوظ
بالذات لا بواسطة أمر آخر ولما كان من البديهيات ما يكون محكوماً عليه أو محكوماً
به يجب أن يكون ملحوظاً بنفسه ومقصوداً بالإرادة لم يمكن أن يعتبر النسبة بينه
وبين غيره إذ من البديهيات أن ما يكون بنفسه من الأمور النسبية لا يمكن أن
ينسب إلى غيره أو منتسباً إليه غيره لا بنحو من الاعتبار العقلي فظهر وبهذا أن المعنى الحرفي

لا يصح ان يكون محكوما عليه او به بخلاف المعنى الاسمي وتحصيله بعبارة واشارة اخرى
انه كما ان المرآة مثلا ينظر اليها من حيث انها يحكم عليها وبها فيقال المرآة او قديمة
وقد ينظر اليها من حيث انها آلة لرؤية صورة الناظر وهي من حيث هذا اللحاظ واسطة
محض غير ملحوظ في ذاتها فكذلك معنى الابتداء مثلا له حالتان فانه اما ان يلاحظه بذاته
ومن حيث انه مفهوم كلي يقال له بالفارسية شروع كردن واما ان يلاحظه
من حيث انه نسبة بين السير والبصرة ومرآة لمعرفة حالهما وهو من هذه الجهة ابتداء
مخصوص وجزئي من جزئيات مطلق الابتداء العام فمفهوم الابتداء على اللحاظ الاول
معنى لفظ الابتداء الاسمي ولاستقلاله في حد ذاته يمكن ان يحكم عليه وبه ومفهوم
على اللحاظ الثاني معنى كلمة من حيث الوقوع بين السير والبصرة ولعدم استقلاله لم يصح
شيء منها وان كنت في ريبة مما قلناه فعبر عن معنى من بلفظ ثم انظر هل تقدر ان
تحكم عليه او به وعبر عن معنى الابتداء الكلي بلفظ الابتداء فانك تجده صالحا لان
يحكم عليه وبه صلوحا لا شبهة فيه قطعا نعم حاشية اذا عبر عن معنى من بالابتداء
كان يفهم معنى منه صح ان يحكم عليه وبه لكنه بهذا الاعتبار ليس معنى حرفيا بل معنى
اسمي كما لا يخفى منه الى هنا ولا اظنك ان تكون في ريب من هذا فظهر ان الاسم
ما دل على معنى ثابت في نفسه اي في نفس ذلك المعنى وفي حد ذاته غير متعلق

بأمر خارج

بأمر خارج عنه بخلاف الحرف فانه دل على معنى ثابت في غيره اعني في متعلقه وبهذا
التقرير يظهر اولوية رجوع الضمير في نفسه الى المعنى كما اختاره بعض السابق
فان المراد بكيفية المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبعدمها عدمه ومن هذا
التقرير يظهر حال الاسماء اللازمة للاضافة كذو وفوق وتحت وغيرها فان معانيها
مفهومات مستقلة في حد ذاتها لا مفهومات جزئية كالمعاني الحرفية حتى تكون غير مستقلة
بالمفهومية فلا ينتقض بها حد الاسم والحرف طردا وعكسا وتحصيله ان الوضع قد شرط
في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في هذه الاسماء وانما
التزمت الاضافة فيها في الاستعمال لا في الدلالة فانه يفهم معانيها الكلية ما لم تضف
الى متعلقات مخصوصة نحو فوق الارض او تحت السماء لا لفهم المعاني الاصلية فهي دالة
على معانيها الكائنة في نفسها لا في غيرها فلا تكون حروفا وانما اطلنا الكلام في هذا
المقام لانه من مزال الاقدام اعلم انهم طرقوا ان الفعل ما دل على معنى في نفسه
مقترن باحد الازمنة الثلاثة ولا يخفى عليك ان معنى الفعل يشتمل على معان
ثلاثة الحدث الذي هو المعنى المصدري والنسبة الى فاعل والزمان ولا ريب ان
تلك النسبة ملحوظة بين الضرب وبين الفاعل على انها آلة لملاحظتهما
على قياس معنى الحرف وهذا المجموع اعني الحدث مع النسبة الملحوظة بينهما

بذلك الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يحكم عليه بشيء نعم جزؤه اعني الحدث
وحده ماخوذ في معنى الفعل على انه مسند الى شيء آخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه
محكوما به واما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه او به ايضا لان ذلك المجموع غير
مستقل بالمفهومية فالفعل انما امتاز عن الحرف باعتبار اشتمال معناه على ما هو مسند
الى غيره بخلاف الحرف اذ ليس له معنى ولا جزء معنى يصلح لان يكون يحكم عليه وبه ويزيد
ايضاحا التامل في معناه في الافعال الناقصة فانك اذا قلت كان لم يقف الذهن معه
على معنى محصل فانه لا يدل على الكون في نفسه بل على كون الشيء شيئا لم يذكر بعد فلا تعقل
الا بعد ذكر متعلقه فلا بد ان يقترن به لفظ آخر يتم نقصانه به كالمعنى الحرفي ولهذا
صرح به بعض المحققين ذي بجلاله على ان الافعال الناقصة داخلة في عداد الحروف
وانما يسميها افعالا لانها تشارك الافعال التامة في كون هيئتها موضوعة للزمان وبتمن بعد
كما يراد من له تلبد الى السمع وهو شهيد وحصوله ان الفعل باعتبار معناه المطابقي
غير مستقل بالمفهومية ولهذا اشتهر انهم اراد وامن تعريف ان الفعل ما دل على معنى في
نفسه باعتبار معناه التضمني كما حققناه واذا عرفت هذا فاعلم ان السيد في حواشي
شرح الشمسية معالما مع قال ان نظر النحاة لما كان من حيث اللفظ لان مقصودهم
تصحيح الالفاظ فقد وجدوا الافعال الناقصة انما تشارك ما عداها من الافعال

التامة

التامة في كثير من العلامات والاحوال اللفظية جعلوها افعالا واما المنطقيون فقد وجدوها
ان معانيها يوافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها ادرجوها في الادوات
وان كانت ممتازة عن سائر الادوات بالدلالة على الزمان فلذلك سماها بعضهم كلمات
وجودية لانها تدل على الثبوت وانت تعلم ان نظرهم الى تصحيح الالفاظ لنا ان نقول
في تخصيصهم للفعل واختيار به قد اعتبروا المعنى لا للفظ فقط فلا يناسبهم القول بكون قال
الناقصة افعالا حقيقة بعد ثبوت ان معانيها غير مستقلة بالمفهومية الا ان تلتها
في الصورة كما انهم سموا اسماء الافعال اسما بمجرد الصورة والا فلا ريب في صدق
تعريف الفعل عليها وعدم صدق تعريف الاسم عليها واما ما تخيله بعض الاعلام
للكافية لدخول اسماء الافعال في تعريف الاسم مع اقتران معانيها باحد الازمنة
الثلاثة حيث قال المراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيها
اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية اما تحقيقا او تقديرا
عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا او من الظرف او الجار والمجرور فليس معانيها
الدالة على احد الازمنة الثلاثة بحسب اصل الوضع وانما طرء الاقتران فيها بحسب الوضع
الثاني معنى بعد جعلها اسماء الافعال فمن التمحلات الركيكة المخالفة القواعد
اللغة والاصول على ان هذه التمحلات مع غاية بعدها فلا يجري في بعض اسماء الا قال

الافعال نحو علم مثلا نعم نعم قال السيد المحقق في بعض حواشيه انه لا بعد في كونها اسما
الافعال المعدودة في عداد الافعال لان هيهات اذا كان بمعنى بعد فلا بعد في ان يكون
مثله فعلا واما عند النحاة فإياها اسماء فلدلائل لفظية كعدم دخول النواصب والجوازم
عليها وامثالها واعلم ان الاسم عند البصريين من الاسماء المحذوفة الاعجاز واشتقاقه
من السمو وهو العلو لان الاسم رفعة للمسمى وشعار له وقد خبط بعض الشراح حيث قال
انما سمي به لاستعلائه على اخويه اعني الفعل والحرف من حيث انه يتركب من الاسم وحده
الكلام دون اخويه وذلك لان هذا الوجه للتسمية انما يتم على تقدير ان يكون
المراد بيان وجه تسمية الاسم الاصطلاحي بهذا الاسم وليس كذلك بل المراد بيان
وجه تسمية الاسم اللغوي اسما ولهذا اكتفى صاحب الكشاف والقاضي وغيره بان قالوا
بانه رفعة للمسمى وشعار له نعم من اراد ان يبين تسمية الاسم الاصطلاحي فليقل
كما قال ولكنه كان عليه ان يصحح اللغة اذ به كان يصح الاصطلاح ايضا فلا تغفل
والحاصل انه عندهم ماخوذ من سمو فحذفت الواو لكثرة استعمالها ولذلك بنيت اولها
على السكون وزيدت همزة الوصل لما هو دأبهم من ان يقفوا على الساكن ويبتدؤا
بالمتحرك واستشهد له من سائر تصاريفه اذ بالتكسير والتصغير يظهر الاصل نحو اسماء
واسامي وسمي اذ منها يظهر انها من الاسماء المحذوفة الاعجاز ومكان القلب

بلا دليل

بلا دليل عليل واما عند الكوفيين فهو ماخوذ من السمة بمعنى العلامة لان الاسم
علامة على المسمى واصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها الهمزة وانما اختاروه لقلة
الاعلال وفيه ما قيل ان الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم واما
الفعل فماخوذ من فعل فلان اذا احدث فلا جعل انه يسمى فعلا وحدثا ولكونه جزء معنى
الفعل الاصطلاحي سمي الفعل الاصطلاحي ايضا فعلا واما الحرف ففي اللغة الطرف
يقال حرف الوادي طرفها والمحرف اي المائل الى الطرف وانما جرت الاصطلاحي حرفا لانه
في طرفي في جانب من اخويه فانه من فضلات الكلام تتمة اعلم ان القوم اعتادوا
على تدوين احوال العوامل التي هي بعض من افراد الكلمة لكثرة دورانها على السنة
العرب وفرط الحاجة الى معرفة احوالهما الكتب الخطب تبعا للشيخ عبد القاهر المسمى
في هذا العلم بالامام ولهذا اهملوا احوال الكلمة من الانصراف وغيره وغيرهما
وكل احوال الكلم ولا عيان ان نشير الى تعريف الكلام تنبيها للكلام وترسيما للاتمام
فنقول الكلام لفظ تضمن كلمتين بالاسناد والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة
او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها نحو زيد قائم
وضرب زيد وهناك ابحاث يجب الاشارة اليها اما الاول فهو ان المشهور بين
النحاة ان الجملة اعم مطلقا من الكلام ولكن الظاهر من الزمخشري في المفصل انهما

مترادفان حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى الجملة اعم من الكلام اذ شرط الكلام
الافادة بخلاف الجملة ولذا تسمعهم يقولون جملة الشرط وجملة الجزاء وكل ذلك ليس
بمفيد والحاصل ان المشهور عند الجمهور ان كل كلام جملة وليس كل جملة كلاما فان
قلنا ان قام زيد في قولنا ان قام زيد قام عمرو جملة شرطية وقام عمرو جملة
جزائية وكذا الذي ضرب ابوه في قولنا جاء زيد الذي ضرب ابوه جملة وصفية
وليس شيء منها كلاما لعدم افادتها المخاطب فائدة تامة وهذا ظاهر ومن هذا
التحقيق ظهر ان الفرق بين الجملة والكلام عندهم في الافادة وعدمها فان الافادة
معتبرة في تعريف الكلام دون الجملة فالجملة عندهم لفظ تضمن كلمتين سواء كان فائدة
تامة ام لا فلما قلنا ان المراد بالاسناد الوارد في التعريف الاسناد التام خرج
الجملة من تعريف الكلام بمجرد قيد الاسناد كما لا يخفى وظني وان كان بعض الظن اثما
انه قد غلط فيه بعض شراح الكافية حيث قال اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب
ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف
بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيد
الاسناد بكونه مقصودا لذاته فحينئذ يصدق الجملة على الجملة الجزئية الواقعة
اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد في عبارة

المص

المص هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة انتهى
وقد عرفت ان الفرق من حيث الافادة وعدمها لا من حيث كون الاسناد مقصودا
لذاته ام لا وقد عرفت ان قيد الاسناد بالمعنى المذكور معين قيدنا به لاخراج
الجملة ولعله قد وقع في الغلط بما يوهم ظاهر عبارة الشارح الرضي رضي الله عنه
حيث قال الفرق بين الكلام والجملة انها ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا
لذاته ام لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ ولعله انما احتاج الى هذا القيد لعدم
اعتبار الفائدة في معنى الاسناد فحمل الاسناد على المعنى الاعم فاحتاج الى قيد زائد
وقد عرفت ان بعد اخذ الاسناد تاما لا يحتاج الى هذا القيد والعجب من هذا الغالط
انه قال ان المراد بالاسناد ما يفيد فائدة يصح السكوت عليه فكيف يجوز له ان
يحتاج في اخراج الجملة الى قيد زائد فان قلت ان قولنا ضرب ابوه ايضا مما يصح السكوت
عليه فهو جملة وليس بكلام فيحتاج الى قيد زائد قلت فلتصحح هذا القائل ان ضرب ابوه
في هذا الكلام في حكم كلمة المفردة اعني قائم الاب فلا يكون مما يصح السكوت عليه فبهذ
القيد فقط يخرج الجملة من تعريف الكلام كما لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب
الكلام والثاني ان صاحب المفصل قال ان الكلام هو المركب من كلمتين اسندت

احدهما الى الاخرى فانه يدل على ان الكلام في ضرب زيد قائما هو ضرب والمتعلقات
خارجة عنه وقال بعض الشراح الكافية ان التعريف الذي قلناه يدل على ان
المجموع كلام واعرف بان كلام المفصل يدل على خلافه وفيه كلام اذ الحق انه لا فرق
بين التعريفين وان المتبادر من كليهما ان الكلام هو الكلمتين المسند احدهما
الى الاخرى ولا ريب ان التعلقات خارجة عن الكلام بل كلام ولعل هذا الخاطر لم يخطر
بخاطر احد من الاعلام وما قيل في الفرق بغير الفصل المذكور في كلام المفصل دون غيره
فهو غير بين ولا مبين فلا تغفل وهناك بعد مباحث يا في زوايا يعرفها من بيده من التحقيق
مرايا والتحم المرام بهذا القدر من الكلام فليرجع الى المقصود بعون الملك المعبود
فنقول ان المص بعد تقسيم الكلمة الى تلك الاقسام الثلثة اراد بيان قسمة اخرى
للكلمة ليتميز ما هو المقصود في هذا الكتاب عن غيره فقال وهي اعني الكلمة مطلقا اما
تعمل في كلمة اخرى وتعمل فيها كفعل المضارع لانه مع كونه عاملا قد يصير معمولا
نحو لم يضرب ولا تضرب كك الصفة المشابهة للمضارع فانها كما تكون عاملة فكك
يكون معمولة ايضا نحو مررت بضارب زيدا او لا تعمل في كلمة وتعمل فيصير عاملا
معمولا لا عاملا كالاسماء المقابل للصفة نحو زيد وعمرو وغيرهما بخلاف الصفة

كاسم

كاسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرها فانها فانها عاملة ومعمولة كما مر او تعمل ولا تعمل
كالماضي والامر وامثالهما فانها لا عاملة ولا معمولة او لا تعمل ولا تعمل نحو السين
وسوف يسمى عاملا فانها لا عاملة ولا معمولة ووجه الحصر ان الكلمة اما مؤثرة في كلمة
اخرى او متاثرة منها فالاول يسمى عاملا والثاني معمولا فهذه حالتان للكلمة و
مضروب الاثنين في الاثنين اربعة فالاقسام اربعة والمقصود بالبحث عنه في هذ
الكتاب هو ما يكون عاملا سواء كان معمولا ام لا والعوامل منها تتنوع عشرين نوعا
وحصر العوامل في العشرين حصر استقرائي بخلاف التقسيم السابق لما عرفت من وجه
الحصر بالبرهان العقلي الدائر بين النفي والاثبات اذ ليس في حصرها في العشرين
وجه عقلي كك ولكنهم بعد تصفح لغة العرب راؤا انهم تارة اعملوا فعلا
ماضيا نحو ضرب مثلا ولم يقفوا في ذلك على فعل فاعملوا نحو خرج واكرم ودحرج
مثلا وتارة اخرى اعملوا كلمة ولم يتعدوا عنها الى امثالها فيمكن ان يقرر وجه
ان العوامل اما سماعية كالقسم الاخير الذي يكتفى فيه بمجرد السماع من العرب
ولا يقاس عليه غيره نحو اسماء العدد واما قياسية كالقسم الاول الذي يقاس
عليه غيره نحو ضرب وامثاله فهذا التقسيم ايضا وان امكن جعل حصرا عقليا

يوجد من الوجوه لكن لا وجه لحصر القياسية الثمانية فيما ذكره المصنف حيث قال والسماعية
منها عشرون نوعا والقياسية سبعة انواع واما وجه هذا الحصر محض في استقراء لغة العرب
وتصفح موارد استعمالاتهم فلم يوجدوا زائدا على الاقسام المذكورة فقالوا بذلك نحن
نذكر العوامل من بين الاقسام الاربعة المذكورة نشرع في ضمن بيان العوامل الى اصناف
معمولاتها ايضا لان لكل من العوامل عملا غير العامل الآخر فمنها ما يجر وفيها ومنها ما ينصب
ومنها ما يرفع ومنها ما يجزم وانما بيان المذكور بعون الله ومشيته المشتملة على
فنون المصالح والحكم وحسن توفيقه الهادي الى اعظم النعم اذ لا توفيق الا بالله ولا هادي
للناس لنا سواه اذ التوفيق عبارة عن توجيه الاسباب نحو المطلوب الخير وهذا مما يجب
عنه الغير فانه تعالى مسبب الاسباب هو الهادي والى طريق الصواب النوع الاول السماعية
حروف تجر الاسم فقط وتسمى الحروف الجارة لانها تجر معنى الفعل او معناه الى ما يليه
لانها اثرها الجر هذه الحروف انما وضعت لافضاء معنى الفعل وشبهه الى معموله ان
يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه فهي مختص بالاسم ولان اثرها الجر والفعل لا يجر
ولهذا قال تجر الاسم فقط يعني انه لا يدخل الفعل وكلمة فقط اسم من اسماء الافعال
بمعنى انته وكثيرا ما تصدر بالفاء المرتبة لكونه جزاء شرط محذوف اي اذا جئت

الاسم فقط اي فانته عن جر الفعل بها فان قلت فما تقول في قوله تعالى جزاء بما يعملون
يعني حيث دخلت الباء على الفعل قلت ما في الاية مصدرية والجملة مؤولة بالمصدر
يعني جزاء بعملكم وكثيرا امثاله وهي يعني الحروف الجارة على القول المشهور بين النحاة
سبعة عشر حرفا وعلى القول الآخر ثمانية عشر بزيادة واو رب واختاره ابن
الحاجب ولا يخرج من الخلاف فان المراد بواو رب واو يقدر بعدها رب فالجار في
الحقيقة هو رب لا الواو ولهذا حذفها المص ونعم ما فعل فقال فنظمت بالفارسية
تسهيلا لضبط الاطفال با و تا كاف ولام واو وكان الواجب ان يدخل عليها لام
التعريف نحو الباء والتاء والكاف فانها اسماء سميت بها الحروف المقطعة
التي يتركب منها الكلام فان الباء مثلا اسم للحرف الذي في زيد والتاء اسم
للحرف الذي في تالله مثلا فكان من حقها ان يعرف باللام ليصح ان يقع مبتدأ او
خبرا للمعرفة فحذف اللام التعريف يخرج الكلام عن العربية ولهذا قال انه
بالفارسية ومن الحروف المعدودة منذ ومذ خلا رب حاشا من عدا في عن على
حتى الى وانما ترك العاطفة في هذه الحروف لانه اخرجها في مقام العد وكثيرا ما
يحذفون العاطف في المعدود تخفيفا فيقال ثلث ربع خمس عشر مثلا ومن
هذه الحروف ما لا يكون الا جرا وهي الباء والتاء والواو واللام ومن والى

والتاء والواو واللام ومن والى والكاف ورب ومنها يكون حرفا وفعلا نحو خلا وحاشا
وعدا وكذا وانت بعد التأمل على ما استفيد في شرح احوال الحروف تخبير بما فيه من التحريف
وهو اى الحرف الجار في الظرف حكما لا حقيقة لان الظرف في الحقيقة ما يحتوي على شيء كالصفة
المحتوية على الماء وليس الحرف الجار كذلك بالضرورة ولكنه لكونه لافضاء معنى الفعل
الى معموله فكانه احتوى معنى الفعل فهو في حكم الظرف فلا بد لها من متعلق مثله اى مثل
الظرف وكما ان الظرف فضلة في الكلام متعلق الوجود بشيء آخر فلا يتم الكلام به فكذلك
في حكمه فلا يتم الكلام بدون ذكر متعلقه فعلا كان المتعلق نحو مررت بزيد او شبهه
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا مار بزيد او معناه كالظرف والجار
والمجرور وغيرهما مما يكون عاملا لتضمن معنى الفعل نحو عليك زيدا مثلا ومنه اسماء
الافعال نحو هيهات وغيرها واذا عرفت هذا فاعلم ان المتعلق الجار باحد الاربعة لانه
اما فعل خاص او عام وكل منهما اما مقدر او مذكور والمراد من الافعال العموم
كل معنى محقق في جميع الافعال بحيث لا يتحقق فعل دون فعل كالكون والوجود والثبوت
والحصول والتلبس والتحقق والاستقرار ونحوه فان الكون معنى محقق في الضرب والخروج
وغيرهما ومن هذا يعلم حال افعال الخصوص كالضرب والنفع ونحوهما والحاصل للمتعلق
احوال اربعة فان كان عاما مقدرا كالظرف ان الواقع خبرا او صفة او صلة او حالا

نحو زيد

نحو زيد في الدار اى كائن في الدار فمستقر اى فالظرف مستقر لانهم قالوا انهم حذفوا
المتعلق وهو كاين او حصل واضمروه في الظرف فسمي مستقرا لاستقرار الضمير فيه فالا صل
مستقر فيه كما يقال المسند اليه والمسند فيه فنقل لفظ فيه تخفيفا فقيل مستقر
وهذا على راى من قال ان المحذوف هو المتعلق وحده بدون الضمير تقليلا للحذف
واما على راى من قال بحذفهما معا فلا نبنا ان هذا الوجه يمكن ان يقال انما سمي
مستقرا لتعلقه بالاستقرار العام واى وان لم يكن متعلقه عاما مقدرا
بان يكون عاما مذكورا او خاصا مقدرا كان او مذكورا فلغو سمي به لكون
الظرف على هذا التقدير خاليا عن الضمير فهو لغو ملغى نحو مررت بزيد وزيد كائن
في الدار ومن هذا التقدير يظهر ان المصنف ذهب بمذهب صاحب اللباب من جواز
ذكر المتعلق العام وحيث قيد العام بالمقدر ولكن المشهور في السنة
الجمهور وانه لا يجوز ذكر افعال العموم بل يجب حذفها فالاقسام على المشهور ثلثة
لا اربعة واحد مستقر واثنان منها لغو حتى ان الشيخ الرضي قال وجوز ابن الجني
ذكر العام ولا شاهد له انتهى وقد يستشهد لابن جني بقول امير المؤمنين عليه السلام
في خطبته المشهورة حيث قال لم يحل الله سبحانه في الاشياء فيقال هو فيها كاين حيث
ذكر المتعلق في عبارته نظرا الى ان الكون في كلامه عليه السلام من افعال

العموم بل الفعل المراد منه الحلول بقرينة قوله لم يحمل فيكون من افعال الخصوص فلا ينتقض
به القاعدة المشهورة بل الحق مع المشهور اذ لا ريب لعاقل في انا اذا قلنا زيد في الدار يفهم
الكون من عين الظرف فذكر العامل وهو الكون لغو فيجب الاحتراز عنه في فصيح الكلام
وهذا هو المراد من الوجوب في امثال هذا المقام لانه لا يمكن ذكره كيف لا ولا ريب لاحد
في انه يمكن ان يقال زيد كائن في الدار الا انه مما ينفر طبيعة الفصحاء الاخيار ومن
هذا التحقيق يظهر وجه اخر لتسمية مستقر لاستقرار معنى العامل فيه لا لاستقرار
الضمير فيه كما هو المشهور حتى يمكن ان يقال انه لا معنى لحذف المتعلق بدون الضمير واستقرار
الضمير في الظرف ومن هذا التحقيق يفتح باب اخر من المنازعة التي جرت بين السيد
الشريف والمشهور فانك قد علمت ان المشهور المتعلق ان كان عاما مقدرا فمستقر
والا فلغو واما السيد فقد نسب الى التحرير الضابطة فان الخاص المقدر ايضا مستقر
لانه لما حذف العامل الخاص استقر الضمير في الظرف فصار مستقرا لاستقرار الضمير فيه
كما مر في وجه تسمية المستقر مستقرا والتحقيق ان العامل العام انما يفهم من نفس الظرف
فانك اذا قلت زيد في الدار يفهم الكون في الدار من لفظ في الدار بخلاف ما لو كان
المتعلق خاصا نحو زيد صادر في الدار فان الصادرية لا يفهم من الظرف وانما يفهم من
القرينة الخارجية وقد حققنا ان المستقر انما سمي مستقرا لاستقرار العامل في

الظرف

الظرف فقد يكون ما اذا كان المتعلق خاصا ظرفا مستقرا لعدم فهم معنى العامل
من الظرف بل من القرينة فلا تغفل وانما بسطنا الكلام لانه من مطارح الا فكاد
الاعلام واذا عرفت هذا فلنبتدئ ببيان تفاصيل احوال الحروف الجارة من وهي منها
فتجيء لمعان الاول ابتداء الغاية والغاية في الاصل بمعنى النهاية ولما لم يكن لا ابتداء
النهاية معنى صحيحا فالمراد ان المراد بالغاية هذا المسافة تسمية للكل باسم الجزء
فالمراد بابتداء المسافة معنى الابتداء هو الغالب في من حتى ادعى جماعة ان سائر معانيها
راجعة اليه وهذا الابتداء قد يكون مكانا نحو سرت من البصرة الى الكوفة فان المراد
ابتداء السير من مكان الى مكان او قد يكون زمانا نحو صمت من يوم الجمعة وقد ينسب
ذلك الى الكوفيين او يكون غيرهما نحو قرأت من اية كذا فان الاية ليس من جنس الزمان
والمكان ومنه قوله تعالى انه من سليمان ومنه قوله تعالى اعوذ بالله من الشيطان
وعلامته من الابتداء صحة وقوع الى او ما في معناها في مقابلتها نحو الى الكوفة في
المثال وكذا لمعنى اعوذ بالله التجئ الى الله من الشيطان والثاني للتبيين وهو بيان
المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وقوع اسم الموصول في موضعه كقوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك اذا قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن يصح المعنى
وكذا قوله عندي عشرون من الدراهم يعني عشرون الذي هو الدرهم وكثيرا ما يقع من

البيانية وبعد كل شيء ما ومهما وهما بالبيان اولى من غيرهما لافراطهما في الابهام نحو قوله تعالى
ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وقوله تعالى وما ننسخ من آية وقوله
من آية وقد يقع بعد غيرهما كالمثالين المذكورين ولا بد ان تعلم ان كلمة من كلمة
مع مجرورها في موضع النصب على الحالية ثم اعلم قوما انكروا مجي من البيان
حتى ذهبوا الى ان من في من الاوثان للابتداء والمعنى اجتنبوا من الاوثان الرجس وهو عبادتها
وهذا القول عليل ومن الواقعة بعد ما ومهما صريح في البيان غير قابل للتاويل وكذا
من الواقعة في مثال العشرين ولعل القائل بهذا القول متاولين دعما للمنكرين والثالث
للتبعيض وتعرف انك لو اقمت بعضا مقامها لاستقام المعنى فلك ان تقول اخذت من
الدراهم اخذت بعض الدراهم ومنه قوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون اي بعض ما تحبون وفي هذا
اقرأ ابن مسعود ذلك والرابع للبدل وعلامته صحة وقوع لفظ البدل موقعها نحو
قوله تعالى لو نشاء لجعلنا منكم ملائكة يعني لجعلنا بدلكم ملائكة ويمكن ان يقال ان
من في الآية للابتداء والمعنى لو نشاء لانشأنا منكم ايها الناس ملائكة كما اذا ولدنا
عيسى من غير اب وهذا المعنى اولى من البدلية لان مراده في هذه الآية تبكيت النصارى
في المسيح والمعنى ان حال عيسى وان كانت عجيبة وملكية من الله تعالى ليس بعجيب وهو قادر
على ان ينشئ منكم ملائكة كما انشأنا من مريم عيسى والخامس للتعليل ويعرف بصحة

وقوع اللام

وقوع اللام التعليلية في مقامها كقول الشاعر وهو فرزدق في مدح قرة عين العابدين
وقدوة زين الساجدين علي في المسجد الحرام بين يدي ملك الشام ابن عبد الملك
هشام الاموي شعر يغضي حياء ويغضى من مهابته اي لاجل مهابته فما يكلم الناس
الا حين يبتسم دفعا للوحشة ونفيا للدهشة الحاصلة من لقاء جماله لكونه
مملوا من هيبة الله تعالى وجلاله وليس هذا من نوع الخلق بل هو صفة خير الخلق انما
نعرف والفضل من الناس دونه والسادس للظرفية وعلامته وقوع كلمة في مقامها
كقوله تعالى ماذا خلقوا من الارض كقوله او في الارض والاولى ان يكون من في الآية
لبيان كلمة ما او للابتداء وهذه المعاني الستة على تقدير كونها غير زائدة ولكنها
قد يكون زائدة وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب عند البصريين ومنهم
سيبويه واختاره المصنف ويعرف الزيادة بانها لو اسقطت لم يختل من الكلام
لم يختل النظام الا ترى انك لو قلت في قوله تعالى هل من خالق غير الله ولا من اله الا الله
ولا تؤذن من احد هل خالق غير الله وما اله الا الله ولا تؤذ احدا لاستقام
المعنى وفائدة الزيادة زينة في الكلام وانما قلنا عند البصريين فان الكوفيين ومنهم
الاخفش قالوا بجواز زيادتها في الكلام الموجب ايضا واستدلوا على ذلك بقوله تعالى يغفر
لكم من ذنوبكم وقولهم قد كان من مطر وليس بشيء اما الآية فيجوز ان يكون

ان يكون المراد يغفر لكم بعض ذنوبكم كما هو المتبادر فان قلت ان الله تعالى يقول ان الله
يغفر الذنوب جميعا قلنا انه لا بعد فان يغفر بعض الذنوب بغير التائب ويغفر
جميعها للتائبين للاجماع على اشتراط غفران جميع الذنوب بالتوبة الصادقة من العبد.
واما قولهم قد كان من مطر فيحتمل ان يكون المعنى قد كان شيء من المطر فتكون اما للتبعيض
او للتبيين ولهذا قال الشارح المفضل من استقرأ كلام العرب فاستقرائه علم انتفا
ما تمن رجل ومن جنس من رجل وشبهه قال في اللب والمصريين ومن هذا يعلم ضعف قول
من قال بالتفصيل حيث قال ان كانت في الموجبة ومدخولها نكرة فجائزة الزيادة
كقوله تعالى يحلون فيها من اساور وان كان معرفة فلا يجوز الا ان يكون من في قوله
من اساور للابتداء كما صرح به بعض المفسرين ومنها الى لها معنيان الاول
لانتهاء الغاية وهي بهذا المعنى مقابلة من وفي نسخة وقوع من في مقابلتها
وهناك نكتة لا بد من الاشارة اليها ولو بالاجمال وهي ان الاصل في الى هو الانتهاء
فان كانت في الكلام قرينة دالة على ان ما بعدها داخل في حكم ما قبلها او غير
داخل فحكم ما قبلها على مقتضى القرينة وعند عدم القرينة هل ما بعدها
داخل فيما قبلها او لا مذاهب فقيل انه داخل مطلقا وقيل انه غير داخل مطلقا وعليه
اكثر المحققين من النحاة والاصوليين وقيل انه مشترك بين المعنيين وقيل ان كان

ما بعدها

ما بعدها جنس ما قبلها دخل والا فلا مثل بعتك الرمان الى هذه الشجرة فينظر في تلك
الشجرة فان كانت من الرمان فداخلة في البيع والا فلا ومن قولنا قرأت القرآن من
اوله الى آخره ومن ثم لم يدخل الليل في قوله تعالى اتموا الصيام الى الليل في حكم الصيام
وقيل يدخل ان كان متصلا بما قبله ولا يكون بينهما تفصيل محسوس كآية الصوم
فان الليل متصل بالنهار ولا منفصل بينهما بخلاف ما اذا كان بينهما منفصل محسوس
كقوله تعالى وايديكم الى المرافق فان المرافق منفصل بجزء ومشتبه وليس تعيين بعض الاجزاء جزء
اولى من بعض ولا تعيين بعض الاجزاء اولى من تعيين مشتبه فوجب الحكم بالدخول
وفي المسألة مذاهب أخر وادلته اخرى قائلي عدم الدخول مطلقا فان قلت يعني هذا
يكون المرافق والكعبين خارجة عن حكم ما قبلها وليس كذلك بل الاجماع على وجوب
دخول المرافق في الغسل والكعبين في المسح قلت انما ذلك من وجوب المقدمة او من
الرواية مثلا لا من الآية وهذا القدر كاف في هذا المقام فاعلم ان انتهاء الغاية
قد يكون مكانا نحو سرت من البصرة الى الكوفة وقد يكون زمانا نحو اتموا الصيام الى الليل
وقد يكون غيرهما اي غير الزمان والمكان نحو قلبي اليك مائل فان قلت المتكلم منه الى
المخاطب باعتبار الشوق والميل والمخاطب ليس من باب الزمان والمكان والثاني
بمعنى مع وفي نسخة وضع كلمة مع مقامه ولكنه يكون قليلا نحو قوله تعالى ولا تأكلوا

امرلهم الى اموالكم اى مع اموالكم ومنها الباء بمعنى لفظ الاداة للاستعانة اى لاستعانة
الفاعل في صدور الفعل منه بمعموله نحو كتبت بالقلم اى باستعانة القلم ومنه
بسم الله الرحمن الرحيم عند المصنف وقد اخترناه سابقا فتذكر والثاني للمصاحبة
وللمصاحبة معموله مع سابقه في الحكم ويعرف بصحة وقوع مع سابقه في الحكم ويعرف
بصحة وقوع مع او ما يفيد فائدته مقامها نحو دخلت عليه بثياب السفر اى مع ثياب
السفر فيكون حالا اذ معناه متلبسا بثياب السفر ولهذا قالوا ان الظرف مستقر ليس الا
ومنه اى من باب كون الباء للمصاحبة ومتضمنا معنى التلبس قوله سبحان ربي العظيم وبحمده
معناه سبحت ربي العظيم سبحانا وصح تسبيحا يعني نزهته عما لا يليق بشانه من الامكان
والنقص والتجسم وغيرها تنزيها وانا متلبس بحمده يعني بحمده على ان وفقني لتنزيهه وعبادته
وانما الحق قوله وبحمده لان المسبح لما اسند التسبيح اولا الى نفسه فكان مخافة ان
يحصل له من ذلك نوع عجب بانه مصدر لهذا الامر العظيم فاعقبه بقوله وانا
متلبس بحمده دفعا لخطرة العجب وتذكرا لان هذا الشيء انما هو من نعمائه تعالى فيجب لك به
حمد آخر فلا مجال للعجب وفي المقال فيجان سبحان مصدر كغفران معناه التنزيه ومنصوب
على انه مفعول مطلق لفعل محذوف وجوب حذفه سماعي وهو سبحت والواو في وبحمده واو
الحال عند الاكثر والعامل فيه سبحت المقدر اى سبحت متلبسا بحمده وبعض النحاة

جعلها

جعلها عاطفة والمعنى والحمد فيكون من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبعضهم
جعل الواو زائدة والمعنى ما ذكر والاول اولى والثالث للالصاق اى لافادة لصوق
امر الى مجرور الباء والالصاق اما ان يكون حقيقة نحو به داء فان الداء ملصق بالشخص
الصاقا حقيقيا او يكون مجازا نحو مررت بزيد اى قربت مروري منه اى من زيد فان
الباء فيه يفيد لصوق المرور بزيد وذلك لا يقتضي تحقيقه فالمراد المرور بمكان
يقرب من مكان زيد ومن هذا التقدير يعلم ان الالصاق يستلزم المصاحبة
وبعد التاويل يعلم ان المصاحبة لا يستلزم الالصاق كما لا يخفى والرابع للمقابلة
وذلك اذا كانت الباء يفيد وقوع مجرورها في مقابلة شيء آخر ويعرف بصحة
وقوع لفظ المقابلة موضعها كما لا يمكن ان يقال في نحو بعت هذا بهذا بعت هذا بمقابلة
هذا والخامس للتعدية يجعل الفعل اللازم متعديا وذلك بان يتضمن الفعل اللازم
معنى التصيير بادخال الباء على فاعله نحو ذهبت بزيد فان معنى ذهب زيد صدور
الذهاب عن زيد هو الفاعل للذهاب فاذا ادخلت عليه الباء وقلت ذهبت
بزيد يكون المعنى اى صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما
التعدية بمعنى ايصال الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها
فيها سواء والسادس للقسم والاولى عده في اصل الحروف القسم وقد عده المص

فيها ايضا فيكون هذا انكارا ومثاله نحو بالله لافعلن كذا اي اقسم بالله وسيأتي
سائر احواله والسابع للسببية ويعرف بكون ما بعدها علة لما قبلها وعلامة
صحته وقوع اللام مقامها نحو ضربت بسوء ادبه اي لسوء ادبه والثامن للبدل وعلامة
صحته وقوع البدل مقامها كقول الشاعر في ذم قومه فليت لي بهم اي بدل قومي هؤلاء
قوما اذا ركبوا لغارة الاعداء شنوا وفرقوا الاعداء بالغارة سواء كانوا راكبة
او انفسهم فرسانا اي راكبا للفرس وركبانا اي راكبا على الابل يعني لم يخافوا
من احد فانت في حق هؤلاء يخافون من الاعداء والتاسع للتفدية بان تدخل الباء على
الشيء فداء عن آخر نحو بابي انت وامي والمعنى افديك بابي وامي اي جعلت ابي وامي
فداء لك فحذف الفعل وابدل المفدى عليه اعني الضمير المخاطب ليكون قرينة للحذف
ولو قدم لكان مرفوعا لكونه مبتدأ ولهذا احتج و نحو بابي انت والعاشر بمعنى عن
لا بد ان يعلم ان الحروف الجارة قد تقع بعضها مقام بعض كما استفاد من تتبع
كلام العرب ومنها ان الباء قد يكون بمعنى عن فيفيد معنى المجاوزة مثلها
سأل سائل بعذاب واقع اي عن عذاب واقع وفي المثال نظر لان ظاهره ليس المراد
من الاية السؤال عن العذاب وكيفيته وكميته حتى يكون مثالا بل المراد انه
سأل سائل اي دعا بعذاب واقع بمعنى استدعاه ولذلك عدى السؤال بالباء

فالباء

فالباء للالصاق لان الاية مسوقة لبيان الطعن على النضر بن الحرث فانه استدعاه
بالعذاب حيث قال ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السماء او
ائتنا بعذاب اليم وعلى ابي جهل فانه قال اسقط علينا كسفا سأله استهزاء وهذا
مما صرح به جمهور المفسرين فتامل والحادي عشر انه يكون بمعنى في فيفيد معنى الظرفية
ويعرف بصحة وقوع في مقامها نحو بيدك الخير اي في يدك الخير ومنه قوله تعالى
لقد نصركم الله ببدر اي في بدر والثاني عشر انه يكون بمعنى اللام لمعنى
الانتفاع نحو واذ فرقنا بكم البحر اي لانتفاعكم وفيه تامل لجواز ان يكون الباء
على معناها اعني السببية او المصاحبة او الاستعانة ويعني واذ فرقنا بعض البحر
حتى حصلت فيه مسالك لسلوككم فيه على الاستعانة او منقلبا لكم على المصاحبة
او بسبب انجائكم على السببية كما قال البيضاوي والسببية اولى واوفق فلا حاجة
لنا الى تغير الباء عن معناها الى معنى اللام والثالث عشر انه يكون بمعنى من نحو قوله
تعالى في وصف العين الذي يشرب الابرار اعني اهل البيت الاخيار عينا يشرب بها
عباد الله يعني يشرب منها وفي هذا التمثيل ايضا تامل اذ البيضاوي وغيره ان
الباء في الاية اما للالصاق اي يلتذ بها واما زائدة كما قيل او بمعنى من لان
الشرب مبتداء منها هذا بل انه لا معنى للمجاوزة في هذا المقام ايضا اذ غاية

ما بقي في الشرب ان يقال شربت من الماء لا عن الماء فهذا تعليل بتعلق المقرّ ايضا فلا يخفى
من دالغلط انما وقع من الناسخ و قد تزاد الباء يكون في الكلام اذا كانت مذكورة
لمجرد التزيين ويعرف بانها لو اسقطت لم يختل المعنى وذلك اما ان يكون قياسا
بان يزيد في مقام ويقاس عليه غيره فيزاد في امثاله وذلك انما يكون في ثلثة
اخبار الاول في خبر ليس من افعال الناقصة نحو ليس زيد بقائم اذ ليس في خبره تحتاج
الى الباء فيكون زائدة في خبرها مثل ان تقول ليس زيد بقاعد وصالح والثاني
خبر ماء النافية بمعنى ليس نحو ما زيد بقائم وما زيد بجالس ويقارب للدليل المذكور
والثالث في خبر مبتدأ مقرون وذلك الباء بهل الاستفهامية نحو هل زيد بقائم
لا مطلق حرف الاستفهامية اذ لا يجوز ان يقال أزيد بقائم فتخصص هل سماعي وان كان
الزيادة بعده قياسا غير مختص بمثال دون مثال واما ان يكون سماعا بمثال سمع من
العرب فلا يتجاوز عنه الى غيره وذلك اما في غير الخبر وذلك قد يكون في المبتدأ نحو
بحسبك زيد فان المعنى حسبك زيد وقد يكون في الفاعل نحو كفى بالله شهيدا
فان المعنى كفى الله شهيدا وقد يكون في المفعول نحو القى بيده فان المعنى القى يده
والزيادة في هذه الامثلة ظاهرة اذ لا حاجة فيها اليه واما الخبر ولكن
في غير ما ذكر في الاخبار الثلثة المذكورة بل في خبر المبتدأ نحو حسبك بزيد

فالزيادة

فالزيادة السماعية في اربعة في المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول ولكن الزيادة
في المبتدأ والخبر قبيح لان حق المبتدأ والخبر ان يكون مجردين عن العوامل اللفظية
وفي الفاعل اقبح لانه كالجزء من الفعل فلا يليق زيادة وسط الكلمة واما الزيادة
في المفعول فهي حسنة لاستتمام التعدية هذا ثم اعلم انهم اعملوا الجر الحروف
مع زيادتها مع ان حق الزوائد ان لا تعمل وقد يعلل بانه انما عملت لئلا يلتبس بنفس
الكلمة لان من الحروف ما هو الحرف واحد كالباء مثلا هذا ويجب ان يعلم ان الباء بمعنى
آخر قد اختلفوا فيه وهو ان الباء قد يكون بمعنى التبعيض وانكره سيبويه في سبعة
سكم عشر موضعا من كتابه وهو يرده ما ورد روايات اهل البيت في قرائته واصحابنا رووا
ان الباء في الآية للتبعيض فوجب المسح ببعض الرأس لا بكله ولا ريب ان اهل البيت
ادرى بما فيه فلا عبرة بانكار سيبويه او نفطويه هذا مع ان انكاره معارض
باقرار جماعة منهم الفارسي والقتبي وابن مالك والكوفيون وجعلوا منه قوله تعالى
يشرب بها عباد الله وقول الشاعر شربن بماء البحر ثم ترفعت فقال بانه يجيء الباء
للتبعيض مطلقا واما جماعة من الاصوليين فقالوا يكون للتبعيض اذا دخلت
على المتعدي بنفسه كالآية الكريمة فان المسح متعد بنفسه فلا وجه للباء
الا التبعيض فان التأسيس اولى من التأكيد وكونها زائدة مما يأبى عنه العقل

والنقل والاصل السديد وبذلك فرقوا بين قولهم مسحت المنديل ومسحت به والحاصل
انه لا يتمسك بالقول بان الباء للتبعيض والعجب ممن زعم انه تركه فلعله لانكار سيبويه
وقد عرفت انه احق بالاعراض واسبق للتعرض ومنها كلمة في وهي تجيء لمعان الاول
للظرفية وهي حلول شيء في شيء والحلول اما ان يكون حقيقة بان يكون الحال والمحل
جسمين يحل احدهما في الاخر نحو الماء في الكوز او يكون الحال عرضا والمحل جسما نحو البياض
في الثلج والحلاوة في العسل واما ان يكون مجازا بان يكون المحل جسما والحال معنى او كلاهما
معنيين وذلك لان حلول المعنى في الجسم او حلول المعنى في المعنى مما لا معنى له فيكون مجازا
تشبيها له بالظرفية الحقيقية وحلول الحقيقي مثال الاول نحو الشجاعة في علي والجود
في حاتم ومثال الثاني نحو النجاة في الصدق كما ان الهلاك في الكذب فان النجاة والصدق
وكذلك الهلاك والكذب لا معنى لحلول احدهما في الاخر حقيقة بل مجازا ومن المجاز قوله تعالى
ولكم في القصاص حياة ثم ان الظرفية اما زمانية او مكانية نحو صمت يوم الجمعة
وصليت في المسجد وقد اجتمعا في قوله تعالى غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم
سيغلبون في بضع سنين لان الظرفية الاولى مكانية والثانية زمانية والثاني
بمعنى على لتضمنها معنى الاستعلاء وذلك يكون قليلا ومنه نحو قوله تعالى ولاصلبنكم في
جذوع النخل لما فيه من معنى الاستعلاء فالمعنى على جذوع النخل وقد يقال ان الظرفية

ظرفية مجازية وليس بمعنى على لان المطلوب يتمكن في الجذع كتمكن الظرف في المظروف
ولهذا اتضح المعنى بلا حاجة الى اعتبار كونه بمعنى على ونعم ما قال الشارح المفصل والحكم
فيها بمعنى على لما في هذا الكلام من معنى الاستعلاء ولكن الموضع يصلح للظرفية وللاستعلاء
على حسب قصد المتكلم فان قصد الظرفية فبها والا فالاستعلاء والحاصل ان كل ما فيه
معنى الاحتواء فهو للظرفية وكل ما فيه معنى الاستعلاء فهو بمعنى على وكل ما يصلح لهما
يحتمل الامرين ومنه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك والثالث بمعنى اللام لتضمنها معنى
اللام السببية نحو قوله عليه السلام ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجل ايذاء هرة حبستها
حتى ماتت ومنه يعلم ان ايذاء الحيوانات مما يوجب سوء الحساب وقد يكون كلمة في بعد
امر او نهي فتفيد امر المخاطبة المؤنث نحو في بعهدك ومنها على وتجيء لمعنيين الاول
للاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء والاستعلاء اما ان يكون حسا وهو ما يشاهد
بالبصر نحو زيد على السطح لاستعلاء زيد على السطح في الحس او يكون حكما وهو ما لا يشاهد
بالبصر فيكون في حكم المحسوس نحو عليه دين فكان الدين علاه فان استعلاء الدين
مما لا يشاهد بالبصر فاستعلاء مجازي والثاني بمعنى في لافادتها الظرفية كما
في نحو دخل المدينة على حين غفلة اي في حين غفلة لان المجرور وهو الحين ظرف
زمان فناسب ان يكون بمعنى في ومنه قوله تعالى واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك

سليمان وقد يكون اسماء فيجب ان يؤول بمعنى فوق ويلزمها اذا كان اسماء دخول من عليه
ليكون دخول حرف الجر قرينة على كونه اسما لان حرف الجر كما انه يخفض ما هو اسم لفظا
او محلا بالاسم نحو جئت من عليه اي فوقه وقد يكون فعلا من علا يعلو اعلاء وعلوا
نحو قوله تعالى ان فرعون علا في الارض فان دخل حرف الجر وهو في الارض لا يجوز ان يكون
حرفا فيكون فعلا ولها معان اخر تركها المصنف منها المصاحبة نحو قوله تعالى وآتى المال على
حبه وللتعليل كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم اي لاجل ما هداكم وبمعنى من كقوله
تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم ويجوز الحمل على الاستعلاء المجازي
وبمعنى الباء نحو قوله حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق اي بان ومنها اللام
وجاءت لمعان الاول للاختصاص وذلك على قسمين الملكية بان يكون مدخول اللام
مالكا لما قبلها نحو المال لزيد فان زيدا مالك للمال وغير الملكية نحو الحمد لله
فان الحمد لا يملك مع اختصاصه به تعالى هذا هو المشهور بين الجمهور واما بعضهم
فقد فرق وقال ان اللام لمعان احدها الاستحقاق نحو الحمد لله والملك لله
والثاني الاختصاص نحو الجنة للمؤمنين والجل للفرس ومثله قوله تعالى فان كان
له اخوة والثالث الملك نحو قوله تعالى له ما في السموات وما في الارض ورجح ابن هشام
قول الجمهور بان يكون اللام للاختصاص ويعم حتى يشمل المعاني المذكورة

وقال ان

وقال ان فيه تقليلا للاشتراك ولهذا اختاره المصنف وليس ببعيد والثاني للتعليل اذ بان
علة شيء سواء كانت العلة امرا ذهنيا نحو ضربت للتاديب او امرا خارجيا نحو جئتك
لانعامك اياي ومنه قوله تعالى وانه لحب الخير لشديد اي من اجل حب المال لبخيل
والثالث للقسم بمعنى الواو وذلك قليل ومنه نحو قول الشاعر لله اي بالله لا يبقى على
الايام ذو حيد والحيد بكسر الحاء جمع حيدة كبدرة جمع بدرة وهي العقدة
في قرن الوعل والمراد بذي حيد ما على قرنه حيد بمشمخر وهو الجبل المرتفع به الظيان
والآس والظيان بالفارسية ياسمين تر والآس مرد وانما ذكرهما للاشارة
الى ان الوعل في خصب والراحة ومعناه انه اقسم على ان الموت يدرك كل شيء
حتى هذا الوعل الجبلي الذي راس الجبل له مأوى ومشرب فان اللام في لله للقسم
الا انها مخصوصة بما فيه معنى التعجب فانه لا يقال لله لقد قام وانما يقال لله لا يؤخر الاجل
ولله لتبعثن وامثاله مما يتعجب ولذلك يستعمل في الامور العظام ولا يقال لله لقد
طار الذباب والرابع بمعنى وقت وعلامته صحة وقوع لفظ الوقت مقامها نحو قوله
تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس اي وقت دلوك الشمس وزوالها الى غسق الليل
اي ظلمته وهو وقت العشاء الاخرة فالاية مشتملة على اربع صلوات ومع قوله تعالى
وقرآن الفجر يتم الصلاة الخمس هذا ولا يخفى عليك ان كون اللام في الاية بمعنى من

اولى من كونها بمعنى الوقت ويؤيد كونها بمعنى من وقوع الى في مقابلتها فافهم والخامس
بمعنى عن لافادتها معنى المجاوزة وذلك انما يكون اذا كانت اللام مع القول بمعنى بعد
نقل المقول عنه نحو قوله تعالى قال الذين كفروا للذين امنوا لو كان الايمان بمحمد
وكتابه خيرا ما سبقونا اليه اقول المشهور بين طلبة النحاة ان اللام في الاية
بمعنى عن واستدلوا عليه بانه لو كان اللام بالمعنى الاصلي فيكون المؤمنون مخاطبين
فكان يجب ان يكون لو كان الايمان خيرا ما سبقتمونا اليه فلما قال ما سبقونا اليه
علم ان ليس المراد من قولهم الخطاب للمؤمنين فالمعنى قال الذين كفروا عن الذين
امنوا اي مجاوزين عن الذين امنوا لو كان الايمان خيرا ما سبقونا هؤلاء المؤمنين
بذلك الايمان بل نحن نؤمن قبلهم واقول وفيه نظر اذ قد ذكر في الكشاف وغيره
من التفاسير ان هذا الكلام لذلك قالوا للمؤمنين لو كان الايمان خيرا ما سبقنا
هؤلاء المؤمنين فان قلت يجب ان يقول ما سبقتمونا قلت لا نم ذلك لجواز انهم خاطبوا
بعض المسلمين كابراهيم مثلا واراد وابقولهم ما سبقونا البعض الاخر منهم
كاصاغرهم هذا وقد نقل البيضاوي بان المعنى قال الذين كفروا لاجل الذين امنوا
لو كان الايمان خيرا ما سبقونا اليه فانهم سقاط اذ عامتهم فقراء وموالي ورعايا
فالحق الحكم لكن الا ان بمعنى من مع احتياجه الى زيادة تقدير في الكلام كما

لا يخفى

كما لا يخفى على اولى الافهام والسادس بمعنى الى لافادتها معنى الانتهاء وعلامة صحة وقوع
الى مقامها نحو سقناه لبلد ميت اي انسقناه الماء الى بلد ميت لاحيائه ويمكن ان
يكون اللام في الاية للانتفاع والاختصاص كما لا يخفى وقد اللام يكون زائدة والكلام م
مزيد للتزيين نحو قوله تعالى ردف لكم بمعنى ردفكم بنفسه لا باللام فهي زائدة
وقد تكون فعلا امر من ولي يلي وللاء نحو لن بدا ويعرف كونه فعلا بكون
ما بعده منصوبا لان حرف الجر قرينة لنصب قرينة على كونه فعلا وفيها اي في
اللام معنى النفع كما ان في على معنى الضرر ومن هذه العبارة يفهم ان اللام يدل على
الانتفاع في اي معنى كان من المعاني المذكورة وان على ايضا يتضمن معنى الضرر في اي
معنى اطلق ولعله الاستشهام دايجة الضرر في على ضافا الاخر على من قال بعدم
جواز الفضل بعلي محمد ﷺ فاله ولا يخفى ان هذه القاعدة اكثرية لا كلية وبعد
المضايقة في الفضل بعلية على الحديث المشهور عن سيد الجمهور من فضل
بين آل علي فليس مني ولا عبرة بانكار بعض صحة هذا الخبر لاشتهاره بين الاصحاب
وفي المرام كلام يقتضيه المقام وتضمن على معنى الضرر واللام معنى النفع يستفاد
من الفرق الظاهر بين نحو قوله دعا لي ونحو قوله دعا اليه فان الاول يقال
في مقام الدعاء للنفع والثاني للضرر اذا علم ان اللام بفتح في الاستغاثة والتعجب

نحو يالزيد للتهديد نحو يا للماء نحو يا للاسد واذا دخلت على مضمر كان مفتوحا نحو يا لنا
ولكم ولله الا الياء للمتكلم فيكون مكسورا نحو يا لي ويجب ان يعلم اولا ان الاصل في اللام الفتح
ويدل على ذلك فتحها مع المضمر نحو لنا ولكم لما تحقق عندهم ان الاضمار يرد الشيء الى
الاصل ولما كانت مفتوحة في المضمر فتحت في صورة الاستغاثة واخرى به
لان المنادى المستغاث منه واقع موقع الضمير في ادعوك وقد عرفت هذا ان اللام
مع المضمر مفتوحة فلهذا فتحت في المستغاث واخرى به ايضا ويمكن ان يعلل الفتح في
ايضا بان الضمائر كثيرة الاستعمال والكثرة يناسبها الفتح ولهذا الدليل يمكن ان يعلل
كون الاصل في مطلق اللام الفتح لكثرة استعمال اللام في الكلام وانما يكسر اللام في غيرها
اي في غير هذه المذكورات فانما تكسر في المظهر نحو لزيد ولعمرو وانما كسرت فيه لمناسبة
عملها وهو الجر هذا وقد يجيء ان اللام قد يجيء للتمليك نحو ذهب لزيد مال والشبه
التمليك نحو قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ويمكن ارجاع هذين المعنيين
بلام الملك والاختصاص ولهذا تركها المصنف رحمه الله ومنها عن يجيء لمعان الاول
للمجاوزة اذا قصدها تركت المتعلق به مجاوزا عن المجرور ومنه رميت السهم
عن القوس اي مجاوزا عن القوس والاصل ان المجاوزة عبارة عن تعدية شيء عن
شيء آخر وذلك اما بزواله عن الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم

عن القوس

عن القوس الى الصيد اما بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده
ابرأت الدين والثاني للبدل ويعرف بصحة وضع البدل مقامها نحو قوله تعالى لا تجزي
عن نفس شيئا اي بدل نفس شيئا والحق انه لا حاجة بنا في هذه الاية عن يجعل عن
البدل لصحة المعنى على المجاوزة اذ المعنى لا تقضي عن نفس شيئا من الحقوق ويصح المعنى
بلا تطويل فلا حاجة الى البدل والثالث بمعنى بعد اذا صح وضع بعد مقامها نحو قوله
تعالى لتركبن طبقا عن طبق لان المعنى اي لتبدلن حالا بعد حال ويجوز كونها للمجاوزة
اي مجاوزا عن حال الى حال آخر والرابع بمعنى على لافادتها الاستعلاء نحو قول الشاعر
لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني وقوله لاه مخفف لله
كلمة القسم وانما خفف لكثرة الاستعمال بحذف الجار والمعنى والله ليس ابن عمك افضل
مني في حسب ولا انت دياني يعني كفوي في حسب ونسب فكيف تخزوني وانما نكر الحسب
لافادة العموم لوقوعه في سياق الكلام للنفي اي في شيء من الحسب والمراد منه الفضائل
كالعلم والشجاعة والسخاوة وامثالها والديان مشتق من الدين بمعنى الجزاء
ويمكن ان يكون ماخوذا من الدين بمعنى القرض فان الدين له السلط على المديون
كما لا يخفى ولا استشهاد في قوله عني فانه بمعنى علي ولا يخفى من الاعلام انه لا حاجة
الى ذلك بل كونه على كونه بمعنى المجاوزة اولى بسياق الكلام وقد يكون عن اسما

نيؤدى المعنى جانب اذا كانت مع من لابتداء الغاية من حروف الجر تخفض بالاسم فيجب ان يؤدى مدخولها
الى الاسم نحو جلست عن يمينك والمعنى من جانب يمينك ومنها حتى وذكر ابن جني ان
حتى في الكلام يقع على اربعة اوجه ناصبة وجارة وعاطفة وحرف ابتداء ومعنى كونها
حرف ابتداء انه يستأنف بعدها الكلام كما يستأنف بعد اما ونحوها من حروف
الابتداء فيقع بعدها الجملتان وهذا مذهب الكوفيين لا مذهبه فانه بصري
وعند البصريين الناصبة هي الجارة والنصب بان مضمرة والى ما قال ابو علي في الايضاح
وهو انها على ثلاثة اوجه عاطفة وجارة وابتدائية والجارة لانتهاء مثل الى
الا ان حتى ظاهرة في ان ما بعدها داخل في حكم ما قبلها بخلاف الى الجارة وتشترط على هذا
في حتى ان يكون مدخولها اما آخر اما جزء مما قبلها نحو اكلت السمكة حتى رأسها فان الرأس
آخر جزء من السمكة المأكولة هو ما يقع مأكولا اما ان مدخولها متصل فلم يجز اى
بما قبلها نحو نمت البارحة اي الليلة الماضية حتى الصباح فان الصباح متصل بالليل
وانما اشترط ذلك لان الغرض من وضع حتى ان يقتضي الاسم الذي يتعدى اليه
الفعل شيئا فشيئا وحتى يؤدي الى الآخر فيجب ان يكون مدخولها اما آخر جزء من الشيء
او متصلا بآخر جزء منه وهو يفيد الغرض المطلق وهو اكل الرأس ونوم الصباح
وكلمة حتى قد تفيد لمدخولها قوة نحو مات الناس حتى الانبياء لان الانبياء اقوياء وقد يجوز

ان يقال

ان يقال مات الانبياء حتى الناس فان الكلام وارد في مقام التعجب والتعظيم فيجب الترقي من الاضعف
الى الاقوى كما ان في بعض المقام ينعكس مقتضى التعجب فيجب التدرج من الاقوى الى الاضعف
وقد تفيد حتى لمدخولها ضعفا نحو قدم الحاج اي فرسانهم وركبانهم حتى المشاة لانهم
ضعفاء والفرق بين المقامين انما يكون بالقرينة الخارجية الدالة على ان الغرض
هو الترقي والتنزل فاما مثال الاستئناف بان يستأنف بعدها الكلام فما بعدها على التقدير
يكون مبتدأ مرفوعا محذوف الخبر في الاغلب ويجوز ان يكون للعطف على ما قبلها
كسائر حروف العطف فكالمعطوف يعني في حكم مدخولها حكم المعطوف بالواو وانه تابع
للمعطوف فان رفعا فرفعا وان نصبا فنصبا وان جرا فجرا واول الامثلة اعني قوله
اكلت السمكة حتى رأسها يحتمل بحسب التركيب هذين الاحتمالين وهما العطف والا
ستيناف فافهم اي كما كان يحتمل كونها حرف جر فيمكن ان يكون حتى ابتدائية ويكون
رأسها مبتدأ محذوف الخبر اي رأسها ماكول ويجوز ان يكون حرف عطف ورأسها
منصوبا معطوفا على السمكة ففي الرأس الرفع والنصب والجر على الاحتمالات الثلاثة
فيجب دخولها على الظاهر اذ لو دخلت على الضمير لتبدل الضمير المجرور بالمنصوب لما عرفت
من جواز دخولهما بعدهما ومذ ين حتاه كابن ابيه وشذ ما في قول الشاعر دخولها
على الضمير حيث قال شعر فوالله لا يبقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي زياد والمراد بالنفي

ما لكامل بالفتوة الجامع للأوصاف الكمال ومنه قول الملائكة في شأن امير المؤمنين ع
فتى بني غالب علي ابن ابي طالب في غزوة احد بعد مشاهدة ثباته ولم يبق احد الا منهزما
على لا سيف الا ذو الفقار يعني لا كامل في الفتوة الا هو ومنه بعلم حقيقة الحال كما
لا يخفى على العقلاء وقوله لا زائدة لتأكيد القسم والمعنى لا يبقى في الارض احد شخصا
كاملا في اوصاف الفتوة حتى انت يا بن ابي زياد فانك ايضا لست بفتى والاستشهاد في قوله
حتاك وهو شاذ الا ان المبرد جوز دخولها على المضمر محتجا بهاتا ومثل الى فيم ندخلها
على المضمر مثلها وبالثاني المذكور والاول قياس ونحن ان اللغة مما لا يجوز اثباتها
بالقياس والثاني نادر كما عرفت فالحق مع المشهور وقد يستدل لهم على امتناعها بانها
مستعملة كثيرة الاستعمال حتى ولو كان دخولها على المضمر جائز الوقوع في سعة الكلام
ولو وقع نقل الينا ونقله الناقلون ولم يسمع من احد من المحصلين ولعل النكتة
في ترك استعمالها في المضمر انهم لو قالوا حتاه باب الالتفات التي لا اصلها فانها
انا اقلت بالمضمر تنقلب ياء نحو على والى ولدى في عليك واليك ولديك ولو قلبوها
ياء فاتت القاعدة الاصلية في ان المضمر لا يغير الكلمة عن اصلها على حسب الامكان
هذا مع جواز الاستغناء عن حتى بكلمة الى وليعلم ان هذه نكات بعد الوقوع لا
تعليل للوقوع فلا وجه للمضايقة معهم في امثال هذه النكات بعد العلم بحقيقة

طريقة

طريقة النحاة ومنها رب واصلها للتقليل اي لانشاء التقليل نحو رب رجل كريم لقيته
لافادة الرجل الكريم قليل دون كذلك وكك رب رجل صالح عندي لقلة الصالح بالنسبة
والصالح وقال الاندلسي ان رب للتقليل وقد خرجت عن موضعها ويكون للتكثير مجازا
ولكنه قد كثر استعمالها فيه الى ان صار كانه الحقيقة في التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
فكثيرا ما يقال نحو رب رجل فقير اغنيته فان هذا الكلام انما يقوله القائل في مدح نفسه
ولا مدح في اغناء قليل من الفقراء وانما المدح في اغناء جم غفير من الفقراء فالكلام مسوق
للتكثير ولها اي لرب صدر الكلام فلا يجوز تقديم عاملها عليها فلا يقال لقيت رب رجل
كريم لان معناها معنى الانشاء في التقليل كما ان كم للانشاء التكثير فوجب ان يكون لها
صدر الكلام كغيرها مما فيه معنى الانشاء وتختص بنكرة لان وضعها لتقليل الجنس والعوض
منها يحصل بالنكرة فلو عرف كان ضائعا لان المعرفة معين والمعين لا يحتمل التقليل
والتكثير بل هو لا يتصور الا في النكرة ولكن النكرة المدخولة لها يجب ان يكون
موصوفة على الاصح وهو مذهب ابي علي وتابعيه محتجا بان وضعها للتقليل فاذا وصف
الرجل صار اخص واقل مما لا يوصف فوصف النكرة لتحقيق التقليل كذا قيل واقول
الاولى ان يقال ان وضع رب ليس لتقليل الجنس بل التقليل نوع من جنس اذ ليس المراد
ان الرجل قليل بل المراد ان الرجل الكريم قليل فوجب وصف النكرة استيفاء لحق معناها

لان يفضيه رب من نوع من الجنس في عليها فلا عبرة بما قيل من انه لا يجب وصفها واختاره
ابن الحاجب في نعلها العامل فيه ما مر لانها للتقليل المحقق فلا يتصور ذلك الا في الماضي كما
في الامثلة المذكورة ولكنه يحذف غالبا اي استعمالا للغالب لكونه معلوما من السياق
كما حذف في متعلق الباء في بسمله لكونه ظاهرا نحو رب رجل كريم لقيته ويحذف رب عجمي كرتها
وهذا مثال الحذف لانك قد عرفت ان النكرة الواقعة بعد رب يجب ان يكون موصوفة
فقوله كرتها صفة للعجمي لا عامل في رب ولما التبقت النكرة بلا صفة وهذا خلاف المعروض
ان العامل محذوف تقديره رب عجمي كرتها لقيته وانما لم يأت بلا به لانه قد ذكر كالا
مثلة المذكورة في المتن سابقا ولكنه قليل ومخالف لمقتضى البلاغة اذ لا وجه للسياق
بعد دلالة السياق وقد تدخل رب على مضمر مبهم لا مرجع له كما في الثاني وهذا الضمير في
الابهام كالابهام الضمير في نعم حيث لم يقصد به معين يرجع اليه بل الى مجهول ذهني ولكنه
لرفع الابهام مميز ولما كان يجب ان يكون مدخول رب نكرة موصوفة فيجب ان يكون مدخول رب
نكرة موصوفة فيجب ان يكون مميز نكرة منصوبة والا لم يحصل المقصود من التمييز وهو رفع الابهام
عن الضمير ولما ظهر ان هذا الضمير لا مرجع له فلا وجه لتغيره عن حال الى حال ومعلوم ان المقصود
للمتكلم في مدخول رب قد تكون مفردا او قد يكون مثنى وقد يكون مجموعا وقد يكون مذكرا
وقد يكون مؤنثا فيجب الفاظها مقصود المتكلم فيجب ان يكون التمييز على حسب ما قصد المتكلم

افرادا

افرادا او تثنية او جمعا ومذكرا او مؤنثا واما الضمير المجرور برب فمفرد مذكر لا غير كالضمير
في نعم لان مرجعه الامر الذهني يعني الشان فلا يجوز تغيره كما هو مذهب البصريين
ربه رجلا وربه رجلين وربه امرأتين وربه نساء فان الضمير على حال واحد وانما المختلف
هو التمييز خلافا للكوفيين فانهم اوجبوا مطابقة الضمير للتمييز في هذه الوجوه فيقولون ربه
وربهما رجلين وربهم رجالا والخلاف مبني على ان الضمير المذكور هل هو راجع الى
ذهني او هو راجع الى التمييز ولكنه متقدم عليه لفظا ورتبة فعلى الاول وعلى الثاني
وقد تلحقها اي ربما الكافة ويجب ان يعلم اولا ان وضع رب كما عرفت للتقليل
وظهر ان التقليل قد يكون في مفرد وقد يكون في نسبة مخصوصة في جملة وحيث
ان رب حرف جر لا تدخل على الجملة بل يدخلها يجب ان يكون مفردا فلهذا يترتب ان
تنه في ادخالها عليها بكلمة ما واذا الحقت بها فتكفها من العمل غالبا ولهذا تسمى ما الكافة
لانها فاصلة بينها وبين معمولها فقد يبطل لضعف عملها فاما في الاغلب فقد يعمل فيما
اذا كانت ما زائدة فيدخل الاسم ويجر نحو شعر ربما ضربة بسيف صيقل واذا عرفت
انه قد يكون زائدا لا كافة والاول خلاف قلة غالبا كما لا يخفى على المتأمل
في المراد المتضح لكتب الاعلام واذا الحقت عليها ما الكافة فيدخل على الفعلين
الجملة الفعلية والاسمية نحو ربما زيد قائم في الجملة الاسمية وربما قام

زيد في الجملة الفعلية والوصف للتقليل قيام زيد وقد تخفف بعد لحوق ماء الكافة بحذف
الشديد من قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين بالتخفيف على قراءة نافع وعاصم
وقرأ بالتشديد الباقون ولهذا اجري المضارع مجرى الماضي وامثال هذا في القرآن كثير
ورب في الاية يحتمل التقليل فالمعنى ان الكفار تدهشهم اهوال القيامة فان حصلت
لهم افاقة في بعض الاوقات ودوا انهم كانوا مسلمين لكان خيرا لهم ويحتمل ان يكون للتكثير
الاشعار بانهم كثيرا ما يودون الاسلام في الآخرة وقال بعضهم ان رب في الآية
لتحقق النسبة الواقعة بعدها كما استعملت قد الداخلة على المضارع فان قد
في المضارع مع كونه للتقليل قد يكون للتحقيق كقوله تعالى قد يعلم الله وقوله تعالى
يعلم ما انتم والتكثير اوجه الوجوه وقد عرفت في ضمن معنى الآية ان جواب لو
محذوف اي لكان خيرا لهم ومنها الواو وهي تجيء على وجوه مختلفة فانها
قد يكون في اول الكلام مبتدا بها في غير مقام القسم فيكون بمعنى رب وهذه
ليست من الحروف الجارة عند المص والا لكانت ثمانية عشر حرفا وقد قال
المص انها سبعة عشر حرفا بل الحرف الجار بعد ذلك هو رب المقدرة وفي نظم هذا
الكلام واذا عرفت ان الجارة فيما بعد الواو وهو رب عند المص فيحضر بعد
الواو على نكرة موصوفة كما كانت رب يدخل عليها كقولها العامل فيها ايضا ماض

محذوفا

محذوفا نحو قول الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فمعنى رب بلدة جزتها
قطعتها ليس فيها احد يؤنس به الا اليعافير والعيس والاستثناء متصل على هذا
المعنى الاعم ومنقطع ان اريد ما لا يؤنس الا الانسان وانما قلنا المعنى رب بلدة
بتقدير رب فقد تبع المص في عدم كون الواو جارة فيجب تقدير الجار و
الواو للعطف عند المشهور واورد عليه بان حرف العطف لا يقع في اول الكلام
واجيب بانها تقدير جملة اخرى مقدرة واورد عليه ايضا بان اضمار حرف
الجر عامله على خلاف القياس ولهذا قال جماعة منهم ابن الحاجب الجارة هي الواو
لتضمنه معنى رب بلدة ولهذا عد الحروف الجارة ثمانية عشر حرفا الاول اولى
مع ان يكون واو العطف لتضمنها معنى رب داخلة في صدر الكلام مثلها والجملة
معطوفة على جملة مقدرة واعمال حرف الجر مع كونه مقدرا القياس قائم مقامه
ولا حرفيه فلا يكون خلاف القياس وقد يكون الواو للقسم وهذا كثير نحو والله
لافعلن كذا يعني اقسم بالله ومن خواص واو القسم ان يختص بالظاهر فلا يدخل
المضمر فلا يقال وبك وذلك لان الاصل في القسم هو الباء وهذا فرع والباء تارة
تستعمل مع الظاهر وغيره ومع السؤال وغيره مع الفعل بخلافه فيقال اقسمت بالله
وبالله اخبرني وبزيد وبك لافعلن لاستيفاء اقسام القسم وهذا اخص الواو

القسم من اقسم لفظا رتبة الاصل وخص بالظاهر الا ما لثه ولهذا الدليل بعينه يحذف
فعله العامل فيه وجوبا فلا يجوز ان يقال اقسم والله كما يقال اقسم بالله وانما التزم
حذف فعله لكثرة استعماله في القسم بل هو اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء ولهذا
الدليل بعينه يجب ان يجاب عنها بغير فعل الطلب اعني يقع في جواب الواو غير الامر والنهي
لحطها عن رتبة اصله ولما كان من خواصه ان يدخل على الظاهر فلا يقال وك
لافعلن كذا ولما كان من شرائطه ان يحذف فعله فلا يجوز ذكر فعله فلا يقال
اقسم والله بذكر الفعل ولما كان من خصائصه ان يقع في جوابه غير الطلب فلا يجوز
ذكر الطلب في جوابه فلا يقال والله اضرب بصيغة الامر ولا تضرب بصيغة النهي هذا
وهنالك نكتة لا باس علينا في الاشارة اليها وهي انهم قالوا انهم حذفوا القسم
وجعلوا الواو عوضا عن الفعل معناه بناء على هذه القاعدة الجواب عما استدلوا
به على جواز العطف على الليل المجرور بواو القسم وجملة اذا تجلى على جملة اذا
يغشى المنصوب باقسم المصدر فالجار والقسم جرى مجرى الباء والفعل
معا فيصح اعمالها باعتبارين فكانت كانها عامل واحد فيكون قوله تعالى
والنهار اذا تجلى عطفا على معمول عامل واحد فهو مثل ضرب زيد عمرا وبكرا
ايضا لما دل ذلك جائز بالاتفاق وقيل انه منقوض بقوله تعالى فلا اقسم

بالشفق

بالشفق والقمر اذا اتسق فانه عطف على عاملين من غير ان يكون احدهما عوضا عن العامل
الآخر وفيه نظر لان الممنوع انما هو العطف على معمولي عاملين مختلفين لا على معمول
واحد لعاملين مختلفين والآية الكريمة من هذا القبيل الا ترى انه عطف القمر
على الشفق وكونه معمولا لاقسم والباء مما لا مضايقة فيه ثم اعلم ان الواو في مثل
هذه الآيات لا للقسم نص عليه الخليل حين ساله سيبويه ومنها تاء القسم
وهي ايضا فرع للباء كالواو ولهذا تختص التاء بالظاهر وبغير السؤال ويحذف الفعل معه
حطا لرتبته عن رتبة اصله كالواو الا ان التاء مختصة من الاسم الظاهر بلفظ الله
خاصة فيقال تالله ولا تزيد ونحوه وقد روى الاخفش ترب الكعبة وانما اختص
باسم الله تعالى لان اسم الله تعالى اصل في باب القسم ولهذا يجوز من بين الاسماء
بالتاء ولما ذكر يحذف فعله كالواو ويجب ان يجاب بغير الطلب فقد شذ اذا ذكر
مع السؤال كما ورد في قول الشاعر تالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى
من البشر فانه قد اتى في الجواب بصيغة الامر ولكنه شاذ ومنها اللام للقسم
وهي اعم منها اي من الواو والتاء فيجوز ذكر فعله نحو قوله فلا اقسم بيوم القيمة
ولا في الآية زائدة لتاكيد القسم على المشهور في السنة الطلبة فالمعنى فاقسم
بيوم القيمة والظاهر ان كونها نافية اولى واظهر والمعنى اني لا اقسم بيوم القيمة

اذ الامر اوضح من ان يحتاج الى قسم وان المقسم به اعظم من ان يقسم به وليت
شعري ما الباعث على اعتبار زيادة لا مع صحة الكلام وغاية الاعظام مع ان
التأسيس اولى من التأكيد كما لا يخفى على من بصره اليوم حديد فان لذة جديد
وكذلك يجوز دخوله على الخبر ووقوع الطلب في جوابه نحو بالله اخبرني حيث ورد
فعل الامر في الجواب وكذلك يحلف باسم الله نحو بالرحمن ورب زيد وبعمرو وهذا
ولكنهم فرقوا بين الجواب الذي هو الطلب وبين الجواب بغيره وسموا الاول قسم
السؤال اي قسم الطلب واكتفوا فيه بمجرد الجواب نحو بالله اخبرني بلا زيادة امر آخر
قالوا انه لا بد لجواب القسم في غير السؤال من احد الحروف الاربعة احدها اللام
نحو قوله والله لزيد قائم والثاني ان من الحروف المشبهة بالفعل نحو والله ان
زيدا قائم والثالث ما النافية نحو والله ما زيد بقائم والرابع لا النافية
نحو والله لا يقوم زيد فالاوليان في الجملة المثبتة وعلامة الاثبات والاخريان
في المنفية وعلامة النفي وادخال الحروف للتأكيد فيجب ولو كان تقديرا فانه
قد يحذف فيجب ان يقدر لصحة الكلام نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي
تفتؤ اي لا تزال تذكر يوسف تفجعا عليه فحذف لا كما قوله فقلت يمين الله
ابرح قاعدا فانما حذف لا لانه لا يلتبس بالاثبات فان القسم اذا لم يكن معه

علامة الاثبات

علامة الاثبات وهي اللام والنون فيجب ان يحمل على النفي فلا التباس ولهذا يجوز
حذفه ولقرينة الاخرى نحو ونبرح من افعال الناقصة التي لا ينفك عن حرف
النفي فاذا لم يذكر علم انه محذوف فلا التباس وقد يحذف الجواب اي جواب القسم
اذا يتوسط القسم بين اجزاء الجملة اعني المبتدأ والخبر فحذف الجواب لوجود
ما يدل عليه فان الجملة المذكورة عين الجواب ولكنها لتوسط القسم بين اجزائها
لا تسمى جوابا بحسب اللفظ ولا على الحقيقة ولهذا لا يدخلون عليها علامة جواب القسم
نحو زيد والله قائم والتقدير والله لزيد قائم فلاعتراضه بين المبتدأ والخبر الذي
هو في المعنى جواب القسم استغني بحذفه عن ذكر الجواب ولهذا الدليل بعينه يحذف
سواء توسط بين اجزاء الجملة او تأخر اي القسم عنها اي عن اجزاء الجملة لان
الجواب هو الجملة المتقدمة منه في المعنى فيستغنى عن اعادته نحو زيد قائم والله
وههنا نكتة يجب الاشارة اليها انما هو للمرام واما من في قولهم من ربي
انك لاشر الا ان اللام مختصة بما فيه معنى التعجب كالتاء في قوله تعالى تالله لاكيدن
اصنامكم بحذف من واما قولهم ها آلله وآلله فهنا همزة الاستفهام وهاء
التي للتنبيه عوضا عن حرف القسم وههنا كلام آخر تركناه مخافة الاطناب
ومنها الكاف فيجيء على وجوه منها هو العمدة وهو ان يكون للتشبيه في اكثر

الامور السنة والحاق الفرع بالاصل في شيء بالكاف ونحوه وله اركان اربعة
الاول الاصل وهو المشبه به والثاني الفرع وهو المشبه والثالث وجه الشبه
والرابع اداة الشبه كالكاف ونحوه نحو زيد كالاسد فالاسد هو المشبه
به وزيد هو المشبه التشبيه والكاف اداته ووجه الشبه هو الشجاعة وانما
حذف لظهوره ومنها انه يكون للتعليل لافادة معنى اللام السببية ويعرف بصحة
وضع اللام موضعه كما في نحو قوله تعالى فاذكروه كما هداكم اي لهدايته اياكم وهذا التمثيل
للتعليل على الجواز حمله على التشبيه والتمثيل لا تكلف فيه حينئذ ابان المعنى واذكروه
ذكرا مثل هدايته اياكم لان الشكر يجب ان يكون على قدر النعمة في عظمها وصغرها
وما مصدرية او كافة ولا حاجة الى اعتبار التعليل وقد تلحقها ما وكلمة
ما اذا لحقت على الكاف احوال ثلثة الاولى الما الكافة فتكفها عن العمل لضعف
عملها فلا يعمل مع الفصل بما نحو قول الشاعر في مدح اخيه اخ ماجد لم يخزني من الخزى
يوم مشهد اي في يوم شهد فيه ابطال الرجال الغني في يوم الحرب كما سيف عمرو
لم تخنه مضاربه اي كما ان سيف عمرو ولم تخن في المحاربة اصابة المضارب
حسب ضرب المضارب وفيه مبالغة في مدح السيف فلا يخفى حسنه في الخيانة
عن المضارب وهذا من باب صنعة النابه على الحوض وشرح هذا ليس في اصطلاح

علماء

ن اصطلاح علماء المعاني فلما دهو من محسنات اللفظ فيه فسيف عمرو مبتداء وخبره قوله
لم تخنه وقوله مضاربه فاعله فما كافة كفت الكاف عن العمل والثانية ما المصدرية
فيؤل ما بعدها بتاويل المصدر نحو قول الشاعر دناهم كما دانوا وقد تران الدين والفنه
بمعنى الجزاء فالمعنى جزيناهم وفعلنا بهم ما فعلوا بنا تماما ومنه قوله في الحديث كما تدين
تدان اي كما تجزى تجزى والعجب من شيخنا البهائي زيد بهائه فانه قال في تعليقاته
على البيضاوي انه لم يثبت كونها حديثا ولعله ما راى ما في كتاب
الكفر والايمان من الكافي من باب الفناء عن ابي عبد الله قال مكتوب في التورية
كن كيف شئت كما تدين تدان من رضي من الله بالقليل من الرزق قبل الله
من اليسير من العمل ومن رضي باليسير من الحلال خفت مؤنته وزكت مكسبه وخرج
من الحد الفجور واصل معنى الحديث كما تفعل تجزى والتعبير عن الفعل في الحديث بتدين
وبدانوا في الشعر للمشاكلة مع لفظ الثانية وهي ايضا من كمال الكلام وعلى ما ظهر
من المرام ظهر انه لا حاجة الى اخذ ما مصدرية بل يكون موصولة والعايد
محذوف وهكذا اخذوها اصحاب الكلام والثالث ما الزايدة بعد العمل
الكاف في بعد ما كما في نحو زيد اخي كما ان عمرا اخوك فان ان المفتوحة مع ما بعدها
بتاويل المصدر فيكون مجرورا بالكاف فما زائدة وقد يكون الكاف فيها زائدة

ولم يخف ... سنة فقد اخرج ... ترمسي ... ولم يعد ...

في الكلام زيادة عن غير كالتشبيه وغير كقوله تعالى ليس كمثله شيء فزيد الكاف للزينة للغناء عنه بمثله هذا والحق انه ليس زائدة بل هو للتشبيه وفيه من المبالغة ما لا يخفى على الصانع الحاذق المتدرب في البلاغة او المعنى ليس مثل مثله شيء ففي الآية نفي المثل بالبينة والبرهان او لو كان له تعالى مثل لكان الله تعالى مثل مثله واذا قلنا ان ليس مثل مثله شيء فظهر انه لا مثل له وهذا نحو بليغ صرح به البلغاء ايضا واصل الكاف ان يختص بالظاهر فلا يقال لك استغناء منه بنحو وبمثل ومثلهما ولكنه قد تدخل على المضمر الموضع على قلته لكون الضمير المرفوع ممالة نحو استقلال كالظرف في نحو ما انا كانت خلافا للمبرد حيث اجاز دخوله على الضمير مطلقا بناء على انه تشبيها في اشعار العرب ويمكن ان يقال ما استعماله على الشذوذ لضرورة الشعراء انهم قد يجوزون فيه ما لا يجوزونه في سعة الكلام ومنها مذ ومنذ وكلاهما وضعا لابتداء الغاية في الزمان الماضي يعني ان المراد منهما اول الزمان نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اي ما رأيته من ابتداء يوم الجمعة اي مبدأ عدم رؤيتي له يوم الجمعة ممتدا الى الآن واستعمالها في الزمان كاستعمال من في الابتداء لا في الزمان لكن للحروف مرادفة ولكن استعمال مذ ومنذ في الزمان خاصة واما استعمال من في الزمان فانما هذا الكوفيين فان البصريين يحفظ منها في الزمان ولا يجوزون استعمالها

في الزمان

في الزمان والكوفيين استدلوا على العموم بقوله تعالى من اول يوم احق تقيمه حيث دخلت على الزمان واولها البصريون بمعنى من تأسيس اول يوم احق تقيمه والحق ان التأويل عن الجمعة اصل واستعمال من في الزمان موجب على الجواز دليل الظهور وقولهم مت من يوم ومن شهر كذا قال الحق الجواز والنجا وزعم المحان وقد يكونان للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء فاستعمال في الزمان الى من الى الذي اعتبرته حاضرا وحالا وان مضى بعضه والفرق انه اذا اعتبرها الزمان الحاضر بمعنى الابتداء وكان المراد ان جميع زمان الفعل هو هذا الزمان الحاضر نحو رأيته مذ يومنا ومنذ شهرنا اي جميع زمان الرؤية هذا الشهر او هذا اليوم الحاضرين عند تكلم لانهما لم ينقضيا بعد ويمكن اعتبار الابتداء في هذا المثال ايضا والاختصاص بالظرف فلا يقال مذ لته ومنذ لك احترازا عن التقاء العناء عنهما بمن وهما قد يكونا اسمين فيؤلان بالاسم فيكونان بمعنى اول المدة عند اعتبار معنى الابتداء منهما فيليهما اي يقع بعدهما المفرد نحو ما رأيته مذ ومنذ يوم الجمعة برفع يوم الجمعة اي اول المدة يوم الجمعة او يكونان بمعنى جميعها اي بمعنى جميع المدة المذكورة بعدهما عند عدم اعتبار معنى الابتداء فيهما كما مر فيليهما ما قصد المتكلم افرادا وتثنية وجمعا ومذكرا او مؤنثا نحو ما رأيته مذ او منذ يومان على التثنية

او ايام اذا قصد الجمع فيهما اى كلمة مذ ومنذ على كلا التقديرين مبتدأ فيتناول
اول المدة في الاول وجميع المدة في الثاني وما بعدهما خبر سواء كان مفردا او مثنى
او مجموعا ومنها حاشا وعدا وخلا هي اى هذه الحروف الثلثة قد يكون ادوات الاستثناء
اى اخراج شيء وهو ما بعدها من حكم ما قبلها وليس هذا حد تعريف الاستثناء وستسمع
تعريفات الاستثناء وامثلتها نحو جاء القوم حاشا وعدا وخلا زيد على ان يكون زيد
مجرورا بها ومستثنى عن حكم القوم وهو المجيء وقد يكون الحروف افعالا اما حاشا
فمن التحاشي وعدا من العدو والتجاوز وخلا من الخلو ولكنهم عدوا استعمال
حاشا حرف جر فصيحا واستعمال عدا وخلا افعالا فصيحا والعكس في كلا المقامين ضعيفا
واذا كانت افعالا تنصب ما بعدها على المفعولية والفاعل يستتر فيها وجوبا فان فاعل
هذه الافعال على الحقيقة ما بعدها فاذا انتصب ما بعدها على المفعولية استتر فيها ضمير
او الضمير المفسر ثم ذكره كنعم رجلا زيد وحبذا فاطمة ويكون الجملة اى جملة
حاشا مع فاعله ومفعوله منصوب المحل على الحالية مما قبلها والعامل فيها
العامل فيما قبلها نحو جاء القوم القوم حاشا زيدا اى حال كونهم او القوم
خاليا من زيد فيجب ان يؤول باسم المشتق ليصح وقوعه حالا وقد يكون اسما بمعنى
التنزيه في قوله تعالى حاش لله ومعنى تنزيها له من صفات العجز وتعجبا من قدرته

فى مثل

٤١

فى مثل يوسف وامثله حاشا حذف الالف للتخفيف نقل لما كان حرفا تقيد التنزيه
في باب الاشتباه ولهذا جعل هذا اسما ووضع موضع التنزيه فلهذا وقع في اول
الكلام واللام في لله للبيان كقوله سقيا لك وقرئ حاشا لله بغير اللام بمعنى
براءة وسبحان الله وحاشا الله بالتنوين على تنزيله منزلة المصدر كما نقله
البيضاوي وكان على الحق فكره استقصاء للمرام وقد تدخل على الاخيرين وهما
خلا وعدا ما المصدرية فيكونان فعلين لان ما المصدرية تدخل الا
على الفعل لتؤوله بالمصدر فالجملة اى جملة خلا وعدا مع معموليهما تكونان
في تاويل المصدر باعتبار دخول ما المصدرية وبعد التاويل بالمصدر يكون
منصوب المحل على الظرفية بتقدير كلمة الوقت وبذلك يعلم جواز اعتبار كونهما
منصوبين على الحالية نحو جاء القوم ما عدا زيدا وما خلا عمرا اى وقت
عدوهم وخلوهم في خلا زيدا او حال عدوهم وخلوهم زيدا وبعد ما علمت
ان دخول ما المصدرية يجب ان يكونا فعلين فلا يجوز جر الاسم الواقع
بعدهما فعلى هذا من جر الاسم الواقع بعدهما بهما مع دخول ما المصدرية
فقال ما عدا زيد بالجر فلا يجوز ان يجعل ما مصدرية بل انما جعلها
اى جعل ما في ما عدا واخواته زائدة ولهذا العمل فيما بعدها عمل الجر

افادها تتميم الكلام وهي انها لا بد لحرف الجر من متعلق يتعلق به ويتم
لانها فضلة في الكلام ولا يتم الكلام به بل انه كان انما وضع لافضاء معنى
الفعل وشبهه الى ما بعده فلا يرد الكلام الا مع الفعل او شبهه الا الباء
الزائد فانه لما كان زائدا لم يحتج الى ما يتعلق به لان وجوده في حقيقة كعدمه
نحو وكفى بالله شهيدا اذ لا وجه لكون الباء متعلقا بكفى لان كفى تكفي في
العمل في فاعله فلا متعلق له وقيل كذا رب والكاف وحاشا وعدا وخلا فلا
يحتاج هذه الحروف ايضا الى متعلق وهذا وهم منه لما بيناه من ان ذلك
مقتضى وضع حرف الجر بل متعلق رب كان فعلها من مذكورا او محذوفا ونحوه
ومتعلق الكاف التشبيه المفهوم من نحو زيد والعامل في محلها واخويه عامل
فيما قبله كما عرفت النوع الثالث من العوامل اللفظية حروف تسمى مشبهة
بالفعل وستسمع ان شاء الله وجه مشابهتها الافعال وهي على الاستقراء
ستة احرف ان المكسورة ان المفتوحة وهما لتحقيق الجملة المصدرية فهما
فالمعنى في ان زيدا قائم ان قيام زيد محقق لا ريب فيه وكان من حروف التشبيه
ولكن للاستدراك وليت للتمني ولعل للترجي وتفصيل احوالها ان جزئي هذه
الاحرف كلها تدخل على المبتدا والخبر والغرض ان معمولي هذه الاحرف لو اعتبر بدون

من هذه

٤٣

من هذه الحروف كان احدهما مبتدا والآخر خبرا انهما كانا مبتدا وخبرا قبل
هذه الاحرف ثم ادخل عليهما هذه الاحرف تنصب الاول اعني المبتدا على ان يكون
اسمها وترفع الثاني اعني الخبر ليكون خبرا وسيعرف ان الدخول على المبتدا
والخبر في بعضها حكم اكثري لا كلي اذ قد تدخل على الفعل ايضا كما ستسمع ان شاء الله
ويجب ان يعلم ان ذلك ليدخل على المبتدا والخبر ليس على اطلاقه كما يتوهم من ظاهر
كلامه بل مختص بالجملة التي لا يكون مفادة لمفاد هذه الحروف ولذلك لا تدخل
هذه الاحرف على الجملة الاستفهامية لان لها صدر الكلام فيتنافيان ولذلك
بعينه لا تدخل على الجمل المتمنية ايضا لطلبهما الصدر ولما بينهما من
التضاد في المعنى وانما ترك الاحتراز عن مثل ذلك للعلم به ضرورة وجه
وما سوى المفتوحة اعني الخمسة الباقية صدر الكلام لان كلا من هذه
الحروف يدل على قسم من اقسام الكلام وذلك فان ان المكسورة تدل
على التحقيق كما عرفت وكذا سائر الحروف على معان مختلفة وذلك يقتضي
التقديم ليحقق المخاطب المعنى من اول الامر فيقع بالله عن غيره ولم يتقدم
لبقي السامع في حيرة لجواز التقادير المختلفة فلا يقطع بانه الامر المخصوص
فاذا قال المتكلم زيد قائم يعلم السامع انه اثبات ام نفي تشبيه ام تمن

او ترجّح فاذا قال انّ زيداً قائم علم انه اثبت من الاول الامر كذا قال الشيخ وغيره
واما انّ المفتوحة فانّ لها التوسط بين اجزاء الجملة لما سيأتي من انها مع معمولها
في حكم المصدر فلا يتم بها الكلام فلا بدّ لها من التعلق بشيء آخر فيجب الوقوع في
الوسط فقيل وسطت للفرق بينهما وبين المكسورة الواقعة في صدر الكلام
وانما لم يعكس لانّك لما عرفت انهما للتحقيق وحق التحقيق ان يصدّر به الكلام فكان من
حقهما الصدارة ولكن لما كان الاصل في انّ الكسرة والفتح انما عرض له بمعارض
ما اعطى الاصل اعني الصدر للاصل اعني المكسورة واعطى التوسط للمفتوحة للفرق بينهما
وقيل انما وسطت للفرق بينها وبين انّ التي بمعنى لعلّ لانّ تلك لا تكون الا في صدر
الكلام فلما الفا هذه صدر الكلام لحصل الفرق بينهما من اول الامر وهنا وجوه
اخر غير وجيهة تركناه لذلك واذا عرفت بعض احوال المجموع من حيث المجموع قلنا
ان نبيّن احوال كل واحد منهما على حدة فنقول في الاولان وهما انّ المفتوحة
والمكسورة لتاكيد مضمون الجملة لما عرفت انهما تفيدان تحقيق الجملة المدخولة
بهما فالمراد بالتاكيد التحقيق ولهذا يتوقف وجوب الانكار لا في اول الكلام بدون
الانكار اذا كان المخاطب منكر الحكم وجب تاكيده بهما كما قرّر في علم المعاني انّ زيدا
قائم انّ قيام زيد امر محقق كما مرّ وهنا كلام لا يليق به المقام هذا ولكن الفرق

بينهما

بينهما انّ المكسورة لا تغيّرها اي الجملة كيف لا وهي مؤكدة لمضمونها لا مغيرة واما
انّ المفتوحة فهي ايضا وان كانت للتاكيد فيجب ان لا تغير هي ايضا الا انها لما كانت
مع جملتها في حكم المفرد اي مأولا بالمصدر ولينبغي ربط ما بعدها بما قبلها
التزم فيها التغيير نحو انّ زيدا قائم في مثال المكسورة والمعنى ما مرّ بلا تغيير
ان في المفتوحة وبلغني ان زيدا راكب والتقدير بمعنى ركوب زيد فيكون
انّ ما بعدها في حكم المصدر ليكون فاعلا لبلغني وللمفتوحة مواقع منها
موقع الفاعل على ما ذكره المصنف ومنها موقع المفعول نحو رأيت انّ زيدا قائم اي
رأيت قيام زيد ومنها موقع المبتدأ عندي ان زيدا قائم ومنها موقع
المجرور نحو عجبت من ان زيدا منطلق اي عجبت من انطلاق زيد فاذا ثبت انّ
المكسورة غير مغيرة للجملة وانّ المفتوحة في موضع المفرد فيجب الكسر في مواضع
لا يكون الجمل فيها مؤولا بمفرد ووجب الفتح في مواضع يكون المطلوب فيها الافراد
للجملة كالامثلة المذكورة وعلى هذه القاعدة تفريع انه يجب الكسر في مواضع
منها في ابتداء الكلام لانه لا يقع في هذا الموقع الا الجملة ولانّ المفتوحة
لا يبتدأ بها ومنها بعد القول لانّ المقول القول لا يكون الا جملة قال زيد
انّ عمرا قائم ومنها بعد ما الموصول لانّ الصلة يجب ان يكون جملة وفتحت

في المواضع المذكورة لانها مواضع وقوع المفرد لان الفاعل يجب ان يكون مفردا وكذا
المفعول والمجرور والمبتداء ومن فروع هذا الباب ان انّ الواقعة بعد لو
ولولا يجب ان تكون مفتوحة نحو لولا انك قائم لقمت ولو انك منطلق لانطلقت
لان ما بعد لولا يجب ان يكون مبتداء على المشهور فالمعنى لولا قيام زيد لقمت
وكذا الواقع بعد لو فاعل للفعل المقدّر لان لو من حروف الشرط الداخلة
على الفعل المعنى لو ثبت انك منطلق لانطلقت فالمقامان كلاهما مقام وقوع المفرد
فيجب الفتح في انّ واذا عرفت هذا علمت انه لو جاز في كلام كلا الامرين من الجملة
والمفرد جاز كلاهما اعني الكسر والفتح نحو من يكرمني فاني اكرمه فان اردت
ان يكون المعنى فانا اكرمه على ان انا مبتداء واكرمه خبره والجملة جزائية
وجب الكسر لاقتضاء تكون موضع الجملة وان اردت ان تكون المعنى فجزاؤه
انّي اكرمه وجب الفتح لان قوله انّي اكرمه على هذا التقدير يكون خبر المبتدأ
محذوف وهو جزاؤه وقد عرفت ان هنا موضع المفرد وقد يمثل بمثل هذا
القول اول ما اقول اني احمد الله فائدة اعلم انهم تفرعوا على ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة فلو يجاز العطف على محل اسم انّ لفظا لما لم يتغير المعنى مع
ان تعدّ كالعدم فيعطف على محلها معمولها على التقدير عدمها سواء كان

انّ المكسورة

انّ المكسورة حكما وان كانت مفتوحة لفظا وهي انّ المفتوحة الواقعة بعد
افعال القلوب وما في معناها فانّ بعدها وان كانت مفتوحة ولكنها
في حكم المكسورة نحو علمت انّ زيدا قائم وعمرو ولذلك اورد سيبويه في هذا الباب
هذا الشعر والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق حيث عطف انتم على
محل اسم انّ لانها حكم المكسورة ومن هذا الباب قوله تعالى واذان من الله
ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر انّ الله بريء من المشركين ورسوله حيث
عطف رسوله بالرفع على محل اسم انّ وهو الله تعالى لان المفتوحة هيهنا
في حكم المكسورة لوقوعها بعد الاذان وهو الاعلام فهو بمعنى افعال القلوب
هذا فانّ قلت ما الوجه في كون المفتوحة بعد افعال القلوب في حكم المكسورة
مع انها في حكم المفرد قلت لاشتمال المفعولين في باب علمت على المحكوم عليه
والمحكوم به ويدل عليه انه يجب الكسر اذا دخل اللام نحو علمت ان زيدا
لقائم ولولا انها في حكم الجملة المستقلة لم يجز كسرها الا ترى انك
لا تقول اعجبني انّ زيدا لقائم بكسرها لان الفاعل يجب ان يكون مفردا فثبت
انّ المفعولين في باب علمت في معنى الجملة المستقلة وانما ينصب بعدها
لتغير المقتضية باب علمت من معنى المفعولية وايضا لا ريب لاحد

ان باب علمت يقتضي مفعولين وكانت الجملة بتأويل المفرد مفعولا واحدا فهذه
ان المفتوحة في باب علمت في حكم المكسورة هذا ومع ذلك اشترطوا في جواز العطف
المذكور ان يكون خبر ان مقدرا على المعطوف لفظا او تقديرا نحو ان زيدا
قائم وعمرو فلا يجوز ان يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان لئلا يكون معمولا لعاملين
مختلفين وهما الابتداء العامل في عمرو وان فيلزم اجتماع عاملين مختلفين على معمول
واحد شخصي وهو باطل واما الكوفيون فانهم قالوا يجوز العطف لو تاخر
الخبر لانهم قالوا ان ان انما يعمل في الاسم ولا عمل له في الخبر وهو الابتداء فلا يكون
هنالك عاملان مختلفان بل عامل واحد وهو الابتداء واما المبرد والكسائي
فانهما جوزاه لفظا اذا كان الاسم مبنيا نحو انك وزيد ذاهبان لاستعمال بعض
العرب ذلك ورده سيبويه بانه لم يثبت عن المعتبرين من فصحاء العرب
فائدة اعلم ان القوم لما راوا ان المكسورة لا تغير المعنى لكن ما في خبرها
لام الابتداء لزيادة التاكيد ولكونهما بمعنى التاكيد استكرهوا ان يجمعوا
بينهما ولهذا دخلوا اللام على الخبر ان تقدم الاسم نحو ان زيدا لقائم
وعلى الاسم ان تقدم الخبر نحو ان في الدار لزيدا ولا تدخل لام المفتوحة
لكونها في حكم المفرد واللام لتاكيد الجملة وههنا كلام لا يسعه المقام

واذا عرفت حال المكسورة والمفتوحة مثقلتين فاعلم انهما قد تخففان بحذف التشديد
لكن ان المكسورة بعد تخفيفهما المكسورة قد تعمل عمل المثقلة من نصب الاسم
ورفع الخبر نحو قوله تعالى ان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم بتخفيف ان على قراءة ابن كثير
ونافع وابو بكر بتخفيفهما ونصب كلا لكون اسمها اعتبارا للاصالة والباقون
قرؤا على التشديد والعمل على الاصل واما لما فتقديره بالتخفيف ما بين اللام
الاولى جوابا للقسم المحذوف واللام الثانية للتاكيد وما زائدة بينهما للفصل
والمعنى ان كلا لما والله ليوفينهم ربك وقرا ابن عامر وعاصم بالتشديد على ان اصله
لمن ما على انه موصولة من جارة فقلبت النون ميما للادغام فاجتمع ثلث
ميمات فحذف اولاهن والمعنى وان كلا لمن الذين يوفينهم ربك جزاء اعمالهم
وهاتان القراءتان المشهورتان وقد قرئ لما بالتنوين بمعنى جميعا كقوله
كلا لما وقد قرئ وان كل على ان يكون ان نافية ولما بمعنى الا في قوله تعالى
وان كل لما جميع لدينا محضرون وان لما فيها مشددة على المشهور بمعنى
الا وان نافية وان كانت لما مخففة كما قرئ به ان مخففة من
المثقلة ولا نافية وما زائدة للتاكيد واللام فيها هي الفارقة ولام
الفارقة هي لام التزموها بعد المخففة اذا كانت ملغاة عن العمل فانه

لتدلو عن العمل فيلزم ودخل اللام على خبر المبتدا الواقع بعدها اما الفارقة عن العمل
فلفوات مشابهة المخففة مع الفعل بعد التخفيف لفوات فتح الآخر ونقصانها
عن ثلاثة احرف فلا يعمل نحو ان زيد لقائم برفع زيد على الابتداء وانما التزموا
اللام فيما بعدها فرقا بينها اي بين المخففة وبين ان النافية لانها لما خففت
صار صورتها كصورة ان النافية فاذا قيل ان قائم لا يعلم انها مخففة ام نافية
فوجب اللام في المخففة للفرق ولهذا يسمى لام الفارقة فان قلت فعلى هذا يجب
ان لا يدخل اللام فيما بعدها عند عملها لان الفرق حاصل بالعمل وهذا خلاف
ما حققوه فانهم ادخلوا اللام سواء اعملت ام لا قلت هب ذلك ولكنهم جعلوا الباب
كله واحدا فادخلوا اللام بعد العاملة طردا للباب ولان كثيرا من الاسماء
لا يظهر فيه الاعراب لفظا اما لتعذره كموسى وعيسى واما لكونه مبنيا كالمضمرات
مثلا فلا يحصل الفرق في صورة العمل ايضا بدون اللام هذا وعلى هذا كان على
المص ان يقول فان خففت المكسورة فيلزم اللام الفارقة سواء عملت ام لا لعلة ذكرنا
انما قال يلزم اللام في صورة الالغاء فقط اختيارا لمذهب سيبويه وجماعة من
النحاة فانهم قالوا انها عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل هذا
ويمكن الآية التي نقلها المص مثالا للاعمال لحجة عليه وعلى سيبويه حيث ادخل

اللام

ادخل اللام في قوله ليوفينهم مع انا قد قلنا ان كثيرا من الاسماء يظهر فيه
الاعراب في اللفظ فيحتاج الى اللام فتامل فانه من مطارح انظار الاعلام فايدة
اعلم ان المكسورة المخففة كما يجوز دخولها على الاسماء يجوز دخولها على الافعال
الداخلة على المبتدا والخبر لانه لما كان حقها الدخول على المبتدا والخبر اذا كانت
مثقلة فبعد التخفيف جاز دخولها على الافعال الا ترى انك اذا قلت ان كان زيد
القائم وهذا لا يجوز دخولها على غير هذه الافعال خلافا للكوفيين فانهم جوزوا
دخولها على غيرها مستندين الى اشعار شاذة خارجة عن القياس واستعمال الفصحاء
فلا عبرة بقولهم ودخول المخففة على الافعال الداخلة على المبتدا والخبر شايع
في القرآن وغيره ومنه قوله تع سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا فان ان
مخففة بقرينة اللام وكذا قوله تع وان نظنك لمن الكاذبين ولهذا ان نظن الكو فيين
لكاذبين وهذا حال المكسورة المخففة واما ان المفتوحة المخففة فانها تعمل
وجوبا في ضمير شان وانما اعمالها في غير الشان كما ورد في بعض اشعار العرب فانما
هو على سبيل الشذوذ وانما اوجبوا اعمالها لانهم لما اعملوا المكسورة كما عرفت
ومعلوم ان المفتوحة اقوى من المكسورة في مشابهة الفعل فان للمفتوحة
على معنى مخصوص وهو المصدر كما ان للافعال معان مخصوصة والمكسورة



ليس لها معنى سوى التأكيد الذي هو معنى جميع الزوائد اذ كل حرف زائد يفيد التأكيد
واذا عرفت ان المفتوحة اقوى فاذا اعملت المكسورة دون المفتوحة كان ترجيحا
للمرجوح على الراجح وانما اوجبوا اعمالها في ضمير شان مقدر لانهم ادخلوها على جميع الافعال
سواء كان داخلها او غيرها بخلاف المكسورة كما عرفت ولهذا انه لا يجوز اعمالها في
الفعل فلو لا تقدير العمل في ضمير الشان المقدر للزم مخالفة القياس وترجيح المرجوح
على الراجح ولهذا اوجبوا اعمالها في ضمير الشان المقدر ولا نظن ان المفتوحة تدخل
على المبتدا اولا والجملة الاسمية نحو ان الحمد لله رب العالمين والتقدير انه هو اي
الشان ان الحمد لله رب العالمين ويجب ان يعلم ان ضمير الشان امر مبهم يفسره
ما بعده اعني الحمد لله مثلا فضمير الشان اسم ان والجملة الواقعة بعدها خبرها واما
المفتوحة مع الجملة الفعلية فيجب ان يعلم انه يلزمها اذا كانت مع الفعل المتصرف
وهو الذي جاء منه المضارع واسم الفاعل واخواته احد امور اربعة
السين وسوف الدالين على القلب في الاستقبال او قد للتحقيق اذا كان في الماضي
وللتقليل في المضارع وقد يكسر ايضا او حرف النفي نحو ما ولا النافيتين وانما
قالوا يلزم هذه الاربعة بعد المخففة لئلا يلتبس المخففة بالمصدرية وان شابهتها
في الصورة فان المصدرية الناصبة ثم لا يقع بعدها هذه الاحرف والا لما

علمت

علمت عمل النصب لضعفها او التزم هذه الاحرف لتكون هذه الاحرف كالعوض في التشديد
المحذوف عنها بالتخفيف فان التشديد في المعنى نون تحذف منها حرف وعوض
عنها حرف آخر وهذا بعيد والاول سديد ولكنه يرد عليه انه قال ان هذه
الاحرف ومنها حرف النفي لدفع الالتباس مع ان حرف النفي ما يجتمع مع ان الناصبة
وذلك في الكلام كثير ومنه قوله تعالى اولا يرون ان لا يرجع اليهم القول فلو في علته
التزام حرف النفي مع المخففة مجرد التعويض عن النون وقد عرفت انه بعيد
عن الظنون اذ مع ظهور ان حرف النفي واخواته معان مقصودة في الكلام
فاذا كانت مقصودة في المرام كانت مذكورة في حد ذاتها في الكلام فاوجبه التعويض
لغو التعويض انما يصح اذا كانت زوائد ليست لها فوائد وليس النفي كذلك كما لا يخفى
وقد تاتي في الفعل كلمة لو نحو ان لو استقاموا على الطريقة وتركها المص و
الحاصل ان ان المخففة انما التزم فيما بعدها هذه الاحرف مع الفعل المتصرف
نحو علمت ان سيقوم او سوف يقوم وقد يقوم ولا يقوم والفارق بين الناصبة
والمخففة واما من حيث المعنى فان اراد الاستقبال فهي مخففة والا فناصبة
وهذا حالها مع الفعل المتصرف واما مع الفعل غير المتصرف نحو نعم وبئس
وساء وليس فلا يحتاج الى هذه الاحرف لعدم الالتباس بينهما وبين الناصبة

ح لعدم الناصبة على وقد غير مخفف نحو بلغني ان ليس زيد قائما ومنه قوله تعالى ان ليس
للانسان الا ما سعى وما في الاية مصدرية ليس للانسان الا سعيه معنى كالا
يؤخذ احد بذنب غيره فلذلك لا يثاب بفعل غيره فلعل سعيه وكل بما كسب رهين و اذا
كانت موصولة يجب انه لا يقدّر في الصلة ضمير راجعا اليه اي ما سعى له ان دنيا
فدنيا وان دينا فدينا فيجب على العاقل ان لا يسعى للدنيا بل يسعى للدين وقد يكون ان
اي ان المفتوحة والمكسورة متقلتين فعلين واشتقاقهما من الانين فيكون ان
المفتوحة فعلا ماضيا منه نحو انّ زيد وزيد فاعله والمكسورة امر من انّ يانّ
على وزن فرّ يفرّ نحو انّ يا زيد على كونه امر النداء المذكور بعده ويكون المثقلة
المكسورة اسما مصدرا من الانين لكنه مع الادغام نحو سمعت انّ زيد والمعنى
سمعت انين زيد فهو مصدر اضيف الى فاعله ولكنه قليل استغناء عنه بالانين
وهو الشايع في الاستعمال بين الكلمتين قد يكون ان المكسورة حرف ايجاب بمعنى نعم
نحو انّ هذان لساحران بمعنى نعم هذان لساحران وهذا احدى الوجوه المقولة
في الاية فانهم لما راوا هذان مثنى وحالة نصب المثنى تكون بالياء لا بالالف
ولما ينقل عن احد ان قد لا يكون عاملة فاشكل الامر عليهم واوجه ما قيل
في توجيه الاشكال وجوه منها ما ذكر من انه بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران

خبره ومنها ان اسمها ضمير الشان المحذوف والجملة خبرها وارد على هذين بان
اللام لا يدخل خبر المبتدا واعتذر عنه بانه لما اشبهه ان المؤكدة لفظا ادخل
اللام فيه بعده كما لا يدخل بعد المؤكدة لفظا للصورة ومنها هذان اسمها وساحران
خبرها على لغة بني الحارث ابن كعب فانهم جعلوا الالف للتثنية واعربوا المثنى
تقديرا وعلى هذه اللغة جرت الرواية المشهورة على النبي عليه السلام حيث قال من احب كريمتا
فلا يكتب بعد العصر حيث قال كريمتاه ولم يقل كريمتيه وقدّر ان اصله انّ
هذان لهما ساحران فحذف المبتدأ وفيه ان المؤكدة باللام لا يليق به الحذف وقيل
انه لما اجتمع الف هذا والف التثنية فسقطت الف التثنية لالتقاء الساكنين
فالباقية هي الف هذين اصل وليس كگ تبع رايت هذين ومررت بهذين
وغير هذين وقيل اصله هذين فقلبوا الياء الى الالف لانفتاح ما قبلها وفيه
انه انما يصح اذا كانت الياء متحركة كما تقرر في موضعه ولا يخفى ضعف هذه
الوجوه وعلم مما في الوجهين من الخزانة ان الاحسن حملها على اللغة المذكورة
جوابا على قراءة الرواية المشهورة هذا مع ما في الاولى من الضعف من
وجه آخر ايضا اما في الاول فلان مجيء ان بمعنى نعم وحرف قيل انه لم يثبت فلا
يصلح حمل الاية الكريمة واما الثاني فلان حذف الضمير ضعيف لم يجيء

الآن التعرّ ثم اعلم انّ الاشكال المذكورة انما يرد في قراءة هذان بالالف فلا
اشكال في قراءة ابي عمرو ان هذين بالياء وهذا ظاهر واما على قراءة ابن كثير
وحفص انّ هذان على انّ ان مخففة واللام وهي ما الفارقة او نافية واللام
بمعنى الا والمخففة اولى هذا الثالث من حروف المشبهة بالفعل كانّ قيل
انه مركب من انّ والكاف فعل الاصل فكانّ زيدا الاسد انّ زيدا كالاسد فلما
قصد والاهتمام بالتشبيه قدّم الكاف وركبوه مع ان وفتحوا الفاء انّ تخفيفا والحق انه
حرف برأسه اذ التركيب على خلاف الاصل ولانّ الظاهر انها غير مركب وهي للتشبيه
اي لانشاء كما انّ ليت ولعل لانشاء التمني والترجي نحو كانّ زيدا الاسد في الشجاعة
وقد لا يكون للتشبيه بل يستعمل في مقام الظن بثبوت الخبر بدون قصد التشبيه
نحو كانّ زيدا جاء وكانه اخوك وقد تخفف كانّ فتلغو عن العمل لضعف شابهها
لفظا بعد التخفيف والالغاء على الاستعمال لا يصح الا وضع فانّ بعضهم قالوا باعمالها
في ضمير شان مقدر كان مراعاة للمشابهة المعنوية بقدر الامكان ولكن الاصل
عدم تقدير الضمير فالاولى الالغاء وعليه جرى ما في قوله عز و جل شعر ونحر مشرق اللون
كان ثدياه حقان مقصعة بيضاء غير مقاصة ثوابها مصقولة كسجلجل
حيث الغي عن العمل والالغاء لا نسبة والواو في ونحر بمعنى رب والمراد بالنحر

بالنحر الصدد والمعنى رب نحر ابيض اللون كان ثدييه حقان فقال تثنية بالتاء
فكان الوجب ان يقال حقتان لان التاء في المفرد يجب ثابتة في المثنى ايضا الا في خصيين
واليين على ما ذكره في باب المثنى الا انه حذفها للضرورة الرابع من الحروف
المشبهة بالفعل لكنّ ايضا عند بعضهم مركبة من لا وان المصدرية بالكاف
فحذف الالف وكسر الكاف وصار لكن والاصل انها مفردة لما مرّ من انه الاصل
والقياس وهي للاستدراك والاستدراك عبارة عن دفع توهم يتولد من الكلام
المتقدم فيجب ان يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها في الحكم لهذا يلزم ان تقع
لكنّ بين كلامين متغايرين في المعنى اثباتا ونفيا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ
فانه لما قال جاءني زيد فعلى السامع توهم منه ان عمرا ايضا جاء لما بينهما من
الالفة فدفع ذلك التوهم بقوله لكن عمرو لم يجئ وانما قلنا متغايرين في المعنى
فانّ المعتبر هو التغاير المعنوي بين الكلامين اللفظي سواء حصل التغاير اللفظي
ام لا والمثال المذكور في لكن متغايرين لفظا ومعنى واما التغاير المعنوي
دون اللفظي ففي قولك زيد حاضر ولكن عمرو غائب ومنه قوله تعالى ولو اراكهم
كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلّم فقوله تعالى سلّم وان كان
اثباتا ولكنه في معنى النفي اي ما اراكهم كثيرا لوجود السلامة والثالث انه اي انه

موجبا لان الاول منفي لكونه بعد لو والمعنى ما اراكهم كثيرا وما فشلتم وما تنازعتم
ولكنه سلم وقد تخفف لكن فتلغى عن العمل لما مر من ضعف المشابهة ح ومنه قوله
تعالى في سورة الكهف لكنا هو الله ربي ولا اشرك بربي احدا فان اصلها بالاتفاق لكن
انا بتخفيف لكن فحذف الهمزة تخفيفا ثم نقلت حركته نون انا الى نون لكن فادغمت
النون في النون فصار لكنّ فيقرء ولكن بدون الالف ولكنهم التزموا ان يكتبوها
بالالف اشعارا الى الاصل وربما يلفظ وهذه القراءة مشهورة ولكن قرأتها
ابن عامر بالالف لكنا في صورة الوصل وبدون الالف عند الوقف وكانه في الوصل
اتى بالالف عوضا عن الهمزة المحذوفة وقد قرء لكن انا على الاصل وهو ظاهر ان
وقوله هو الله ربي خبرها والاستدراك من قوله اكفرت فكانك انت كافر
بالله ولكن انا مقر مؤمن به هو الله ربي وكلمة الاخفش جوز اعمال لكن
بعد التخفيف قياسا على اخواتها وقال الشارح الرضي ولا اعرف قوله شاهدا ويجوز
معها اي مع لكن مطلقا سواء كانت مثقلة او مخففة الواو سواء كانت الواو
الداخلة على لكن للعطف او للاعتراض على خلاف بينهما اي في العطف والاعتراض
بين النحويين فمن نظر الى ان لكن لما وضعت لربط احد الجملتين على الاخرى
كما مر فكانت للعطف لو معنى ولا يجوز لم يجز معها اجتماع حرفي عطف في كلام

واحد وقال ان الواو الداخلة عليها للاعتراض ومن نظر الى ان ولكن من الحروف
المشبهة بالفعل لا من حروف العطف فاحتاج الكلام الى رابط آخر قال ان الواو فيها
للعطف ولكل وجهة هو موليها الا ان الشارح الرضي جعل الاعتراض اظهر نظرا الى
جانب المعنى ونعم ما فعل مع انها لو كانت للعطف لوجب ذكر الواو مع لكن في كل كلام
للربط بين الجملتين وليس كذلك بل قد لا يذكر كما في المثال المذكور في المتن ومن
ما ذكرت فيه الواو نحو قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا حيث ذكر
الواو والاصح ان ما نافية والغرض تكذيب من نسب الكفر والمراد من الكفر هنا
على الاصح السحر فعبر عنه بالكفر ليدل على انه كفر وان من كان نبيا كان معصوما
عنه ولكن الشياطين كفروا باستعمال السحر والآية يجوز ان يكون مثالا لا
ستعمال الواو مع لكن المثقلة والمخففة فان لكن قد قرء تارة بالتشديد
ونصب الشياطين وتارة بالتخفيف ورفعها والخامس من تلك الحروف ليت و
اصلها للتمني اي لانشائه ونقل عن الفراء والكسائي انه يقال ليت زيدا قائما
بنصب الجزئين معا لانها بمعنى التمني عند الفراء وبتقدير كان عند الكسائي
والباعث لهما تجويز ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا ويرد على الفراء
كما جاز اعمال ليت بمعنى التمني فلم لم يجز اعمال لعل بمعنى الترجي وكان بمعنى التشبيه ا:

ولم ينقل ذلك عن احد يرد على ذلك ان انما كان مخالف للقياس هذا مع
ان مجردا او الوارد في كلام بعض الشعراء لا يصح مستندا للجواز فيما سبيل مقتضى القياس
نسبة الى الشذوذ وبعد ظهور مخالفته للدليل واستعمال الفصحاء على انه
يجوز تاويله كما قال البصريون من ان قوله رواجعا حال من الضمير المقدر في
الخبر والتقدير يا ليت ايام الصبى حاصل لنا رواجعا وليس ببعيد مما ليس بذلك
فالحق انها تعمل عمل اخواتها والتمني المفهوم منها يعم الممكن والمحال اذ تمني المحال ليس
بمحال الخفي في تمني الممكن نحو ليت زيدا فاضل لان فضيلة زيد امر ممكن في حد ذاته
اذ الممكن كذلك قال الشاعر في مقام التمني المحال الا ليت وهي حرف يفيد صفت
للشبه ليت الشباب يعود لنا فاخبره اي الشباب بما فعل المشيب من اخلال القوة
وتقليل القدرة وضعف الالات ونقص الكمالات وانما كان المثال من تمني المحال
اذ المحال يمتنع وجوده ظاهر ان الشباب امر قد يجيء الوجود عن الذات فلا
يجمع خزانة منه في الوجود ولما لا كان في الذات وهو فلا يجتمع الماضي مع الحال
بعد دوم محال السادس من تلك الحروف لعل وهو وصف الترجي اي لا ثباته
واصله لتوقع امر مرجو او مخوف لكنه كثير في المرجو حتى غلب فيه وقد يستعمل لتوقع
المخوف نحو قوله تعالى لعل الساعة قريب لما علم انها للرجاء ولتوقع امر ولا يجوز رجاء

المحال

المحال من الرجاء فلا تدخل على امر محال بل تختص بالممكن دون غيره نحو لعل زيدا
فاضل لامكان وقوع فضيلة زيد فيهما اي في لعل لغات مختلفة منها ان على
الاصل الاولى وهو منها عن بالنون المشددة بدل الام ولعن باللام والنون ولغن
بالغين المعجمة بين اللام والنون ولان لهمزة بينهما وان تلغى حتى وقد حمل
قوله هذا انها اذا جاءت لا يؤمنون فيمن قرا ان بالفتح على انها بمعنى لعل وكلمة
من هذه اللغات على كقول لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
وقوله لا تهين بفتح تاء من باب اهان لا تهين فاصله لا تهين بحذف الياء فالحقت النون
الخفيفة للتاكيد نعا دالمحذوف فصار لا تهينن فحذفت احدى النونين تخفيفا
تخفيفا فصار ما صار والركوع هو الخضوع والذلة وهذا التعريف من جملة
نوع المخوف لان الذلة امر مخوف بالقدرة ومنه قوله عليك تارك بعض
ما يوحى على بعض القراءات والا فالمشهور لعلك على المشهور ولعلك لا تجد علك
بدون اللام في شيء من كتب تفاسير العلماء الاعلام فلعل الغلط توهم ذلك او صدر
هذا الغلط عن الناسخ كما هو مقتضى طبيعة الاقلام ويلحق الكل اي جميع هذه الحروف
المشبهة ما الكافة فتكفها عن العمل لتضعيف شبهها بالحرف ما الفعل لازمة
بالفعل نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وكان على المصنف ان يذكر المثال من صاحبه

ان لعدم لحوقها في ليت ولعل تنبيه لبيان وجه مشابهة هذه الحروف بالافعال حتى
سميت بالحروف المشبهة بالفعل فقال وجه المشابهة انها هذه الحروف مثلها اي مثل
الافعال لفظا ومعنى اي بحسب اللفظ والمعنى اما كونها مثلها لفظا فلوجوه اما الاول فلكونها
اي هذه الحروف بعضها ثلاثية نحو ان وان وليت كثلاثي الافعال وبعضها رباعية
نحو لعل وكان كرباعي الافعال وبعضها خماسية نحو لكن كخماسيها والوجه الثاني
هو ان جميع هذه الحروف مبنية الاخر بالفتح كالفعل الماضي والوجه الثالث انها
مما تلحقها نون الوقاية نحو انني وانني على وزن فرني عدو كانني على وزن اعدني ولعلني على
وزن دحرجني لكن وليت اشكال لا يمكن ان يجعل فعل له مدغمة ايضا من وجوه
المشابهة اللفظية فان الادغام من لوازم الفعل غالبا واما مشابهتها لها
معنى فلكونها اي هذه الحروف متضمنة بمعاني الافعال الا ترى ان ان بمعنى حققت
وكان بمعنى شبهت ولكن بمعنى استدركت وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت
وثانيها في وجه مشابهتها بالفعل المتعدي في تعلقه وصل احدهما منصوبا
والاخر مرفوعا كمعمولي الفعل المتعدي الا ان المنصوب هيهنا مقدم الفعل
مؤخر كما تقدم وقصد الى الفرق بينهما من اول الامر ولانه لما كان عملها فرع
عمل الفعل جعل عملها ايضا عمل الفعل الفرعي من تقدم المنصوب على المرفوع واعلم

ان في عبارة

ان في عبارة المص قصورا حيث لم يبين وجه مشابهتها للفعل المتعدي بالا
ضمنا وفي توجيه هذا القائل ايضا نقصا وقد يا حيث لم يعين سائر وجوه مشابهة
بينهما والاشتمال بما ذكرنا عن البيضاوي حيث قال ان هذه الحروف مشابهة الفعل
في عدد الحروف والبناء على الفتح ولزوم الاسماء واعطاء معانيه ومشابهة
الفعل المتعدي خاصة في دخولها على الاسمين ولذلك اعملت عمله الفرعي
وهو نصب الجزء الاول ورفع الثاني ايذانا بانه فرع له وفيه تذنيب
اعلم انه قال الكوفيون ان خبر الحروف المشبهة قبل دخولها كان مرفوعا بالجزئية
وهي بعد باقية بمقتضيه للرفع قضية للاستصحاب فالعمل الابتداء لا هذه
الحروف واجاب عنه البصريون بان عمل الابتداء مشروطا بالتجرد عن العوامل
اللفظية الا ترى ان خبر كان مع كونها خبر مبتدا قد صار منصوبا بكان مثلا
فالعامل هو الحرف فليس الا وهو الحقيق بالتصديق النوع الثالث من العوامل السماعية
ما ولا اولان النافيتان المشبهتان بليس ووجه مشابهة هذه الحروف بليس اشتراكها
مع ليس في امرين الاول في افادة معنى النفي كما ان ليس بمعنى النفي والثاني الدخول
على المبتدا والخبر كما ان ليس كذلك اذا ثبت مشابهتها بليس فتدخل على المبتدا
على المبتدا والخبر ويعمل عمله من رفع الاسم ونصب الخبر فترفع هذه الحروف الثلثة

آخر لا الاسم وتنصب الخبر مثله اى كما ان ليس ايضا يعمل عمله ذلك واعمالها على عمل ليس على لغة
اهل الحجاز واما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء والخبر فيقولون ما زيد
قائم برفع كليهما والحق واكثر النحاة اختاروا مذهب الحجازيين فانه افصح الكلام
وهو كلام الملك العلام تبارك شانه نحو قوله تعالى ما هذا بشرا وقوله تعالى
ما هن امهاتهم حيث نصب امهاتهم فان نصب الجمع للمؤنث انما يتبين بالجر ولو رفع
لقال امهاتهم بالرفع يجب ان يعلم ان كلمة ما اشبه بليس اكثر شابهة به من لا
لكونها اى كلمة ما لنفي الحال كما ان ليس لنفي الحال بخلاف لا فانها ليست لنفي الحال بل
لنفي مطلقا سواء كان نفي الماضي والحال او الاستقبال فشابهته ما اكثر من لا و
لذلك حكى ابان اعمال لا عمل ليس شاذ بل جعلوه مقصورا على ما سمعوه من العرب على
ما ورد في بعض الاشعار ومن ثم اى من جهة ان شابهة ما اكثر من لا كان
عمل ما اشبه بعمل ليس لذلك ما زيد منطلق اى في المعرفة او النكرة كليس واما
كلمة لا فلا تدخل على المعرفة وما احد خير منك فلا تدخل على النكرة وتدخل في كلمة
في كلمة لا رجل افضل منك فلا تدخل على النكرة ولا يقال لا زيد قائم لقلة اعمالها
عن عمل ما لقلة مشابهتها بها واعلم انه تزاد التاء مع لا النافية التي
بمعنى ليس كما تزاد على ثم فيقال ثمة ولكن زيادة التاء مع لا مخصوصة وهي في

وحين دخولها

وحين دخولها الاحيان والتاء زائدة المذكورة للتانيث لان الحين من المؤنثات
السماعية وكذا ما بمعناه من السماعية واليوم مثلا على بعض الاستعمالات ومع
ذلك تفيد المبالغة ايضا في النفي ولهذا قال البيضاوي ان التاء مزيدة للتاكيد ولم تقل
للتانيث وهذا اولى مما ذكر فتامل واذا زيدت عليها التاء فيجب حذف
معموليها اما الاسم او الخبر استغناء عنه بالمعمول الآخر لحيان الاستدلال بما بقي
على المحذوف والاشهر في الاستعمال حذف الاسم لدلالة الخبر على ان الاسم من اى
نوع هو بخلاف ما لو حذف الخبر فان وجود الاسم مما لا يدل على نوع الخبر كقوله تعالى ولات
حين اى ولات الحين حين مناص والمناص الملجأ اى ليس حين فرار عنه
حين مخلص فحذف الحين وهو الاسم لدلالة الخبر عليه وهذا احسن التوجيهات
لاية الكريمة وقيل لا هي لا النافية للجنس وحين مناص اسمه وخبره محذوف
والمعنى ولا حين مناص لهم وقيل حين مناص منصوب بفعل محذوف ولا هي
النافية للفعل والمعنى ولا ارى حين مناص وهذه الاوجه على حسب القراءة
وقرئ حين مناص بالرفع على انه اسم لا او مبتدأ محذوف الخبر اى حين
مناص حاصل لهم او لا حين مناص كائن لهم وقرئ بالكسر ايضا وفيه تكلف
غريب للاعرابية ما قيل ان التاء زايدة على حين متصلا بانه كان لكن

نحو ضعف عثمان والجواب ظاهر على القياس ومما زيدت فيه التاء ما ورد في قول الشاعر
ندم البغات وهم اصحاب البغي والطغيان وامثلة الباغي على الامام ولات ساعة
مندم فانها زيدت في صورة دخولها على الساعة محذوف الاسم اي ولات الساعة
ساعة مندم اذ لا فائدة للندامة بعد طلوع شمس الفنا منه وكما ان لنا فيه
نهي تعمل عمل ليس فكذلك لمشابهتها بليس في التجرد للنفي لا نفي الحال كما ان لا كك
ولانها قد تدخل على الفعل ايضا كان اعمال لا كان قليلا فكذلك اعمال ان وهذا
جرت السنة في الكتاب والسنة على عدم اعمالها ولكنه قد يعمل كقول الشاعر ان
هو مستوليا على احد اي ليس هو مستوليا على احد من الناس الا على اضعف المجانين حيث
نصب مستوليا بان وان هو لا من الادوات وبجانبه يعلم ان ان النافية قد
تستعمل مع الا كما في الشعر المذكور وقد تستعمل بدونها وقال بعضهم لعدم جواز
استعمالها بدون الا ويرده قوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا وقوله تعالى
وان ادري اقريب ما توعدون وقوله تعالى ان ادري لعله فتنة لكم اذا عرفت
ان ما ولا يبطلان عمل ليس فاعلم انه واذا انتقض النفي المستفاد من ما بالا لان
الاستثناء من النفي اثبات فكلمة الا يرجع النفي الى الاثبات فاذا استثناء
انتقض النفي بها وتقديم الخبر على اسمها او زيد كلمة ان للتاكيد بين اسمها بطل

العمل

العمل فيرتفع الاسمين الواقعين بعدها على انهما المبتدأ والخبر ووجه بطلان
العمل ظاهر بادنى تامل ونقول اما في صورة الانتقاض لانه يثبت سابقا ان
سبب اعمال ما كان لاجل مشابهتها بليس في ذلك الا لكونهما للنفي واذا قد انتقض
معنى النفي فانتقض الشبه فلا وجه للاعمال واما في صورة الفصل بين الامرين فلانها
عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لشبهها بليس وليس عمله قويا فلم نعرف التصرف
كيفما كانت وان تغيرت الصورة كما في صورة تقديم ولا في التصرف انما كانت وان فصل
بينهما وبين معمولها بان ولهذا يقال نحو ما زيد الا قائم في صورة وقوع الا بعد ما
برفع كلا الجزئين ونحو ما قائم زيد في صورة تقديم الخبر على الاسم ونحو ما ان زيد
قائم في صورة الفصل بان وانما اختص بالذكر لان زيادة ان مع ما لم يثبت
في كلامهم ولهذا كان الانسب ان يذكر المصنف هذا القاعدة بعد ذكر كلمة ما لا
بعد ذكر الحروف الثلثة تفريع اعلم انه لما ثبت ان نفيها اذا انتقض نفيه بالا
بطل عمله لما تقرر فلزم من ذلك انه لو عطف على خبره بحرف عطف يدل على الا ثابت
بعد النفي كبل ولكن فيجب رفع المعطوف عليه الذي هو فرع كان بالملابسة
لطريق الاولى واما اذا عطف بحرف لا يدل على الاثبات كالواو والفاء مثلا
فيكون حكم المعطوف كحكم المعطوف عليه كما في العطف نحو قوله ما زيد قائما وعد

وقد يكون لا النافية لاستغراق نفي الجنس وقد يكون بمعنى ليس ولا النافية
التي كانت بمعنى ليس ما يفيد نفي الجنس بل غايته ما يدل عليه هو نفي واحد من افراد
الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار بمعنى ليس كان المعنى نفي فرد واحد من افراد الرجال
فيجامع وجود رجلين او رجال فيها بخلاف ما اذا قيل لا رجل في الدار بنفي الجنس فانه
يكون المعنى نفي الثابت هنا الجنس اصلا فلا يجامع مع وجود رجلين او الرجال اصلا وهنا
نكتة يجب الاشارة اليه وهو انه المشهور على السنة الجمهور ان لا لنفي الجنس وكلهم قال
لاستغراق نفي الجنس ووجهه تغير الاسلوب الاشارة الى ان النفي الجنس يفيد استغراق
النفي لجميع افراد الجنس فان نفي الجنس لا يتم الا بنفي جميع الافراد الا ترى انه لو كان
في الدار رجل لم يمكن ان يقال لا رجل في الدار بنفي الجنس لتحقق الجنس في ضمن الرجلين
والرجال ايضا بخلاف لا النافية فان المراد منها نفي المفرد ونفي الفرد قد يتحقق
في ضمن وجود الرجلين والرجال ايضا والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث
قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه واذا عرفت هذا
علمت تحقيق الخلاف الواقع في لام الحمد لله انه هل هو للجنس او للاستغراق وبعد التامل
تعلم ان اللام الجارة في قوله لله للاختصاص فالمعنى لا حمد الا لله واختصاص جنس الحمد
هو عين الاستغراق فهما متلازمان فان يكون اللام للجنس اولى لافادته الاستغراق

بالبرهان

بالبرهان ولان الاستغراق معنى زائد يحتاج الى القرينة والبيان فما لا يحتاج الى القرينة
اولى وقد حققناه بحول الله وقوته في حواشينا على البيضاوي غاية
تحقيقه واذا ظهر الفرق بين لا بمعنى ليس ولا النافية للجنس بحسب المعنى فيجب الفرق
بينهما في العمل بعكس العمل فيعمل لا هذه عكس عمل لا بمعنى ليس بمجرد ان النفي فقط
لا لنفي الجنس بخصوصه ولهذا اعملت بخصوصه ولهذا اعملت لا بمعنى ليس عمل ليس واعملت
هذه عكس عمله وذلك ان وليها ان تقع بعدها بلا فاصلة بينهما نكرة واما
يليها لنفي الجنس ذا امر وقعت بعدها النكرة البتة ولكن النكرة بلا اداة ان كانت
مضافة او شبيها بها اي بالمضافة والحاصل ان هذه تعكس العمل اي تنصب اسمها اذا
كان الاسم نكرة مضافة او شبيها بها لان المضاف او المشبه به من المعربات فالحركة
اللاحقة بها اعرابية فالنكرة الواقعة بعدها منصوبة بها على عكس عمل لا الثانية
نحو لا غلام رجل افضل منك مثال لما يليها نكرة مضافة ولا عشرين درهما لك مثال
ما يليها نكرة مشبهة بالمضاف ووجه مشابهة العشرين بالمضاف انه كان
المضاف عامل فيما بعده وما بعده متمم ومخصص له كذلك العشرين ايضا عامل في
التمييز لا يتم بدونه وانما اتى لفظة لك ليكون خبرا ولئلا يلزم الكذب
بنفي عشرين درهما في العالم واذا عرفت حال النكرة المضافة ومشبهها فاعلم

انه مع الافراد اى اذا كان الاسم النكرة الواقعة بعد لا لجنس مفردا اى ليس مضافا
ولا شبيها به فحينئذ البناء على ما ينصب به اى على حركة او حرف ينصب بهما المفرد قبل
دخول لا عليه فالمفرد لما كان منصوبا بالفتحة فبعد دخول لا يبنى على الفتح لا اسم
وعلى هذا القياس يبنى المثنى بالياء المفتوح ما قبلها نحو مسلمين ويبنى الجمع المذكر
السالم بالياء المكسورة ما قبلها نحو لا مسلمين الجمع المؤنث السالم بالكسر بلا تنوين نحو
لا مسلمات فيها اى فى الدار وهذا ضرب للجميع بمعنى لا مسلم فى الدار ولا مسلمين فى الدار
وكذا وهنا فوائد الاولى ان المفرد تارة فى مقابلة المثنى والجمع فيقال مفردا
اى ليس مثنى ولا مجموع وقد يقال فى مقابلة ومشبهه فيقال مفرد يعنى ليس مضافا
ولا شبيهه نحو زيد مثلا وتارة فى مقابلة المركب فيقال مفرد يعنى ليس بمركب
كالعمل بالنسبة الى السكنجبين وتارة فى مقابلة الجملة فيقال مفرد اى ليس
بجملة كغلام زيد والمراد من المفرد هنا الاطلاق الثانى اما ليس مضافا
ولا شبهه فيصدق على المثنى والجمع انهما مفردان بهذا المعنى فلذا تستكشف
عن تمثيل المفرد المثنى والجمع ايضا فى كتابنا الثانية ان اسم لا اذا كان مفردا بنى
لتضمنه معنى من وهو حرف والحرف من المبنيات فالمعنى فى لا رجل فى الدار
لا من رجل فيها وفى تضمنه معنى من نكتة تحتج فى بيانها اكثر النحاة وهى انه

قد علم

قد علم ان هذه لا لافادة الاستغراق فى نفى الجنس وقد حقق فى موضعه ان النفى بمجرده
ليس نصا فى الاستغراق حيث قالوا ان النكرة فى سياق النفى بل النهى والاستفهام
ايضا ظاهرة فى الاستغراق ايضا ولكن احتمالا مرجوحا واما اذا كانت النكرة مع من
فهو نص فى الاستغراق لا يحتمل غيره ولهذا جاز ان يقال لا رجل فى الدار بل رجلان
فى لا النافية بمعنى ليس ولم يجز ان يقال ما جاءنى من رجل بل رجلان واذا
تحقق ذلك فاعلم ان الغرض من لا النافية للجنس لا يحصل الا بتقدير من ليكون
نصا فى الاستغراق كما هو المراد فوجب تقدير من فيها الثالثة انه انما
بنى اسمه على ما ينصب به ليكون حركته البنائية مشابهة لحركته الاعرابية
وانما لم يبن المضاف وشبهه لما مر ولشبهه ما قيل فى وجهه من ان
الاضافة من خواص الاسم والاصل فى الاسم الاعراب فلذلك ترجح جانب
الاعراب على البناء اذا عرفت ان كون شرط اسم لا منصوبا ان يكون
نكرة وان يكون واقعا بعدها بلا فاصلة بينهما وظاهر ان المشروط
عدم عند عدم شرط علمنا انه فى صورة التعريف اى يكون الاسم معرفة
سواء كان مفصولا او لا وفى صورة وقوع الفصل بينه اى بين الاسم وبين
وبين لا سواء كان الاسم نكرة او لا وجب فى اسم لا الرفع على ان يكون

مبتدأ لا معمول لا لانتفاء شرط عملها وهو التنكير والمباشرة اعني عدم الفصل
بينها وبين اسمها ووجب التكرير اي تكرير لا مع الاسم لفظا ايضا في تلك الصورتين
وهنا فوائد ايضا الفائدة الاولى انك قد عرفت ان شرط اعمال لا امران احدهما ان
يليها اسمها بلا فصل وثانيهما ان يكون معمولها نكرة سواء كانت مفردة
او مضافة او شبيهها فليست الافراد والاضافة شرطا على حدة بل هو من نصب
النكرة فلانتفاء الشرطين على سبيل منع الخلو صور اربع الاولى ان يكون
مفصولا ونكرة وهذا ما ذكره المصنف بقوله لا في الدار رجل ولا امرأة والثانية
ان يكون مفصولا ومعرفة نحو لا في الدار زيد ولا عمرو والثالثة ان يكون
معرفة متصلة وهذا ما نقله ايضا بقوله نحو لا زيد في الدار ولا عمرو والرابعة
ان يكون معرفة ومنفصلة نحو لا في الدار زيد ولا عمرو واذا علمت هذا
ورأيت ما في بعض شروح الكافية من التخليط حيث قال ان المصنف شرط
اعتبار الافراد والاضافة شرطا على حدة فلا تكن من الغافلين الفائدة
الثانية انه انما وجب الرفع في صورة الفصل لضعف عملها لانها كانت تعمل
لمشابهتها لا النافية التي هي كانت تعمل لمشابهتها ليس فعند الفصل
ضعفت فلا تعمل واما وجب التكرير في صورة الفصل فلانها انما وقعت

جوابا

جوابا لسؤال سائل هل في الدار رجل ام امرأة فقال في جوابه لا رجل في الدار ولا امرأة
فلتضمن السؤال التكرار وجب التكرار في الجواب ايضا ليطابق السؤال الجواب فان قلت من اين
علمت ان السؤال مكرر لظهور انه لو لم يكن السؤال مكررا لم يقع الجواب بذلك بل كان
الجواب كلمة لا فقط او كلمة نعم من غير ذكر الاسم لعدم الحاجة اليه فانه اذا سئل
هل في الدار كان الجواب نعم او لا ولا يجوز مع ان يقال لا في الدار زيد لكونه لغوا
مخلا بالبلاغة والفائدة انه انما وجب الرفع والتكرير اذا كان الاسم معرفة اما
الرفع لانك قد علمت ان وضعها لاستغراق نفي الجنس والجنس نكرة فيقتضي دخولها على النكرة
فلا يعمل الا فيها واما التكرير في المعرفة فلما عرف من وجه التكرير في صورة الفصل بعينه
وقد يعلل التكرير بالذي هو بمعنى نفي الآحاد وجعل التكرير في المعرفة كالعوض عما فات
التكرير ايضا مما يفيد التعدد الفائدة الرابعة انهم لما اوجبوا الرفع والتكرير في
المعرفة اورد عليهم اشكال في مثل السائر على الالسنة من قولهم قضية ولا ابا حسن
لها هذه القضية لانه حلال المشكلات ومفتاح المعضلات فان ابا الحسن معرفة
ولم يرفع ولم يكرر فاجابوا عن ذلك بانه لم يقصد فيه التعريف وانما المقصود منه
رفع المماثل وهو العلي نكرة في المعنى ولا مثل الحسن لها ليحل عقدها واصل هذه
القضية انه لما كان كلما يرد على الخلفاء وسائر الصحابة مسئلة مشكلة [illegible]

مدّ عقدها الى ناظم عقد الثريا وعالم عمل ما تحت الثرى والمخصوص بخصّ وتعيينها منها اذن
داعية والمخصوص بتخصيص انا مدينة وعلى بابها سابغة عالية متعالية وكان عليه
يحل عقدهم حتى اشتهر عليه السلم بهذه الصفة العلية بين الانام فجاء يوما سائل سال
بعض الصحابة عن مشكل وملمات فقال سلو ذا ما اذا اشكل الامر عليه وقال لا ابا حسن
لها فصار مثلا سائرا على السنة العوام ليستعملونها فيما اشتبه الامر فيه
على العلماء الاعلام ولنا فرغ عن تفصيل احوال الاسم لا والاشارة الى خبرها فكثيرا ما
يحذف احد معموليها ويبقى المعمول الآخر على حالها وذلك عند قيام القرينة على المحذوف
فقد يحذف الاسم بابقاء الخبر نحو لا عليك اى لا باس عليك وقد يعكس نحو لا باس
اى لا باس عليه لدلالة السياق عليه وارشاد المقام اليه ومنه اى من جملة
حذف الخبر ما اذا كان الخبر من افعال العموم كالوجود والحاصل لدلالة اصل النفى
عليه ومنه قولنا لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وهنا فوائد يجب الاشارة
الى بعضها ان الله علم للصانع بحمل الجواهر الاولى ان لا فيها هي التي لنفى الجنس
واله اسمها واختلفوا اولا فى انه هل له خبر ام لا فى انه هل له خبر ام لا ثم القا
ئلون بان لها خبر محذوف فاتفقوا بعضهم انه موجود والمعنى لا اله موجود
الا الله وقال بعضهم الى انه ممكن والمعنى لا اله ممكن الا الله وقال بعضهم الى انه

مستحق

مستحق للعبادة والمعنى لا اله مستحق للعبادة الا الله وقد زيّف جميع هذه الاقوال الثلثة
بعض المحققين زيّن الله مثواه اما الاول فلانه لو قدر الموجود فلا ينفى امكان آله معبود
بالحق غير الله تعالى لان الامكان اعم من الوجود وحاصله انه يكون المعنى لا اله موجود
الا الله فيجوز ان يكون الها سواه ممكنا ولا يكون ممكنا موجودا لان الامكان
لا يلزم الوجود مع ان امتناع شريك للبارى تعالى امتناعا ذاتيا فلم يدل كلمة التوحيد
على ما هو الحق وهو الامتناع وهو فقد عندى لان فيه نظر عليا اذ انتفى وجود اله سوى الله
تعالى يستلزم نفى امكانه اصلا لما ظهر اذ لو امكن لوجد لان المراد بالله ذات يجب
وجوده فلو امكن سواه لكان واجب الوجود فيجوز ان يكون ممكنا ولا يكون موجودا او محصوله
انه مخالطة نشات من اشتباه الامكان فى الواجب بالامكان الذى فى الممكنات
فان الامكان الذى هو اعم من الوجود انما هو امكان الممكن والامكان المفروض هو امكان
واجب آخر وهو الامكان يستلزم الوجود بالضرورة وبعد ما سنح به الخاطر الفاتر ر
رايت ان بعض الكتابة قد استشعر به فحمدت الله تعالى على حسن توافقه واما القول
الثانى ففيه ان الله ما ذاه لا يجوز تقدير الامكان لانه لا يقتضى وجود
الله بالفعل وتوضيحه انه حينئذ يكون المعنى لا اله ممكن الا الله فالمعنى بعد سقاط
لا والا ان الله ممكن والامكان اعم من الوجود فلا يقتضى كون الله موجودا

او هذا غريب من مثله اللبيب اذ قد عرفت ان لا نفي وجود الله مع امتناع شريكه
ولا يخفى لطفه لاشتمالها على المدعى مع البينة والبرهان واغرب منه انه لم يتفطن
بذلك مع غاية ظهوره احد من الناظرين في كتابه بعين الامعان واما القول
الثالث فقد ضعفه مضاعف الله قدره بانه لو قدر مستحق للعبادة فذلك
على نفي المعبود مطلقا وبيانه انه حينئذ يكون المعنى لا اله مستحق للعبادة الا الله فيجوز
ان يكون اله غيره ممكنا او موجودا ولا يكون مستحقا للعبادة فلم يدل على نفي الشريك
مطلقا اي لا بالامكان ولا بالوجود بل غايته ما يدل عليه انه لا مستحق للعبادة سواه
وهذا من اغرب الغرائب وعندي ان فيه نظرا جليا اذ لا نفي بالله الا الذات الجامع
الجامع الجمال والطالع المطالع الجلال ومن هذا شانه ظاهر سلطانه كيف يجوز
ان يكون موجودا ولا يكون مستحقا للعبادة بل ذات الله تعالى الباهر البرهان
واستحقاق العبادة متلازمان الا ترى ان المحققين من المفسرين وغيرهم
متفقون على ان الله تعالى انما اتبع حمد الله بالصفات المعهودة من الربوبية
والرحمة والمالكية تنبيها على اختصاص الحمد به وتمهيدا لاختصاص العبادة
له والاستعانة منه تعالى وهذا ظاهر لا ريب فيه وذاهر لا غيب بيريبه فكيف يمكن فرض
اله لا يكون عبادة فريضة وهذا النظر لمثله مما لم يتفطن لم يتعلق به احد

وليس العلم



وليس العلم وقفا على احد فلا تكن ممن تعرف بالرجال حقيقة ما قال بل انظر الى ما قال
لا الى من قال والحمد لله العلي المتعال هذا وبما قررنا ظهر حقيقة جميع تلك الاقوال
وانه يجوز تقدير كل من وجود وممكن ومستحق للعبادة من غير مجال المقال بل يشتمل
كل منها على المدعى مع الاشتمال على الاستدلال الغاية الثانية انه ذهب
بعض ما واه بعد بعض الاقوال بما قال ذهب المحققون الى عدم الاحتياج الى الخبر
وان الا الله مبتدأ وخبره لا اله اذ كان الاصل الله اله فلما اريد الحصر زيد
لا والا ومعناه الله اله معبود بالحق لا غيره وهذا ايضا من اعجب العجائب فانه يرد
عليهم ما اورده على القول الثالث بعينه فلانه لا يدل على نفي اله غيره مطلقا
بل على نفي معبود بالحق غيره فلا يكون كلمة التوحيد حقيقة فعلى هذا مع ان كون
الا الله مبتدأ ولا اله خبره مما لا يعقل ما لم يتضمنا معنى الاسم فالمعنى غير الله اله
ومع هذا لا يخفى من شناعته نفوذها الذوق السليم والطبع المستقيم الغاية الثالثة لله
انه تعالى قال لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وورد في نهج البلاغة من نهر
باب البلاغة في وصية قرة عين الحسن ابي محمد الحسن ما مضمونه انه يا بني
لو كان لله شريك لارسل رسلا وكتبا فالاية والرواية دالان على ان المعتقد
في لا اله الا الله كائن وموجود وعلى ان نفي الوجود يستلزم الامكان وهذا

مد بادنى معان وهاتان الآيتان من اعدل الشواهد على توحيد الملك المنان وللتوحيد
مراتب يقصر لسان القلم عن بيانه تو ينيف من سبعة وعشرين فما يبقى تمامه
بيانه وجعلنا الله واياكم من اهل بيانه واخرجنا من ظلمات الوهم الى الفهم لاستماع
ايقانه النوع الرابع من انواع العوامل السماعية حروف تنصب اسما واحدا فبعضها ينصبه
على ان يكون منادى وبعضها على ان يكون مفعولا وبعضها على ان يكون مستثنى وهي
اي هذه الحروف الناصبة للاسم الواحد سبعة احرف يا وايا وهيا واي والهمزة المفتوحة
للنداء والواو بمعنى مع والا للاستثناء فخمسة الاول التي وضعت للنداء يسمى حروف
النداء ومدخولها يسمى المنادى فالمنادى هو المطلوب اقباله حقيقة او حكما بحرف النداء
لفظا او تقديرا فلما كان يعلم تعريفه من كلام المصنف بين تعريفه صريحا اذ
قلنا المطلوب اقباله يعلم من قوله المنادى وقولنا بحرف النداء يعلم من قوله ومدخولها
وقولنا المطلوب اقباله كالجنس يشتمل على المنادى وغيره مثل قولك انا اطلبك وقولك
زيد وقولنا بحرف النداء كالفصل يخرج به هذين المثالين وامثالهما فان الطلب فيهما
لم يكن بحرف النداء بل في الاول بنفس الفعل وفي الثاني بلام الامر وقولنا حقيقة
او حكما تعميم للمطلوب اقباله فانه قد يكون مما يطلب توجهه اليه حقيقة نحو يا زيد
وقد لا يكن توجهه حقيقة نحو يا سماء ويا ارض فيجب تنزيلهما منزلة ما يمكن توجهه

حتى

حتى يجوز كونه منادى فهما في حكم من يطلب اقباله وقولنا لفظا او تقديرا لتعميم حرف
النداء فانه قد يكون ملفوظا نحو يا زيد وقد يكون مقدرا نحو يوسف اعرض عن
هذا واذا عرفت ان المطلوب اقباله اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا عرفت وجه
دخول المنادى المندوب في تعريف المنادى فانه وان وضع للتفجع ولكنه
مطلوب اقباله ولا منافاة بين كونه للتفجع وبين كون المطلوب اقباله كما توهم
بعضهم فان معنى يا الله اي اطلب اقبالك علي حتى اتفجع عليك فالحق ادخال المندوب
في المنادى المطلوب وهو اي المنادى على اقسام اربعة الاول ان يكون نكرة مختصة
والثاني ان يكون مضافا والثالث ان يكون مشابها به والرابع ان يكون مفردا
معرفة وجه الضبط وان شئت جعلت الاقسام ثلثة بجعل المتوسطين قسما
واحدا فالاقسام الاول منها معربة منصوبة والقسم الاخير مبني على الضم وتفصيله
ان المنادى تنصبها اي هذه الحروف في ثلثة مواضع الاول ان كان ذلك المنادى
نكرة مختصة كقولك يا رجلا خذ بيدي فان غرضه كل من كان من الرجال
لا رجلا معينا منهم وانما قيدنا النكرة بالمختصة فانه قد يقصد بالنكرة
فردا معينا نحو يا رجل بالتعيين حين ينادي المتكلم فردا معينا لا الفرد المبهم منه
فحينئذ يكون في حكم المعرفة مبني على الضم والثاني فيما اذا كان مضافا والثالث

فما كان شبيها به فنعلم انه ينصب ايضا ان كان نكرة او مضافا نحو يا عبد الله او مضارعا له
اي مشابها بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه نحو يا طالعا جبلا وانما كان
هذا مشبها بالمضاف اذ الاول وهو طالعا عامل في الثاني وهو جبلا نا صب له والثاني
وهو جبلا مخصص للاول لان الطالع اعم من ان يكون طالعا الى الجبل او الى البيت او الى
المنارة فلما قيل جبلا خصص بالجبل كالاول اي كالمضاف فان المضاف عامل في المضاف اليه
جار والمضاف اليه مخصص للمضاف الا ترى ان العبد يحتمل ان يكون عبد الله وعبد زيد
وعبد عمرو فلما قيل عبد الله حصل له تخصيص ويجب ان يعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز
ان يقع منادى الا المضاف الى ضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين
لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى ضمير المخاطب لوجوب
تغايرهما واذا اتم نعلم ان المنادى في هذه الصور الثلثة يكون معربا ومنصوبا
وذلك لفقدان سبب البناء فيها وهو الافراد والتعريف وانما بني المنادى على ما يرفع به
ان كان مفردا غير مضاف ولا شبه مضاف ومعرفة لا نكرة سواء كان معرفة قبل النداء
نحو يا زيد او معرفة بعد النداء نحو يا رجل على ما عرفت سابقا من قصد به معينا
وقوله على ما يرفع به بصيغة المجهول وقوله به نائب فاعله اي يبنى على حركة او حرف
كان يرفع بهما المنادى قبل دخول حرف النداء فيبنى المفرد على الضمة نحو يا زيد والمثنى

على الالف نحو يا زيدان والجمع على الواو نحو يا زيدون وانما بني هذا المنادى لان المنادى
وقع موقع كاف الخطاب في ادعوك فان يا زيد بمعنى ادعوك وهذا الكاف يشبه كاف ذلك
لفظا ومعنا وهذه الكاف مبني لكونه حرفا او مشابهة المبني مبني ومشابه المشابه
مشابه وانما بني على الحركة للفرق بين البناء اللازم والعارض وانما بني على الضم اذ
لو بني على الكسر لالتبس المنادى المضاف الى ياء المتكلم حذف ياءه اكتفاء بالكسرة
نحو يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس المنادى المضاف المحذوف الفه اكتفاء بالفتحة
في بعض اللغات نحو يا غلام زيد ويفتح المنادى المفرد المعرفة بالف الاستغاثة اي بالف
يلحق باخر المنادى وقت استغاثته لان ما قبل الالف لا يكون الا مفتوحا نحو يا زيداه
بالحاق الهاء ايضا لبيان الالف والفصل بين الوقف والوصل وقد يخفض اي يجعل
المنادى مجرورا بلامها اي بادخال لام الاستغاثة عليه وكذا يخفض بدخول
لام التعجب والتهديد ايضا لان حرف الجر مما لا يمكن الغاؤها ولهذا ذكرها الحاق
الالف للاستغاثة مع وجود اللام لاختلاف اثرهما فيلزم الغاء احدهما
فلا يقال يا لزيداه بل يقال نحو يا لله ولام الاستغاثة بالجر ويا للماء عند التعجب
عن طغيان السيل ويا لعمرو لاقتلنك عند التهديد لعمرو بالقتل وقد عرفت
في بحث لام الجارة كون هذه اللام مفتوحا فلا نعيده وقال بعض شراح الكافية

ان لام التعجب والتهديد في الحقيقة يرجعان الى لام الاستغاثة فان المهدد اسم فاعل
يستغيث بالمهدد واسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويتشفى من خصومته وكذا
المتعجب اسم فاعل يستغيث بالمتعجب ليحضر ويتعجب ويتخلص من التعجب واقول هذا اعتبار عجيب
ووجه غريب يابى عنه ادنى تامل في معنى الاستغاثة يستلزم العجز والا معنى
التهديد يناقضه بالضرورة والتعجب ايضا لا يقتضي العجز والسامة فكيف يجوز ارجاعهما
اليه وقد بين ان المنادى في صورة التعجب محذوف والتقدير يا قوم للماء واورد عليه
بعض الشراح بانه لم يجز فتح لام التعجب لانه لم يدخل على المنادى حتى يكون مفتوحا
كما سبق والجواب عنه انها عن منادى فلا يجوز فتحه واقول لعلهم انما فتحوا اللام لمشاكلته
اللفظية مع المنادى لو وقع عنه فيما نحن فيه فالنداء بلا فاصلة واذا عرفت
احوال المنادى نصبا وضما وجرا وفتحا فعليك معرفة معاني حروف النداء ومواضع
تستعمل فيها فنقول واما مراده استعمالها في لسان العرب فالهمزة وضعت للقريب
اي للنداء الشخصي الذي يكون قريبا فيقال ازيد اذ في القريب لا يحتاج الى حرف
زائد بل يكفي الهمزة فقط ويا وهيا للبعيد لان بعيده ينبغي تطويل الحرف والصوت
فيقال يا زيد وهيا زيد اذا كان بعيدا واي لما كان متوسطا في الحرف بين الهمزة
ويا فناسب ان يوضع للمتوسط اي زيد اذا كان متوسطا بين القريب والبعيد ولم يجمع

في القريب

في القريب واحد به هم العرف واما يا فقال البيضاوي انه ايضا وضع لنداء البعيد
والسهو والنائم وانه اعم من هولاء الاحرف فيستعمل في القريب والبعيد والمتوسط
لكونه الاصل في باب النداء ولهذا لا يحتاج نحو يا الله الى التوجيه بخلاف ما لو قيل
ايا الله او ايا رب فانه يحتاج الى التوجيه بان يقال ان الله تعالى لكمال
عظمته القديمة نزل منزلة البعيد مع انه اقرب الي من حبل الوريد تعظيما
فقيل ايا الله ولا يحتاج الى هذا التوجيه في يا الله لان يا يستعمل في القريب ايضا
لكون اعم استعمالا منها يتعين في نداء اسم الله لعدم جواز دخول شيء من الحروف
المذكورة الا يجوز من انا ديل اذ ليس له صلى في مكان فلا يصدق عليه القريب
والبعيد والمتوسط الذي كل منها من لوازم المكانيات فلا يقال أ الله واي الله
وايا الله لانه يحتاج من التوجيه كما عرفت هذا لكنه يختص يا بالدخول لضرورة الاستغاثة نداء
نحو يا لزيد والندبة يا وليناه اذ ليس في صورة الاستغاثة والندبة شيء
من القريب والبعيد والمتوسط مطلوبا بالمستغيث وطالب الندبة الا ترى انه
يقول يا لزيد لاستغاثته منه سواء زيد قريبا او بعيدا او متوسطا وهذا ظاهر
فيلغو ذكر ساير الحروف فيها وكذا في الندبة ويجب ان يعلم ان بين المندوب
والمنادى فرقا من وجه آخر وهو انه قد تدخل على المندوب كلمة وا ولا

يدل على ذلك المنادى نحو وا ويلاه ووا حسرتاه ولا يقال وا زيد فالمنادى المندوب
هو المتفجع عليه بيا او وا ثم اعلم ان المتفجع عليه قد يكون مما يتفجع على عدمه كالميت
الذي يبكي عليه النادب على عدمه وقد يكون مما يتفجع على وجوده كالويل والحسرة
نحو يا ويلاه ووا حسرتاه وحكم المندوب اعرابا وبناء حكم المنادى الا ان المندوب
لا يكون معرفة لان المجهول لا يتفجع عليه بجهول وقد يلحق به الهاء في حال الوقف تطويلا
للصوت وتبيينا للالف هذا وقد يحذف حرف النداء عند قيام قرينة دالة عليه
الا في بعض مواضع في النكرة المحضة واسم الاشارة والمستغاث والمندوب اما في النكرة
لانه لو حذف منها حرف النداء لم يعلم كونها منادى وذلك لقلته [illegible] نداء النكرة
وكذا الحال في اسم الاشارة لانه مثلها في الابهام فاعطي اياه حكما وقد يعلل بوجه
آخر ملخصه ان حق نداء النكرة اسم الاشارة اي يناد بيا ايها الرجل ويا ايهذا
كما ستعرف ان شاء الله تعالى فيا رجل كأنه حذف لام التعريف ليقام حرف النداء
مقامه وقد يحذف الام استغنى عن كلمة ايها لكونها مجرد الفصل بين اللام
وحرف النداء كما ستعرف ان شاء الله تعالى فعلى هذا لا يجوز حذف حرف النداء ايضا
لما الاجتماع وجوه من الحذف واما المندوب حذف الوضع والعوض عنه من الكلام
وليس بد [illegible] عدم حذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب لان تطويل

الفرق

٤٣

الفرق المطلوب فيهما ينافي الحذف فلذلك لا يحذف من المستغاث والمندوب مع
انهم يجوزون ترخيم اقسام المنادى واذا عرفت مواضع عرفت ان ما عداها مواضع
الجواز فمنها الاعلام ولكن من الاعلام ما لا يجوز حذف النداء عنه بغير بدل
وهو اسم الله تعالى فانه لا يحذف منه ما لم يبدل عنه بالميم المشددة نحو اللهم
فان اصله عند البصريين وهو المتين يا الله فحذف منه حرف النداء وعوض عنها
الميم المشددة ولهذا وجب الحذف فيه لامتناع اجتماع العوض والمعوض عنه
ولا يقاس عليه غيره كما لا نسبة بين ذاته وغيره فلا يقال زيدم بل يحذف بلا
بدل [illegible] هذا وقيل والقائل من الكوفيين ان اصله يا الله امنا
اقصدنا بالخير فحذف الالف وصارت الميم المجاورة للاسم [illegible] ونقض
من هذا التوجيه اولا بالابعاد وقد يحذف حرف النداء من المنادى اذا كان ايها
الرجل اي يا ايها الرجل ومن الموصولات وغيرها من المعارف فائدتان الاولى
انه لا يدخل حرف النداء المنادى اذا كان مع الالف واللام لامتناع اجتماع اداتي
التعريف بلا فصل الا في يا الله فجوزوا [illegible] اجتماع حرفي التعريف لانهم نزلوا
في جواز الاجتماع قاعدة فقالوا اذا كان اللام عوضا عن محذوف ومع ذلك اذا
كانت لازمة للكلمة جاز اجتماعه مع النداء ويحقق كلا الشرطين في كلمة الله

جوز ذا فيه ذلك اما كون اللام عوضا فلما قرر واحد فيه ان اصله الاله فنقلت حركة
الهمزة الثانية الى اللام حذفت تخفيفا ولاه فادغم الاصلية اللام في اللام فقالوا
الله فلما حذفت الهمزة عوضت عنها اللام وفات اللام لازمة للكلمة بعدما كانت
عارضة فلا يجوز ان تبقى في سعة الكلام لانه بدون اللام فاللام عوض واللازم
تفاوت كانها جزء الكلمة لا للتعريف فلا يمتنع دخول حرف النداء على اللام المذكورة
واذا عرفت ان جواز الاجتماع مشروط بامرين علمت انه بانتفاء ايهما كان ينتفي
جواز الاجتماع فيشترط كون اللام عوضا خرج نحو النجم فان اللام فيه وان كانت لازمة
ولكنها ليست عوضا عن محذوف وكذا الحال في الثريا والصعق وباشتراط اللزوم
خرج نحو الناس فان اللام فيه ليست لازمة يجوز ان يقال ناس وان كانت عوضا
عن محذوف لان اصله الاناس فحذفت الهمزة وعوضت عنها اللام فلا يقال
يا النجم ويا الناس ولا يا الرجل ايضا بالطريق الاولى لانتفاء كلا الشرطين فيه اذ
اللام فيه لا عوض ولا لازم حتى يجوز الجمع بين اللام وبين حرف النداء في اشياء منها
بل يتوسط اي يفصل بينهما اما بايها اي بكلمة اي مع هاء التنبيه نحو يا ايها الرجل
ليكون المنادى في الصورة اسما مجردا عن حرف التعريف فاي منادى مفرد معرفة
بالاضافة وانها مبهما بالذات والرجل صفة له اي لاي والهاء مقحمة بينهما

لتنبيه المخاطب عن غفلته لاستماع الكلام ولان اي من الاسماء اللازمة الاضافة
فاتى بالهاء عوضا عن المضاف اليه حتى يفيد فائدة الاضافة والتنبيه معا كما
عوض عن المضاف اليه بما في قوله تعالى ايا ما تدعو لان ما ايضا مبهم فيناسب اي
في المعنى هذا ثم اعلم ان الرجل وان كان صفة لاي وحق صفة المنادى المبني انه
يجوز نصبه حملا على محله ورفعه حملا على لفظه ولكن الرجل في هذا المقام مرفوع
وجوبا حملا على لفظه ولا يجوز نصبه لان المنادى في الحقيقة هو الرجل لا ايها
فجعل اعرابه بالحركة التي كان يستحقها ما لو باشره النداء ما للتنبيه على انه المقصود
بالنداء ولهذا ترفع توابع الرجل ايضا نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع المنادى المعرب وتوابع المعرب تحمل على لفظه والى اصله
انهما التزموا في هذه النداء المتوسط بايها كما عرفت او باسم الاشارة نحو يا هذا
الرجل وهذا المثال كالاول في التركيب فهذا منادى مفرد معرفة والرجل صفته
ومرفوع حملا على لفظه وهذا لا يخفى لطفه او يتوسط بينهما بايهما اي
باي مع هذا نحو يا ايهذا الرجل فهذا يحتاج تركيبه الى بيان وهو ان اي منادى
مفرد معرفة ولفظ هذا مرفوع محلا لانه من المبنيات صفة محلي كي يكون صفة
لاي كالرجل في المثالين المذكورين والرجل في هذا المثال ايضا مرفوع فاما انه

صفة لهذا بينة له او بدل منه بدل الكل من الكل او عطف بيان له ليعلم ان اشارة
من جنس الرجل وانما التزم رفعه هيهنا ايضا لما مرّ هناك من التنبيه على ان
المقصود بالنداء فائدة اعلم ان المعرف باللام في هذا النداء اذا كان مؤنثا
انث اى كما يذكر في ايها الرجل فيقال يا ايتها المرأة ومنه يا ايتها العير انكم
لسارقون فان المراد من العير القافلة فهي مؤنثة فلهذا انث ايتها واما
اذا كان مثنى او مجموعا فلا يثنى اية ولا يجمع فيقال ايها العلماء وايها الزيدون
فيبقى على لفظها ومنه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ولاشتغال هذا النداء
على كمال هذا التنبيه والتأكيد كثر استعماله في القرآن تنبيها على عظم شان
على ما نادى الله عباده به من التكاليف الشرعية والاحكام الفرعية
الثانية من الفائدتين انه قد يضاف المنادى الى الياء اى ياء المتكلم وفيه
اربعة اوجه الاول ما اشتهر رفيه وهو كسر ما قبلها قبله لمكان الياء
نحو يا غلامي والثاني يا غلامي بفتح الياء على الاصل لان الياء فيه بمنزلة كاف
ادعوك وهو مفتوح والثالث يا غلام بكسر الميم باسقاط الياء اكتفاء بالكسرة
والرابع يا غلاما بفتح ما قبلها اى قبل الياء نحو الفاء نحو يا غلاما لان اصله يا غلامي
بالفتح فنقلب فتحة الياء الى ما قبلها فقلبت الياء الفا لانفتاح ما قبلها

او قلب

او قلب الياء الفا جمعا بين العوضين نحو يا ابتا ولا يجوز اجتماع التاء مع احد العوضين
احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فلا يقال يا ابتا بالتاء والياء واذا عرفت
ان الياء قد يقلب بالتاء فاعلم ان التاء قد يكون بمعنى الالف كما عرفت وقد يكون بدونها
اى بدون الالف نحو يا ابت بابدال الياء بالتاء فعلى الكسر التاء بدلا من الياء وهي كانت
مفتوحة في الاصل كما عرفت وكسرا للمناسبة الياء الكسرة كثير في كلامهم وقد جاء في بعض
كلامهم يا ابت بالضم اجراء له مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره المص لقلة استعماله ويجوز
الحاقها الالف السكت اى هاء الوقف على المنادى المضاف الى الياء في جميع وجوه المذكورة
وقفا اى في حال الوقف لبيان الالف والياء الساكنين الواقعين قبل الهاء وللفصل بين
نحو يا غلاميه في المضاف الى الياء المكسور ويا غلاماه في الياء المفتوح ويا ابتاه فيما اذا قلب
الياء بالتاء مع الالف فائدة اعلم انهم قد اعتادوا على زيادة هاء السكت بعد الياء
والالف الساكنتين وبعد غيرهما فليكن من هذا الباب قوله فبهديهم اقتده على بعض الاقوال لان
اصله يتقي فحذف الياء بكلمة الشرط وهي من والحق هاء الوقف ويتقه وقد قرئ
به ثم ان بعضا من القراء اسكن القاف تخفيفا قياسا على الكتف هذا ولا يبعد ان يكون
هذه الهاء هاء الضمير راجعا الى الله تعالى وعدم التقدير اولى ومن هذا الباب قوله
تعالى وما ادريك ماهيه فان الاصل ما هي فالحق هاء للوقف وامثاله في القرآن

كثير والعائد بمواقعه بعض تنبيه فيه اشارة الى اختلاف النحاة في العامل في المنادى
اذا عرفت هذا اختلف النحاة في نصب المنادى فقيل والقائل هو المبرد ان المنادى منصوب بنيابة الحرف
لسدها مسد الفعل وهو ادعو وافادتها فائدته وهو اي هذا القول ما اخترناه كما قلنا
الا ان هناك حروف تنصب اسما واحدا وعددنا منها حروف النداء وعلى هذا ذهب الجمهور
ومن النحاة وقيل والقائل سيبويه على ما نقل عنه ان المنادى منصوب بفعل محذوف نحو
ادعوا والطلب في التقدير نحو يا ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله
ودلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته ومما قيل فيه ما قال ابو علي ان هذه الحروف
اسماء افعال ولا فرق بينه وبين قول المبرد الا باعتبار انها اسماء على هذا القول
وحروف على قول المبرد ولم يرد بقوله انه اورد انه ان هذا لو وردت اسم حتى يقال ان
الحق قول المبرد اوفقا للعقل والذوق السليم يحكم بان قائلا لو قال يا فهم منه السامع
انه يدعو احدا وان لم يذكر زيدا كما ان كلمة ادعوك يدل على معنى في نفسه وضرب
ايضا يدل على معنى في نفسه ولكنه يحتاج الى اتمام معناهما الى ذكر متعلقهما
فكلمة يا كلمة دلت على معنى في نفسها فلك ان تقول انه اسم لما كان بمعنى الفعل
فلك ان تقول انها اسماء الافعال فقول ابي علي بالتصديق اولى والعجب من رده لوجوه
غير وجيهة حيث قال وهو باطل لانه يجوز حذف حرف النداء مع بقاء عمله بحذف

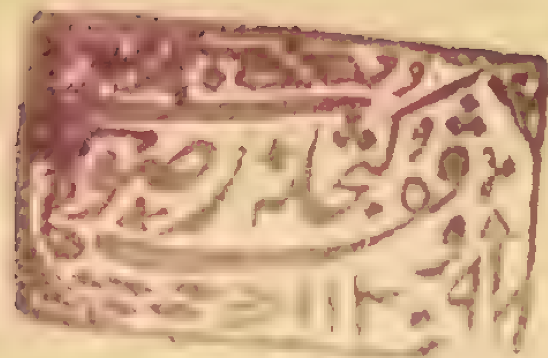
اسم

اسم الفعل يستقل بالافادة بالنظر الى معناه لانه جملة وحرف النداء ليس كذلك ولانه
يلزم منه كون اسم الفعل على مكان حرف الهمزة واحد ولم يوجد ذلك في اسماء الافعال
واذا بطلت في الكل ولا يخفى على البصير سخافة هذه الوجوه اما الاول فلقيام القرينة
على حرف النداء فلو قامت قرينة على حذف اسماء الافعال لجاز حذفها ايضا واما
الثاني فلما عرفت من استقلال حرف النداء ايضا في الدلالة على معناها بلا فرق
واما فرق واما الثالث فلانه لم يمنع من احد انه لا يجوز ان يكون اسم الفعل
على حرف واحد اذا افاد معناه مع ما في قوله واذا بطلت في الهمزة من القياس والى
ان كونها اسم اولى واما قول سيبويه فابعد من قول المبرد لاستدعائه زيادة
تقدير بلا حاجة اليه فائدة اعلم انه على المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى
احد جزء الجملة عند المبرد حرف النداء قائم مقام ادعو والفاعل مستتر
فيه ومتدابل على كلمة يا مع الضمير المستتر فيها جملة وعند سيبويه جزئي الجملة اعني
ادعو المحذوف وانا ويا قرينة عليهما السادس من الحروف الناصبة للاسم
الواحد الواو بمعنى مع فان الواو منها تنصب اسما واحدا بعدها لمناسبتها
مع في معنى المعية لان الواو هذه تفيد مصاحبة معمولها مع معمول
الفعل فان كان معمول الفعل فاعلا كان ما بعد الواو مصاحبا للثاني

زيد ورد الفعل عنه نحو استوى الماء والخشبة بين ان الماء والخشبة مصاحبان في الاستواء
ان مفعوله معه لكان ما بعد الواو مصاحبا لما قبلها في وقوع الفعل عليه نحو كفاك وزيدا
درهم فان ضمير المخاطب وزيدا مصاحبان في وقوع الكفاية عليهما هذا ثم اعلم ان جمهور النحاة
ذهبوا الى ان الناصب فيما بعد الواو هو الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا
الواو مع لانها احضر بالمعنى لفظا من مع ولانها حرف فان الاصل في الحرف ان لا يكون عاملا فاعماله
على خلاف الاصل ويجب الوقوف فيما خالف الاصل على موضع اليقين كحروف الجارة وامثالها
مع انه يمكن ان يقال ان الواو هذه هي واو العطف بعينها لفظا ومعنى نعم لهذه الواو
معنى زائد على واو العطف فان واو العطف يدل على مجرد المشاركة في اصل الفعل
دون المصاحبة في زمان واحد ومكان واحد بخلاف الواو بمعنى مع الا ترى ان قولك
جاءني زيد وعمرو لا يدل الا على ان زيدا وعمرا اشتركا في المجيء لا انهما متحدان
زمانا او مكانا بخلاف استوى الماء والخشبة فان المراد استواؤهما في زمان واحد
او مكان واحد وعلى هذا فكما ان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه فكذا
ههنا فليكن العامل في ما بعد الواو هو العامل فيما قبلها ولهذا يسمى منصوبا بها لا مفعولا
معه فالمفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبته مع معمول الفعل سواء كان المعمول فاعلا
او مفعولا وسواء كان الفعل لفظيا او معنويا وهو كالمثالين المذكورين والثاني

ثم قال

كما لك وزيدا اي ما تصنع مع زيد والمراد بالمصاحبة هنا كونهما في زمان واحد
او مكان واحد لما يجيء من الحروف الناصبة للاسم الواحد الا وصف للاستثناء
والاستثناء في اللغة بمعنى الاخراج ثم اعلم ان الاستثناء على قسمين مختلفين في الحقيقة
احدهما الاستثناء المتصل وهو اخراج شيء عن حكم ما قبله بالا واخواتها بحيث لو سكت
عن ذكر الا واخواتها لكان داخلا في حكم ما قبله نحو جاءني القوم الا زيدا فان زيدا
بدون الا كان داخلا في حكم القوم وهو المجيء وهذا القسم من الاستثناء هو المشهور في
الاستعمال او مدخولها اي المذكور بالا يسمى المستثنى وما اي القوم الذي وما غيره
مغايرته اي زيدا له اي للقوم في الحكم اي في حكم المجيء يسمى المستثنى منه لا يخفى على فطن
ان الضمير في مغايرته وله مما يصح ارجاع كل منهما الى المستثنى منه ولا الاخر الى
المستثنى لما في المغايرة من المشاركة بين الاثنين وانما ابرزنا الضمير بصورة
المثال للتسهيل للاطفال ودون قوله اي مغايرته في حكم اشارة الى ان ما هو المشهور
وهو ان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات لوجوب تغاير المستثنى والمستثنى منه
في الحكم فقولنا جاءني القوم الا زيدا معناه ان القوم جاؤوا وزيد لم يجيء ومعنى ما جاءني
القوم الا زيد ان القوم لم يجيء وزيد جاء وهذا الحكم ان بديهيان ونظائره
فاختلف بعض من الجهال من الحنابلة والكرامية وير دعليهم مع تفاهم العرف ان



كلمة لا اله الا الله تدل على نفي الالهية ووجود الله تعالى بالضرورة فلو لم يكن الاستثناء
من النفي اثباتا لم يدل هذه الكلمة على وجود الله تعالى وهو فرع وثانيهما المستثنى المنقطع وهو
المذكور بعد الا ولكنه غير مخرج عن حكم ما قبله سواء كان من جنسه نحو جاء القوم الا
زيدا من جملة القوم او لم يكن من جنسه ايضا نحو جاءني القوم الا الحمار وافعل من ذلك ان المستثنى
متصل تارة بجمعه مد واحد لا متصلا ولا منقطعا فان احدهما مخرج عما قبله والاخر غير صحيح
مخرج ولهذا لم يتعرض لتعريفه بصحتهما مع تغايرهما ما يمكن ان يقال في
تعريفه هو المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج وهذا على قول من قال
ان الاستثناء اشترك بين المتصل والمنقطع اشتراكا لفظيا واما من قال انه حقيقة
في المتصل وفي المنقطع مجاز او انه مشترك معنوي بينهما فهو في المذكور بحسبها
لاستعمال ودهنا اشكال اخر لا باس بالاشارة اليه والتنبيه عليه وهو انهم استشكلوا
في الاستثناء بلزوم الكذب وبيانه انه اذا قال له عندي عشرة وقصد اليها على انفرادها
بجملتها ثم اخرج الدرهم منها لقوله الا درهما كان ما اقر به اولا ثابتا
فيلزم الكذب في احد الامرين وعند ذلك يتعذر الاستثناء في كلام الله تعالى
فانه اذا قال فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما واراد بالالف سنة على انفرادها
جميع مدلولها فقد اخبر اولا بانه لبث الجميع فيستحيل ان يخرج شيء لانه يؤدي الى ان

يكون

يكون قد لبث اقل من الف وقد قال اولا انه لبث الفا وهذا الاشكال يرد في بدل البعض
وبدل الاشتمال ايضا واختلفوا في هذا الاشكال على ثلاثة اقوال فمنهم من قال الاستثناء
مبين لغرض المتكلم بالمستثنى منه فهو مثل التخصيص عند هؤلاء في المعنى لا فرق بينهما الا من حيث
يجب ان يتصل بالمستثنى منه بحيث لا يفصل بينهما بما يعد فاصلا بالسعال والتنفس ونحوهما
واورد عليه انه غير مستقيم لان عندي عشرة الا درهما والعشرة نص في مدلولها
ولا يمكن ان يقال ان المتكلم اراد من عشرة تسعة وذكر الا واحدا لتبيين مراده لبطلان
النصوصية وفيه نظر جلي فلا يخفى على اولي الدلالات وقولهم لا يمكن ان يقال ان المتكلم اراد
من عشرة تسعة عرف اول المسألة وغاية ما يلزم عليه انه يلزم استعمال اللفظ
العشرة في غير ما وضع له وذلك ليس بمحال هذا اذا كان مع القرينة ومنهم من قال
ان المستثنى منه والا والمستثنى جميعا وضع لمعنى واحد من غير تقديره ودل
بمعنى ثم اخرج منه آخر حتى كان العرب وضعوا للتسعة عبارتين احدهما التسعة والاخر
عشرة الا واحدا وهذا بعيد لوجوه منها انه لم يعهد من العرب كذلك تركيبه ووضعه
لمعنى واحد ومنهم من قال ان المراد بالمستثنى منه هو الجمع بالنظر الى الافراد ومن غير حكم
بالاسناد فاخرج منه المستثنى على التحقيق ثم حكم بالاسناد بعد تقدير الاخراج وهذا
اوجه الوجوه ولذا لا يحكم عالم بلغة العرب على كلام متكلم بالاسناد هنا

ذكره بعد تمامه فلو قال له علي عشرة لا يجوز الحكم بانه اقر بعشرة بمجرد هذا القول
ما لم يقطعه بالاستثناء ونحن نعلم ان الاسناد انما يتحقق بعد الاستثناء وكذا الاخراج
ونحوهما وبهذا يندفع كل الاشكالات هاهنا فتدبر فهذا ما يرجع الى المقصود بعون الله الملك الودود
فنقول ان المستثنى باعتبار الاعراب على اربعة اقسام الاول ان يكون منصوبا وجوبا وشرطه
اي شرط وجوب نصب المستثنى ان يكون المستثنى واقعا بعد الا في كلام تام اي ذكر فيه المستثنى منه موجب والمراد
بكلام الموجب عندهم ما يكون خاليا عن حرف النفي وما يجري مجراه لا المراد بالمثبت ما ثبت وقع
فبينهما عموم وخصوص مطلقا اذ كل مثبت موجب ولا عكس فان قولنا القوم زيد موجب وليس بمثبت
فاذا عرفت هذا فاعلم انهم التزموا نصب المستثنى في الكلام الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا اذ لو لم يكن
الكلام تاما بان يكون المستثنى منه فيه مقدرا لكان المستثنى معربا على حسب اقتضاء العوامل كما
سيجيء ان شاء الله تعالى فلا يكون منصوبا فقط واما اشتراط كون الكلام موجبا فلانه لو رفع
على البدلية لصار التقدير في المثال المذكور جاءني الا زيد فيلزم مجيء العالم سوى زيد لان
البدل هو المقصود والمبدل منه في حكم السقوط فظهر انه لا وجه له سوى النصب على الاستثناء
فيجب اذا كان في التام الموجب او كان المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد
اذ لو رفع لكان بدلا وقد تقرر انه يمتنع تقديم البدل على المبدل منه او يكون المستثنى
منقطعا اي يكون المستثنى غير داخل كما عرفت تحقيقه نحو ما جاءني القوم الا حمارا وانما وجب النصب

اذ

اذ لو رفع ولا يجوز هنا اعتبار البدل بانواعه اما الاقسام الثلثة المشهورة اعني
بدل الكل والبعض والاشتمال فلان البدل يجب ان يكون داخلا في المبدل منه وهذا ليس كذلك
لان الحمار ليس داخلا في القوم واما بدل الغلط فلانه لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة
والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق القصد والارادة وهذا معنى قول المصنف قصدا اي
لا غلطا ولهذا جرى به الكتاب والسنة الا البعض ويمكن بعد التامل فيما مضى
معنا ابداء وجه اخر لقوله قصدا فتامل وبعض العرب من بني تميم جوزوا الرفع فقالوا
الاتباع على ان يكون بدلا وقد عرفت انه لا يستقيم فيه شيء من الابدال فلم يبق له وجه
سوى النصب على الاستثناء والثاني اي المستثنى ما يجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار
الرفع على البدل وذلك فيما اذا كان الكلام الواقع فيه المستثنى كلاما تاما اي ذكر فيه
المستثنى منه غير موجب بان يكون بعد نفي او نهي او استفهام انكاري نحو قوله تعالى ومن
يغفر الذنوب الا الله وانما اشترط فيه ان يكون تاما اذ لو كان غير تام لكان مفرغا
ومعربا على حسب اقتضاء العوامل وانما قال غير موجب اذ لو كان موجبا لكان وجب النصب
كما مر وانما جاز هاهنا النصب والرفع اذ لا مانع من اعتبار البدلية والاستثناء كليهما وانما
اختير الرفع على البدل لان البدل معرب بالاصالة والنصب على الاستثناء انما
هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة والرفع اولى ومثاله نحو قوله تعالى وما فعلوه

إلا قليل بالرفع على البدلية القراءة المرفوع وقد قرئ به أكثر القراء ولا قليلا بالنصب على الاستثناء
وقد قرأ به ابن عامر وقد عرفت أن الأول أولى وأكثر فائدة اعلم أن الأكثر خالفوا هذه القاعدة
في قوله تعالى إلا امرأتك في قوله تعالى فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك حيث
قرؤوا بالنصب على الاستثناء إلا ابن كثير وأبو عمرو فإنهما قرءا بالرفع على البدل من أحد وأراد
بعضهم تصحيح قول الأكثر فقال إنه استثناء من قوله فأسر بأهلك بقطع من الليل وهذا
إنما يصح إذا كان الالتفات في الآية بمعنى التخلف لئلا يمرض الكلام وأما إذا كان بمعنى
النظر إلى الوراء في الذهاب كما هو أصل معنى الالتفات فيلزم التناقض بين القراءتين
لأنه لو كان المستثنى من قوله فأسر بأهلك فلا يكون امرأته مسريا بها على هذه القراءة وأما
على قراءة الرفع فهي مسري بها لأنه لا معنى لكون امرأتك بدلا من أحد وهذا
التناقض صريح في كلام فصيح وذلك غير جائز لأن القراءات السبع كلها متواترة لكن
التناقض بينهما إنما يلزم أن يكون مستثنى من أحد وبدلا منه وكانت قراءة الأكثر
ههنا واردة على اللغة الغير الفصيحة ولا بعد في ذلك لجواز كون كل من الوجهين
صحيحا فإن قلت يلزم في الاستثناء أن يكون لوطا مأمورا بالالتفات إلى الوراء قلت لا
يلزم ذلك بل غاية ما يلزم أنه لا يكون منهيا عن الالتفات لما علم الله منه أنه
ملتفت فيصيبها ما أصابهم ثم لوط كان يعلم أنه مصيبها ما أصابهم فتأمل في المقام

فائدة

فإنه من خواص الأقسام والثالث من أقسام المستثنى ما يعرب بما اقتضاه العامل من الرفع
والنصب والجر وذلك إذا كان أي المستثنى مفرغا بأن يكون العامل فارغا عنه قبل إلا
ومتوجها إلى ما بعدها فيكون إلا لغوا عن العمل ولهذا يسمى هذا المستثنى مفرغا أي لم يذكر معه
المستثنى منه فكأنه فرغ له العامل بحذف المستثنى منه وجعل إعرابه للمستثنى فالمفرغ هنا
بمعنى المفرغ له كالمسند إليه والمسند به ولا تظن أن العامل ههنا يكون في الحقيقة
معمولا للعامل المذكور بل إنما المعمول على الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف ولكنه لما
حذف أعرب المستثنى بإعرابه مسمى باسمه ألا ترى أن قولك ما جاء إلا هند ولو كان
الفاعل هند لوجب أن يقال جاءت وأيضا لو كان الفاعل هند لم يكن للاستثناء معنى صحيحا
فظهر أن الفاعل في الحقيقة هو المحذوف ثم تعلم أن الاستثناء المفرغ يلزم أن يكون
في كلام غير موجب لعدم الفائدة في الموجب إذ لو كان المستثنى مفرغا فحينئذ لم يذكر
اكتفاء بالمثال حيث قال نحو ما ضربني إلا زيد في الرفع على الفاعلية ولست إلا
قائما بالنصب على المفعولية وما مررت إلا بزيد في الجر بلا ما فيه وإنما قلنا إنه
لا فائدة في المفرغ إذا كان الكلام موجبا إذ قلنا ضربني إلا زيد يلزم أن يضرب المتكلم
كل من في العالم إلا زيد وذلك محال فلا يستقيم المقال وأما إذا قلنا ما ضربني
إلا زيد فيلزم أن لا يضربه أحد في العالم إلا زيد وذلك جائز فيفيد فائدة صحيحة

ومن هذا التحقيق يعلم انه لو اتفق في موجب كلام يفيد فائدة صحيحة ما ذكر في الاستثناء
مفرغا نحو قرأت الا يوم الجمعة لجواز القراءة في جميع ايام العمر الا في يوم كذا الجمعة وذلك
مما لا مرية فيه وكذا لو اتفق في منفي كلام لا يكون صادقا لم يجز فيه الاستثناء مفرغا نحو ما
مات الا زيد كما قال بعض شراح الكافية والحق ان هذا مما لا يعده العقل محالا لجواز
ان لا يموت احد في العالم الا زيد في آن مثلا او يوم مثلا او سمعت ان في عهد الجمشيد
ما مات احد مدة ثلاثمائة سنة بحذف مضاف كل احد الا زيد فان تفرض جميع من في
العالم سوى زيد لتحقق واحد في آن واحد مثلا ممتنع عقلا اذ لو فرضنا اجتماع من في
العالم في مكان واحد لا يجوز فرض اجتماع ضربهم في آن واحد بالقدرة والحاصل ان
الكلام لو كان منفيا لم يقم دليل عقلي على بطلان الاستثناء المفرغ فيه واما
اذا كان موجبا فان كان بحيث يكون صادقا ومفيدا فائدة صحيحة نحو قرأت الا يوم الجمعة
ودونا عانه القرينة ساغ الاستثناء المفرغ فيه والا فلا نحو ضربني الا زيد لكونه
محالا عند العقل تتميم فيه نفع عميم اعلم ان العموم ان اريد وان بعض الموارد يابى عن كون
الا للاستثناء فحملوا الا للصفة بمعنى غير لا للاستثناء وقالوا ان ذلك اذا كان
الا واقعة بعد نكرة الايجاب فاوجبوا رفع الاسماء الواقعة بعدها حملا على البدلية
ومنه قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اذ لو حمل الا على الاستثناء لوجب دخول

المستثنى

المستثنى في المستثنى منه ويجوز ان يراد بالآلهة المذكورة غير آلهة فلا يكون المستثنى داخلا
فيها فلا يتحقق شرط صحة الاستثناء والحاصل ان المستثنى يجب دخوله في المستثنى منه والجمع المنكر
ليس دالا على جماعة غير معينة لا يجزم العقل فيها بالدخول فلا يجوز الحكم بالاستثناء في ان يكون
بمعنى غير والمعنى لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا وعلى هذا لو كان الجمع محصورا بالعهد
الكلي نحو جاءني الرجال الا زيدا جاز الاستثناء لتيقن دخول زيد في الرجال على العموم وتدبر
بعدها كلم تجري عنها انسان الفهم لقلة العناية تشويش الخاطر الفاتر منجرع اقداح الغصص المتنوعة
واستماع انواع الغصص المتكاثرة وتراكم افواج افهام الانام وتلاطم امواج بحار الآلام
فلا احد يدفع عني الهموم لو كنت شاكيا الا رحيم يدعى رحيم ما دمت باكيا فانما اشكو بثي
وحزني الى الله فان الفرج لا سواه ونختم الكلام في هذا المقام فان الله هو الاول والآخر
وهو ولي الانعام تنبيه لبيان الاختلاف الواقع في ناصب المستثنى اذ قيل ناصب المستثنى انما
هو بالا لافادته المعنى وليس بشيء والا لكان المستثنى واجب النصب ابدا ولان الاصل في
الحرف عدم العمل فيه الا مكان ولهذا قيل انتصاب المستثنى بالا بل المستثنى منصوب بفعل
مقدر بعد الا اي استثنى وليس هذا القول ايضا مما يقول به لان الاصل عدم التقدير وقيل
والقائل من البصريين ان المستثنى منصوب بالفعل المذكور المتقدم او معناه
العامل في المستثنى منه لكن عمله في المستثنى انما هو بتوسطها اي بتوسط الا فلا فرق

هذا المقام أداة التعدية كالهمزة والباء وذلك ليس ببعيد لأن المستثنى يتعلق بالفعل
تعلقا معنويا إذ له نسبة إلى المستثنى منه الذي نسب إليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام
كالمفعول به فلا بعد في أن يكون منصوبا بالفعل المذكور ألا ترى أنه في المستثنى المفرغ
يكون معمولا للعامل المذكور منصوبا به ومجرورا به ولهذا اختاره أكثر المحققين
بحيث لم ينقلوا في كتبهم سائر الأقوال وهناك أقوال أخر تركها المصنف منها ما نقل
عن الكسائي أن المستثنى بأن مقدرة تحذف منه الخبر فالتقدير إلا أن زيدا لم يجئ
ومنها ما نسب إلى الفراء وقد نقل أنه الفراء وهو أن إلا كلمة مركبة من إن ولا العاطفة
فحذفت إحدى النونين ثم أدغمت النون الباقية في اللام فصار إلا وسخافة
هذين القولين ظاهرة لذي العين تتميم لبيان تتمة أدوات الاستثناء فإنه قد يستثنى
بغير وسوى وسواء إذ المراد بالاستثناء هو إخراج شيء عن حكم ما قبله وهذا المراد يحصل
بهذه الحروف لأنها لمغايرة حكم ما بعدها لما قبلها بالضرورة والفرق بينهما وبين
إلا أن ما بعد إلا قد يكون منصوبا وقد لا يكون كما عرفت والمستثنى بهذه الثلاثة
مجرور بالإضافة لأن غير وهذه الثلاثة في الحقيقة من الأسماء اللازمة الإضافة
وضعا ليكون ما بعدها مضافا إليه لها وإنما اصطلحوا على ذكرها في باب الاستثناء
لمناسبتها مع إلا في مغايرة الطرفين والفرق بين هذه الأسماء الثلاثة أن كلمة غير تكون

اعرابا

إعرابا كالمستثنى بإلا على التفصيل المذكور فيما سبق لأنه كان المستثنى مجرورا بسبب إضافته
غير إليه أجري إعرابه إليه فيكون منصوبا وجوبا في كلام تام موجب نحو جاء القوم
غير زيد بالنصب ومختار البدل في غيره نحو ما جاء القوم غير زيد بالرفع على البدلية
ومعربا على حسب اقتضاء العوامل فيما لم يذكر المستثنى منه نحو ما جاءني غير زيد بالرفع
وما رأيت غير زيد بالنصب وما مررت بغير زيد واعلم أن هذا الحكم إنما يجري في
غير إذا تضمنا حرف الاستثناء وأما إذا كان صفة فكان حكم موصوفها فإنه كسائر
الصفات نحو مررت برجل غير زيد والأكثر وقوعه حالا نحو قوله تعالى فمن اضطر
غير باغ ولا عاد وقوله تعالى غير محلي الصيد وقوله تعالى غير ناظرين إناه ثم اعلم أن كلمة
غير لما كانت اسما وكلمة إلا حرفا ومن عادة العرب أنهم يتصرفون في الأسماء أكثر
استعمالهم كلمة غير للاستثناء مع أن أصلها بمعنى المغايرة فأصلها أن تكون صفة
وأما كلمة إلا فلكونها حرفا قل استعمالهم في الصفة حملا على غير لاتحادهما في الاستثناء
وهو ما إذا وقع بعد الجمع المنكر الغير المحصور كما عرفت وأما أداة لفظ سوى وسواء
فهو منصوب على الظرفية يعني على أن يكون ظرفا للفعل السابق فيكون مفعولا فيه كما
الظرف فيجب النصب فيهما هذا على مذهب سيبويه وهو الأصح عند النحاة ولهذا اختار
المصنف وذلك لكونهما ظرفا في المعنى لأنك إذا قلت جاءني القوم سوى زيد كأنك

قلت مكان زيد ولهذا لم يسمع منهم الا منصوبا وقد جاء لكن قرن اجراهما مجرى غير الا
الثلثة متمكنا لقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا اى غير عدوان
دليس بعيد وهذا الشعر عند سيبويه من الشواذ ومما يجب ان يعلم هنا ان الاول
ان فى سوى وسواء اربع لغات سِوى بكسر السين ومد الالف وقصرها وسُوى بضم
السين مع القصر وسواء بفتح السين والمد لا غير والمشهور هو سوى بكسر السين والقصر
وسواء بفتح السين والمد والشاذ ان سواء قد يستعمل اسما غير ظرف من ذلك قوله
ثم سواء لثلثين اى استوت سواء بمعنى استواء هو مفعول مطلق لفعل محذوف للثلثين
وقوله فى سواء الجحيم اى فى وسط الجحيم وقد يستثنى بحاشا وعدا وخلا بدون كلمة
ما وما عدا وما خلا معها وما للاستثناء الاكثر انها فى الاصل افعال لازمة متعدية
بمن نحو خلت الديار من الانيس فحذف من واوصل الفعل الى معمولها فكانها
متعدية بنفسها وقيل ان المستثنى بها منصوب لتضمنها معنى جاوز وانما التزم
هذا القول اذ لك الحذف والايصال ليكون ما بعدها منصوبا كالمستثنى بالا التى
التى هى اصل الباب وانما قلنا على القول الاكثر اذ قد تقرر ان بعض العرب يجر الاسم ما بعدها
لانها حرف جر عندهم ولكنه لم يذكر هذا القول سيبويه ولا المبرد واما بعد ما عدا
وما خلا فيجب بلا خلاف لان ما مصدرية وما المصدرية لا تدخل الا على الافعال

فلا وعدا

فلا وعدا فعلان فاعلهما مستتر وجوبا فلا جرم يكون المستثنى بهما منصوبا بهما وجوبا فان
قلت من اين علمت كون ما مصدرية قلت لانه لا يجوز ان يكون موصولة لعدم الضمير
الراجع اليه فيما بعده ولان الموصول موضوعة للصفة والموصوف جميعا وههنا
قد ذكر الموصوف وهو القوم فليس موضع ما لا ترى انك تقول اشتريت الكتاب الذى تعلم
ولا تقول اشتريت كتابا ما تعلم هكذا علله ابن الحاجب فى شرح المفصل ومن هذا يعلم عدم
كونها موصوفة ايضا وكونها زائدة على خلاف الاصل فلم يبق وجه صحيح الا المصدرية ولهذا
قالوا انها مصدرية بالتوجيه المذكور وقد يستثنى بليس ولا يكون وهما من الافعال الناقصة
المنفية فيكون ما بعدهما متغايرا لما قبلهما فى الحكم كما هو مقتضى الاستثناء المتصل ولهذا
لا يستعملان الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولما كانا نائبين مناب الا لم يجز التصرف
فيهما كالمستوعبة نحو يجيئنى القوم ليس زيدا ونحو يجيئنى اهلك لا يكون بشرا والمستثنى بهما
ايضا على البناء للمفعول مصدر بمعنى المنصوب على الخبرية اى الاسم الواقع بعدهما منصوب
ليكون خبرا لهما لانهما من النواقص التى لا يتم بدون الخبر والاسم مستتر فيهما وجوبا اذ لو كان
ظاهرا لكانت الجملة مستقلة بنفسها غير مرتبطة الى ما قبلها بل اجنبية عنها فقد
حقق فى موضعه انه يجب بين الجملتين المرتبطتين فى المعنى من رابط لفظى فيجب فيها استتاره
ليصير رابطا بالجملة الحالية والجملة منصوب المحل على الحالية فاختلفوا فى مرجع الضمير

السّر فقيل انّه راجع الى مصدر المقدّم والمعنى نسيجي اهلك ليس مجيئهم زيدا وفيه انظار
اذ المعنى لا نفع خبر عن الحدث الآن وليس المجيء مجيء زيد ولا يخفى ما فيه من التكلّف
ثالثا ولما قيل انّه راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور والمعنى ليس الجائي زيدًا
او راجع الى بعض مفهوم من المستثنى منه والمعنى ليس بعضهم زيدا وقد يستثنى بلا سيّما ويعلم انّ لا
سيّما موضوع لاثبات الحكم الكلام طرفيه الى ما بعده وما قبله ولكن بحيث يثبت الحكم لما بعده
واكثر بالنظر الى ما قبله ولتضمّنه عدم المساواة في الحكم فيصدق انّه مخرج عن حكمه ما قبله
ولهذا سمّي من الحروف الاستثناء ولا فيه ما فيه وسمي بمعنى الماس واليس ويا نحو اكرم القوم
لا سيّما زيدا او سيّما زيدا فان المعنى انّ زيدا استحقاقه للاكرام اكثر من استحقاق ساير القوم
وفي قوله سيّما زيدا اشارة الى انّه يجوز حذف كلمة لا منه تخفيفا ولكنها مرادة ولهذا
لا التفاوت المعنى لانّ قوله تفتؤ وتذكر يوسف ولهذا قال التفتازاني في شرح التلخيص
انّ استعمال سيّما بلا لا نظير له في كلام العرب ويجوز في الاسم الواقع بعدها ثلث اوجه الاوّل
الرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والجملة بتمامها اما صلة ان جعلت ما موصولة
او صفة ان جعلت موصوفة لحذف صدر الجملة فانها اي في كلمة لا سيّما اما
موصولة او موصوفة اي لا مثل الذي هو زيد اذا كانت موصولة او لا مثل شيء هو
زيد اذا كانت موصوفة والثاني الجرّ على الاضافة لفظ سيّما اليه اي الى زيد مثلا

وما زائدة

وما زائدة كما في قوله تعالى ايّما الاجلين قضيت وقال بعض الائمّة انّ الجرّ اولى من الرفع وفي
الرفع يلزم حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة على انّه يلزم من اطراده جواز
اطلاق كلمة ما على من يعقل نحو زيد هم بابونه والجرّ في راحة من الحذف وخفّة
القيل في الجملة يعني لا سيّما مع ما بعدها حال عن المستثنى منه في كلا الحالين يعني حالتي
الرفع والجرّ كما سبق ذكره وليس كلا يكون والثالث النصب على الاستثناء فيكون كلمة لا سيّما
منقولة عن احد المابين اي الموصولة او الموصوفة ولا تظنّ انّ لا سيّما بعد النقل عن الاصل
قد صارت بمعنى آخر غير ما يقتضيه معناها التركيبي بل هي مبقاة على ما هو عليه كانت كلمة
لا سيّما عليه اي على ذلك المعنى قبل النقل من كون لا للنفي وسيّ بمعنى سواء وما اما موصولة
او موصوفة كما عرفت والفرق انّما هو في مجرّد ان قبل النقل كانت كلمة مركّبة من لا وسيّ
وما وبعد النقل صارت كانها كلمة واحدة بسيطة مفيدة بمعناها التركيبي وبعدها
منصوبا على الاستثناء وقد يكون كخصوصا اي مثل لفظ خصوصا اعرابا ومعنى فيكون
منصوب المحلّ على انّه مفعول مطلق مثلا فاذا قلت زيد شجاع ولا سيّما راكبا فهو بمعنى
وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدّر اي واخصّه بزيادة الشجاعة
خصوصا راكبا والواو التي قبلها للحال كما صرّح به شارح المفتاح وهذا انّما يكون اذا
اعتبرت كلمة لا سيّما بسيطة لا مركّبة النوع الخامس من العوامل السماعية رويد وتنصب

النواصب وهي أربعة الأولى أنْ بالفتح والتخفيف وقد يقال في سبب كونها ناصبة أنها
شابهت أنّ المفتوحة المشددة في المصدرية وفي التعبير بالمؤول بالمصدر ولهذا عملت
عمل النصب والثاني لنْ وإنما عملت لأنها أيضا مصدرية بمعنى أن في استلزام الفعل للاستقبال
فإنها وضعت لتأكيد نفي المستقبل عند بعض ولهذا لا يستعمل إلا مع الفعل المستقبل
وهو آكد من لا في نفي الاستقبال وقيل إنها للتأبيد وهو الحق ومنه قوله تعالى لن
تراني فيفيد عدم كون الله تعالى مرئيا بحاسة البصر أبدا سواء كان في الدنيا أو في الآخرة
وقد ينتقض بقوله فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي وتقريره أنه لو كان لن للتأبيد
وظاهر أن حتى للانتهاء فيلزم التناقض في الكلام وفيه نظر إذ غاية الأمر أن يكون
حتى قرينة على أن لا يكون المراد من لن هنا التأبيد بل الوقوف في أرض مصر إلى
أن يأذن له أبوه ولن هنا لمجرد التأكيد للنفي لأن كلمة أبرح من الأفعال الناقصة
المستعملة مع لا أو ما فالمعنى لا أبرح أو ما أبرح وإنما غيرها إلى لن لإفادة التأكيد
فلن هنا مستعملة في جزء معناه ولا يلزم من ذلك عدم حملها على التأبيد فيما
تجردت عن القرينة هذا بل المقصود في الآية أيضا التأبيد وحتى فيها بمنزلة إلا
استثناء والمعنى لن أبرح أرض مصر أبدا إلا أن يأذن الله لي أبي فإن لم يأذن لي
أبي أقم فيه أبدا وما قيل إنه لو كان للتأبيد للزم التكرير في قوله ولن

يتمنوه

يتمنوه أبدا أو لزم التناقض في قوله فلن أكلم اليوم إنسيا فإن اليوم يدل على الحال
والحال يخالف التأبيد مدفوع أما الأول فلأنه تأكيد وقع في الكلام سيما في
كلام الملك العلام وأما الثاني فلما مر من التحقيق من أنه يجوز لا حقيقة والحاصل
أن إفادة كلمة لن للتأبيد مما يحكم به العقل والاستعمال وهنا كلام تضيق
عنه المجال هذا ثم اعلم أنه نقل عن الخليل أن أصلها لا أن فحذفت همزة أن
تخفيفا والألف لالتقاء الساكنين فصار لن فالنصب مستفاد من أن والنفي من لا
ورده سيبويه بأنا نقول زيدا لن أضرب فيتقدم منصوب منصوبها عليها
وما في حيز أن المصدرية لا يتقدم عليها لأن ما بعدها مصدر ومعمول المصدر
لا يتقدم عليه وأجيب بأن التركيب ربما أحدث ما لم يكن عند الإفراد وذهب الفراء
أن أصل لن لم أو لا فأبدل من الألف النون في لا ومن الميم النون في لم وهذه
ادعاء علم الغيب وذهب سيبويه إلى أنها مفردة لا مركبة وهو الحق لأن الأصل في الكلمة
الإفراد مع أن لها نظائر في الحروف مثل لم وأم وغيرهما فما الباعث إلى اعتبار تركيب
لن دونها والثالث كي وهي للسببية نحو أسلمت كي أدخل الجنة فما قبلها وهو الإسلام
سبب لما بعدها وهو دخول الجنة وإنما عملت النصب لأنها مصدرية بمعنى أن في استلزام
الفعل للاستقبال وقد اختلف في أنها هل هي ناصبة بنفسها أو بإضمار أن والنصب

يدن

على الاول ونحن ايضا عليه اذ الاصل عدم التقدير والثاني مذهب الكوفيين واحتجوا
بان العرب يقولون كيمه كلمه فجواز ضربت زيدا مثلا فيكون من حروف الجر فيجب
ان يقدر بعدها الناصب كما يقدر بعد اللام واجيب بانه لو كان حرف جر لما دخله
عليه حرف الجر وقد دخل في قوله تعالى لكيلا تأسوا لكيلا على المؤمنين حرج وقولهم لكيمه
ادخل الجنة والرابع اذن وسيجيء حكمها بعد عرف الحروف المذكورة مجملا فاعلم انه
لما لم يكن لن وكي ما سوى النصب لا حكم آخر اكتفى المصنف بذكرها فقط ونحن نبين
بعض منهما ولما كانت ان ذات احكام واذن ذات شروط اراد المصنف بيان اولهما
بان الناصبة يكون مصدرية وعاملة في المضارع جالبة لمعناه الى الاستقبال
نحو قوله تعالى ان تصوموا خير لكم والمعنى صومكم خير لكم ومما يجب ان يعلم ان حرف النصب
بدل من الضمة في المفرد الى الفتحة وفي التثنية والجمع تحذف النون لكونه عوضا
عن الحركة في المفرد وانما تحذف حملا للناصب على الجازم في الافعال كما حملوا النصب على
الجر في الاسماء لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء ومما يجب ان يعلم ايضا ان ان
انما تنصب اذا لم يكن مخففة من المثقلة او زائدة او مفسرة على اختلاف الراد
علم من ذلك ان ان يجيء على وجه آخر غيرها اي غير الناصبة كالمخففة من المثقلة
وذلك فيما اذا كانت بعد العلم نحو علم ان سيكون لان العلم يفيد اليقين وان المصدرية

لماكانت

لما كانت مفيدة بمعنى الاستقبال التي ينحصر لها توقع وشك وبينهما منافاة فوقعت
ان الناصبة بعد العلم فدخولها من حيث دخول ان عليه مشكوك ومن حيث دخول
العلم عليه متيقن فيكون مشكوكا ومتيقنا فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال فيجب ان
يكون مخففة من المثقلة حتى يكون للتاكيد فيناسب العلم ومنه قوله تعالى افلا يرون
الا يرجع اليهم قولا بمعنى افلا يعلمون وقال وحسبوا ان لا يكون فتنة بمعنى علموا
تدنيا لها لانه في الكلام على وجه الزيادة تزيينا وذلك اذا وقعت بعد لما
فلما ان جاء البشير وان زائدة لا معنى لها لان كلمة ان للتوقع والانتظار ولما
لتحقق في الحال وهما متنافيان فيجب ان يكون اما زائدة او مخففة والمخففة
يؤول معمولها بالمصدر فلا بد لها من متعلق ولا متعلق في هذه الآية فلا يصح المصدرية
فيكون زائدة ليستلاء وقد يكون المفسرة اي الفعل هو بمعنى القول لا صريحة او لا تكون
مفسرة بعد صريح فعل القول نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم ولا يقال ان يا ابراهيم
بل يقول يا ابراهيم وذلك لان صريح القول لا يحتاج الى التفسير انما المحتاج الى التفسير ما
هو بمعنى القول كالنداء مثلا فانه بمعنى القول وهذا القول هو المشهور بين النحاة
واما بعضهم فقد جوز تفسير القول الصريح بما دخل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا
ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم حيث جعل الله تعالى ان اعبدوا الله تفسيرا لقوله

نلت واما بالاولى فعنه بان ان هذه مصدرية لا مفسرة وقيل انها زائدة
وفيه نظر اذ ليس الموضع من مواضعها مع انه اذا امكن حمل كلمة على الاصالة لا تجعل زائدة
فالاولى ان يكون بتاويل المصدر بدلا من الموصول فيما امرتني به او بدلا من الضمير في قوله
به وقد يبدل بقوله تعالى وانطلق الملاء منهم ان امشوا واصبروا على آلهتكم فان تقديره
وانطلق الملاء منهم قائلين ان اصبروا فوقعت مفسرة للقول المقدر واجيب بانه يجوز
ان يقدر منادى وهو القول لئلا يضطرب الحكم المذكور وقد عرفت ان التي
وقعت بعد العلم هي المخففة من المثقلة لتكون تاكيدا للعلم لا الناصبة لمنافاتها
مع العلم كما مضى وفيما اي في كلمة ان اذا وقعت بعد الظن وجهان فيجوز ان تكون ناصبة
وان تكون مخففة نحو ظننت ان لا يقوم بنصب يقوم اذا كان ناصبة ورفعها اذا كانت
مخففة وانما جاز الوجهان لان الظن يخطئ ويصيب فمن حيث انه يصيب يجوز لانه يحقق
كالعلم وبعبارة اخرى ان الظن ذو جهتين الوقوع الراجح وعدم الوقوع المرجوح
فمن حيث الوقوع للازم المخففة ومن حيث عدم الوقوع للازم الناصبة الدالة
على التشكيك واما كلمة اذن فهو جواب وجزاء والعطف تفسيري والمعنى ان اذن تدخل
على جملة تكون جوابا لجملة سابقة وجزاء لها وهي تنصب بشرطين احدهما ان يكون
مدخولها فعلا مستقبلا فلو كان مدخولها ماضيا او مضارعا بمعنى الحال لم تعمل

عمل النصب

عمل النصب والثاني فيما اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها ومثال تحقق الشرطين كقولك
اذن يدخل الجنة جوابا لمن قال اسلمت فان المراد دخول الجنة في الاستقبال فان الشرطين ظان
متحققان واما مع المضارع اذا كان بمعنى الحال لفقدان الشرط ومع الاعتماد اي اعتماد
ما بعدها على ما قبلها لفقدان الشرط الثاني فلا تعمل اذن عمل النصب ومثال فقدان
الشرط الثاني كقولك لمن يقول انا آتيك فيقول له انا آتي اذن اكرمك فان
الجملة الواقعة بعد اذن جزاء لقوله انا آتيني فما بعدها معتمد على ما قبلها
فلا تنصب واذا اردت في هذا المثال معنى الحال لم ع الاعتماد على ما قبلها واذا عرفت ذلك مسئلة
فاعلم انهم انما اشترطوا هذين الشرطين في عمل اذن اما الاول فلانا قد بينا ان
اذن للجواب والجزاء معناه الآتي لا الاستقبال وان استعملت مع الحال او الماضي لكانها
عن معناها الاصلي ومنه قوله اذن لا يؤتون الناس نقيرا حيث لم تعمل اذن لكون
مدخولها بمعنى الحال واما الثاني فلانه لو كان ما بعدها معمولا لما قبلها واعملت اذن
ايضا يلزم توارد عاملين على معمول واحد ولو قعها اذا في حشو الكلام وليعلم ان الا
عتماد المذكور قد يكون على المبتدا نحو انا اذن اكرمك وقد يكون على الشرط
كما في المتن وقد يكون على القسم نحو والله اذن لا اقول ثم اعلم ان هناك شرط
ثالث تركه المص وهو انه يشترط في اعمال اذن ان لا يفصل بينها وبين مدخولها

غير القسم نحو اذن عندك اكرم واذا يا زيد اكرمك لان الفصل بينها وبين معمولها
فيضعف عملها واما القسم فلكثرته ولانه مقوٍّ للمعنى ومؤكد له مثله والله احسن اليك
فلا يمنعها عن العمل واذا استعملت اذن مع حروف العطف بان يعطف كلمة اذن مع ما قبلها
بواو او فاء فيجوز فيه وجهان العمل وعدمه كقولك في جواب من قال انا اتيك واذا
اكرمك فاذن اكرمك فيجوز في قولك اكرمك الرفع والنصب اما الرفع فلفقدان احد الشرطين
المذكورين لاعتماد ما بعدها على ما قبلها بالعطف واما النصب فلان الجملة الاولى
لما كانت جملة مفيدة مستقلة بنفسها مع قطع النظر عن حرف العطف فكانه غير معتمد
على ما قبلها ثم اعلم ان الفاء اكثر من الواو ولحصول الاعتماد فيه اكثر منه لما في الفاء
من معنى التفريع واما الواو فهو اكثر من ساير حروف العطف بل يمكن ان يقال انها
ما استعملت في كلام العرب مع ساير حروف العطف ولهذا قال اكثر المحققين من النحاة
فان كان قبلها واو او فاء فالوجهان فتقييده بهما مع حروف العطف مطلقا لانه ليس على ما ينبغي
والامر فيه سهل عند من لا يأنف والمشهور من القراء السبعة عدم الاعمال
وقد جاء واذا لا يلبثوا بحذف النون اعمالا لاذن في غير القراء السبعة فائدة اعلم
انه قد اشتهر بين النحاة ان من النواصب لام كي ولام الجحود والاول نحو اسلمت لادخل
الجنة والثاني قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم ولام الجحود زائدة للتاكيد ولا

يدخل

يدخل الا بعد نفي داخل على كان ذكروا الفرق بينهما بوجهين الاول ان لام كي للتعليل
بخلاف لام الجحود والثاني ان لام الجحود ولو سقطت لم يختل معنى المراد بخلاف لام
كي واقول ان لام الجحود بعد نفي داخل على كان ولام كي تقع بعد الاثبات والنفي
وبعد النفي سواء كان بعد كان اولا وانما لم يذكره المصنف وغيره لان الناصب في هذين
المثالين هو ان المقدرة واللامان حرفا جر فيجب تقدير ان بعدهما لامتناع دخول
حرف الجر على الفعل فيكون ما بعدها بتاويل المصدر والمعنى لدخول الجنة وما كان
الله معذبهم ثم النوع السادس من العوامل السماعية حروف تجزم المضارع
مما يجب ان يعلم انه لا يعمل هذه الحروف والنواصب في غير المضارع لان الفعل الماضي
لم يتحقق في الوجود كالاسماء وهذه الحروف للتوقع والاستقبال فلا تعمل فيه
عوامل الافعال فلو دخلت هذه الحروف على الماضي يجب ان يغيره معنى الى الاستقبال
وهي الجازم منها خمسة احرف بالاستقراء الاول لم وهي ما تجزمه جزما مطلقا
والثاني لما وهي ايضا تجزم واصلها لم زيدت عليها ما فصارت بزيادتها
اسما تارة وحرفا اخرى فاذا وقعت بعدها الفعل الماضي كانت اسما للزمان وان وقعت
جوابا مثل لما قمت قمت وان وقعت بعدها المضارع كانت حرفا جازما
وانما اعملت لم ولما عمل الجزم لانهما تقلبان المضارع الى الماضي وهي الحالة التي

الحالة التي تستحق فيها البناء الذي فيه الاصل السكون فاسكنا ولمشابهتهما الكلمة
الشرطية في الانتقال الى الاستقبال لحملنا عليها والثالث لام الامر وانما عملت لافادتها
معنى الامر الذي الاصل فيه ان يكون للمخاطب لانه طلب وامر المخاطب مبني على السكون فاسكن
مع اللام وقال ابو البقاء انما جزم بلام الامر لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء وهذه
اللام نظيرة لام الجر وقد قلنا مرارا ان هذا وامثاله تعليل بعد الوقوع والرابع
لا النهي واعمالها لمشابهتها لام الامر لاشتراكهما في الطلب وان فارقتها في ان الاول لطلب
الفعل والثاني لطلب الترك فلهذا الاشتراك حملت الناهية على اللام الامرية حملا
للنقيض على النقيض وللنظير على النظير والخامس ان الشرطية وانما اعملت عمل الجزم لانها
يقتضي جملتين فلطول مقتضاها وكثرة استعمالها اختير لها الجزم الذي هو الحذف والتخفيف
ومفصل احوال هذه الحروف تشتركان من وجه وتفترقان من وجوه اما وجه مشا
ركتهما ان كليهما لقلب معنى الفعل المضارع ماضيا ونفيه نفي الماضي ولم يكتف بقوله
لقلب المضارع ماضيا اذ لو اكتفى به لورد الاعتراض بكلمة لو فانها ايضا لقلب المضارع
ماضيا ولما قال ونفيه خرج عنه لو لانه لا يفيد النفي فالمعنى نحو لم يضرب ولما يضرب
انه ما ضرب في الزمان الماضي واما وجه فرقهما فمن وجوه منها ما مر من ان
لم ومنها ما من ان لما واما خصايص لم فهي انه يختص لم بامرين الاول مصاحبة اداة

الشرط

الشرط بخلاف لما لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول نحو ان لم يفعل افعل بخلاف
ان لما تفعل افعل والثاني من خصايص لم جواز انقطاع منفيها والمراد بالانقطاع
انتفاء نفي لم لوقوع الاثبات بعده نحو لم يضرب ثم ضرب بخلاف لما يضرب ثم ضرب
لعدم سعتها في معنى النفي حتى تاتي بالاثبات بعدها واما خصايص لما فهي ثلثة الاول
انه تختص بجواز حذف فعلها ان دلت عليه قرينة بخلاف لم كقاربت المدينة
اي قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها بلا خلاف ولم يحذف فعلها وذلك اذ قد
عرفت ان اصل لما لم فزيدت عليها ما فكانت ثم جعلوا ما زاد عليها نائبا مناب المحذوف
ونحو جاء حذف الفعل مع لم في قول الشاعر واحفظ وديعتك التي استودعتها يوم
الاعازب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل ولكنه شاذ لا يطرد والثانية
ان لما قد يتوقع ثبوته اي ثبوت فعله في الاستقبال نحو قوله لما يذوقوا عذاب
التعرد سيذوقونه في القيامة واما يحصل كلمة لم ملحوظ المعنى ولعل هذه الخاصية
بسبب زيادة ما في لما دون لم والثالثة ان لما قد تكون حرفا وقد تكون
ظرفا فانها مع المضارع حرف وجازمة كما عرفت ومع الماضي اسم وظرف بمعنى
الحين سواء كان الماضي ماضيا حقيقة او حكما نحو لما قمت قمت في الماضي الحقيقي
والمعنى قمت حين قيامك ولما لم تقم قمت في الماضي الحكمي والمعنى قمت عند عدم قيامك

واذا كانت مع غيرهما اى غير المضارع والماضى يكون بمعنى الا للاستثناء نحو قوله تعالى
وان كل لما جميع لدينا محضرون على قراءة التشديد وهى قراءة عاصم ويكون ان نافية
ولما بمعنى الا واما اذا قرئت بالتخفيف وهو الاكثر فان مخففة من المثقلة واللام
الفارقة وما مزيدة للتاكيد هذا ثم اعلم ان لكلمة لما خاصية مشهورة
تركها المصنف وهى انها تفيد الاستغراق الى حين اى الى حين وقت التكلم بلما فلو قلت ندم
زيد ولم ينفعه الندم فلم يفيد استمرار انتفاء النفع حين التكلم بلم واما اذا قلت
ندم زيد ولما ينفعه الندم كان معناه استمرار ذلك الندم الى وقت التكلم بهذا الكلام
ولعل هذه الخاصية ايضا من لوازم زيادة ما عليها دون لم واما لام الامر فهى موضوعة
لطلب الفعل كالامر الحاضر على سبيل الاستعلاء نحو ليضرب وطلب الفعل لا يخ اما ان يكون
من الغائب او من المخاطب او من المتكلم ولما حصل الطلب من المخاطب بصيغة خاصة ولهذا
ضعف اللام بغير المخاطب ولهذا تدخل اللام على الغائب كالمثال المذكور والمتكلم نحو لاضرب
دون المخاطب فلا يقال لاضرب لما مر من الاستغناء عنها بمجرد الصيغة الا ان يكون
المخاطب مجهولا نحو لتضرب بصيغة المجهول فانه ح لا دلالة فى الصيغة على الطلب فيحتاج الى زيادة
الطلب بدخول اللام عليه وقد جاءت اللام داخلة على المخاطب المعلوم ومنه قوله تعالى
فبذلك فلتفرحوا على قراءة شاذة ووجهه الشذوذ ما مر وقد يوجه هذه القرينة

باب النبي

باب النهى مثل الامر مبنيا على المخاطب والغائب يجمع بين اللام للغائب والتاء للمخاطب
ويقرب منه ما نقل عن الاخفش ان ادخال اللام فى امر المخاطب غير فصيح الا ان من المواضع
ما يحذف منه اللام وذلك اذا كان المامور جماعة بعضهم غائب وبعضهم حاضر
اعلم ان لام الامر مكسورة ابدا الا اذا دخل عليها الفاء والواو وثم فانه ح يجوز فيه
الوجهان الكسر والسكون اكثر فانه اخف ولهذا اكثر فى القرآن المجيد كقوله تعالى
وليوفوا وقوله وليقضوا تفثهم على القراءة المشهورة فالكسر على الاصل والاسكان
للتخفيف كما اسكنوا باب كتف فقالوا كتف بسكون التاء للتخفيف واما لا النهى
فهو موضوعة لطلب الترك اى الفعل اى لطلب ترك الفعل على جهة الاستعلاء ولا تكون
الا جازمة بخلاف لا النافية فانها لا يعمل كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون بالله
والفرق بينهما افادة الطلب وعدمها فان افادة الطلبية فناهية والا فنافية
وقد يتضمن لا النافية معنى الطلب نحو لا يمسه الا المطهرون عند من استدل
بهذه الآية على تحريم مس كتابة القرآن على الجنب والمحدث ولا الناهية ولا
تدخل على الصيغ سواء كان غائبا او مخاطبا او متكلما نحو لا يضرب فى الغائب ولا تضرب
فى المخاطب ولا اضرب فى المتكلم لان طلب الترك مما يجوز ان يكون من الغائب وان
يكون من الغائب وان يكون من المتكلم وان يكون من المخاطب وليس شيء منها صيغة

فاسقة فيجب ان يكون يدخل لا عليها واما كلمة ان الشرطية فتدخل على فعلين لانها
من كلم المجازاة والمجازات مفاعلة بين الاثنين فيحتاج الى فعلين ولهذا يسمى الاول
شرطا لكونه سببا وشرطا لتحقق الفعل الثاني والثاني جزاء لكونه مترتبا على الاول
وجزاء له ولمعمولية احوال اربعة لانهما اما ان يكونا مضارعين او ماضيين او الشرط
ماضيا والجزاء مضارعا او بالعكس فان كانا ماضيين فلا جزم لشيء منهما بالضرورة
لان الماضي من المبنيات لما مر فيجزم ما كان مضارعا واذا كانا مضارعين فليس فيهما
الا الجزم لان مقتضي الجزم وهو حرف الشرط موجود والمانع مفقود فيجب تحقق
المقتضي وهو الجزم كقولك ان تكرمني اكرمك وكذا اذا كان الاول مضارعا
والثاني ماضيا فلا يجوز في الاول الا الجزم للدليل المذكور ولكنه قليل اي في
المضارع الذي يكون قبله فعل ماض بان يكون الاول ماضيا والثاني مضارعا
وجهان فيجوز جزم الفعل المضارع الواقع جزاء ورفعه لكن الجزم اكثر حتى جعل
المبرد الرفع فيه شاذا وانما جاز فيه الوجهان اما الجزم فعلى الاصل واما الرفع
فلانه لما لم يعمل في الشرط الذي هو الاقرب فلان لا يعمل في الابعد اولى وانما قلت
ان الاول اولى فلان عدم عملها في الشرط انما كان لوجود المانع وهو كونه ماضيا
ولا يلزم من ذلك عدم عمله في فقدان المانع ايضا ويجب ان يعلم ان الشرط اذا وقع

مضارعا

مضارعا والجزاء ماضيا فقليل لان الجزاء في المعنى بعد الشرط واذا ما الشرط الذي هو سبق في المعنى
بصيغة المستقبل والجزاء في ذلك حدث وامثلة المثال المضارعين نحو ان تكرم اكرم
ومثال الشرط المضارع والجزاء الماضي نحو ان تقم قمت بجزم الشرط المضارع ومثال ما يجوز فيه
الوجهان نحو ان قمت اقم بالجزم او اقوم ومثال الماضيين نحو ان قمت قمت وانما يجوز تركه
لكونها معلوما مما ذكر يجب في الاول والثاني من المثالين فائدة ثلاثة ههنا يتم بعض احوال
ان الشرطية الاولى فيما اي في كل مضارع عطف على الجزاء المجزوم بالواو او بالفاء ونحوهما
يجوز فيه ثلاثة اوجه الاول الجزم بالعطف اي بسبب العطف فانه في نية تكرير العامل فكما ان
المعطوف عليه مجزوم فكذلك يجزم المعطوف عليه والثاني النصب باضمار ان الناصبة
ليكون بتاويل المصدر معمولا للجزاء لكون المعطوف حينئذ ليس بعد جزاء على حدة بل هو من
متفرعات الجزاء والثالث الرفع على الاستئناف فيكون جملة المعطوف كلاما مستانفا
وذلك نظرا الى كونها جملة براسها فلا وجه لجعلها بتاويل المصدر او جزاء آخر نحو ان
تاتني آتك فاحدثك فيجوز فيه الرفع على انه جملة براسها والنصب بتقدير ان والمعنى
يحدثك والجزم على الجزاء وفي النصب تكلف لما فيه من تقدير ان وتقدير لام السببية
ولهذا ليس في قراءة القراء السبع منه عين ولا اسم كما صرح به بعض شراح الالفية واما
فيما اي في كل مضارع عطف على الشرط المجزوم فيجوز فيه الاولان الجزم بجملة الشرط

بسبب العطف والنصب باضمار ان ولا يجوز فيه الرفع على الاستيناف لعدم جواز اعتبار الا
فيه هنا لان تمه بمنزلة الشرط فيحتاج الى الجزاء فكيف يكون جملة مستانفة نحو ان تاتني
آتك فيكرمني اذا عطف فيكرمني على تاتني تتمة مهمة اعلم ان المشهور بين النحاة ان الجزاء
اذا كان مجردا عن الفاء كان مجزوما بكلمة الشرط ماضيا والجزاء مضارعا كما عرفت
آنفا واما اذا دخلت على الجزاء فلم يكن للشرطية عمل لان الفاء يقطعه عن الاول
ويخرجه من كونه جزاء له ويجعل الجزاء جزء جملة هي الجزاء فان معنى قولك فان اكرمتني
فاكرمك ان اكرمتني فانا اكرمك واذا كان الجزاء المصدر بالفاء غير مجزوم فالمعطوف
عليه يكون غير مجزوم بالطريق الاولى فالرفع اولى بالصورة الاولى كما ان الجزم اولى
في الصورة الثانية فاحفظه والثانية من الفوائد انه قد يجب حذف شرطها وذلك
فيما كان كلمة ان مع لا النافية نحو قم والا اقم والتقدير وان لا تقم اقم فادغم النون
في اللام لقربهما في المخرج وانما وجب حذف الشرط ههنا لدلالة لا والنافية عليه وقيامها
مقامه فيه ولهذا لا يجوز حذفه لعدم ما يدل عليه والثالثة من الفوائد انه كثيرا
ما اي كثيرا من الاوقات تعطف جملتها اي جملة ان الشرطية وهي الشرط والجزاء على كلام
محذوف لدلالة السياق عليه وارشاد السياق اليه كلو الشرطية فانه كثيرا ما
يعطف على المحذوف وذلك في كلمة ان قليل بالنسبة الى لو وان كان كثيرا في نفسه

اشتبه ان في ذلك بلو وعلى هذا ان ان الوصلية ولو الوصلية يكون ما بعدهما
موصولا على ما قبلهما ويجب في هذه الصورة ان يكون ما بعدهما فردا خفيا من افراد
المشروط حتى يكون ذكر الفرد الخفي قرينة لحذف الفرد الجلي وانما ترك تكلمهم هذا الشرط
لكونه جليا وذلك نحو تصدق وان كان المتصدق به درهما اي تصدق وان كان زايدا
وان كان درهما فالدرهم هو الفرد الخفي والفرد الزايد من افراد المتصدق واكثر منه لا
يكون فقطا بل اكثر فيكون قرينة على الحذف فاذن جواز المتصدق بدرهم يفهم جواز
المتصدق باكثر منه بالطريق الاولى هكذا القول في الحديث المشهور اكرم الضيف
ولو كان اي الضيف كافرا ولو كان مؤمنا ولو كان كافرا فلو قال اكرم الضيف لو كان
مؤمنا لم يعلم منه ما للضيف الكافر وكذا لو قال اكرم الضيف فقط واما لو قال
اكرم الضيف لو كان كافرا يعلم منه وجوب اكرام الضيف لو كان مؤمنا بالطريق الاولى
وهذا ورد في القرآن كثيرا منه قوله تعالى ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ومنه قوله عليه السلام
اطلبوا العلم ولو بالصين وقوله عليه السلام اني اباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط
ولكنه في هاتين الروايتين قد حذف الشرط ايضا اكتفاء بما بعد لو للدلالة
عليه الرابعة من الفوائد انه قد تدخل الفاء على الجمل الجزائية فلنعلم اولا ان
الجزاء باعتبار الفاء على ثلثة اقسام الاول الوجوبية دخول الفاء والثاني ما يمنع

فيه دخولها والثالث ما يجوز فيه الامران وحق الضابطة فيه ان كل موضع فيه تاثير الشرط
في الجزاء بقلب معنى الجزاء الى الاستقبال كالشرط يمتنع فيه الفاء وياتي به لربط الجواب بالشرط
فاذا اثر الشرط في الجواب حصل الارتباط بينهما بالتاثير فيستغني به عن الارتباط بالفاء
وكل موضع لا يتحقق فيه تاثير الشرط في الجزاء فلا بد من الفاء ليحصل الارتباط بينهما وكل موضع
يتحقق فيه احتمال التاثير واحتمال العدم يجوز فيه الامران دخول الفاء وعدمه وتفصيله
ان الجزاء ان امتنع جعله شرطا بدخول كلمة ان عليه حتى ينقلب معناه الى الاستقبال لكان
الجزاء حينئذ اجنبيا عن الشرط فلا بد له من رابط فحينئذ يجب فيه اي في الجزاء الفاء للربط
وذلك في مواضع كالجملة الاسمية اذا وقعت جزاء لعدم تاثير كلمة الشرط فيها نحو ان تفهم
فانا افهم وكذلك الجملة الطلبية من الامر والنهي لعدم مناسبة الانشاء ونحو ان تفهم
فاكرمني والفعل الجامد كعسى وكما ذكرت امثالها لانه ايضا انشاء فيحتاج الى الربط نحو ان
تفهم فعسى ان يخرج زيد والفعل الغير الجامد مقرون بقد الدالة على التحقيق فلا
يناسب الشرط ونحو ان تفهم فقد فهمت والمقرون بكلمة السين او سوف لانها اداة
الاستقبال دون الشرط ايضا للاستقبال فلو اثر حرف الشرط فيلزم اما توارد علتين
على معلول واحد او التدافع بينهما اذ الفاء احدهما فيحتاج الى الفاء نحو ان ضربت فستضرب
وستضرب او المقرون بكلمة لن الناصبة فانها لنفي الاستقبال فلا يجامع

حرف الشرط

حرف الشرط انه لا يجتمع على الفعل حرفا استقبال فيحتاج للربط الى الفاء نحو ان ضربت فلن اضرب
المقرون بكلمة ما وان النافيتين لانهما لنفي الحال فلا يتاثر فيه الشرط
المختص بالاستقبال نحو ضربت فما ضربت وكذا المقرون بليس لانها ايضا كعسى خارج عن الزمان
مع ان ليس لنفي الحال فينافي الشرط فان لم يمتنع جعل الجزاء شرطا فان كان الجزاء ماضيا لفظا
نحو ان ضربت ضربت او معنى بمعنى بغير قد نحو ضربت ثم اضرب فيمتنع دخول الفاء عليه
لتحقق تاثير حرف الشرط فيه بجعله للاستقبال فلا حاجة الى الربط والثاني قال بعض
ثم لما عرفت من ان الجزاء مع قد مما يجب دخول الفاء فيه لانتفاء تاثير حرف الشرط فيه
والا اي وان لم يكن الجزاء ماضيا لفظا ومعنى بل يكون مضارعا مثبتا كان او منفيا
بلا فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها اما اذا كان الجزاء مضارعا مثبتا فلتاثير حرف
الشرط بجعله للاستقبال فلا يحتاج الى الرابط ولان الاستقبال احد معنيه
ومع ذلك يحتمل كونه للحال ايضا فيحتاج الى الرابط نحو ان ضربتني فاضربك اذ اضربك واما
في الاستقبال ولكنهم لما ارادوا نفي الفعل الواقع بعد ان المصدرية في قولهم اريد
ان لا تفهم حددوا ولا عن معنى الاستقبال واستعملوها للنفي فاصلة اذ لو لم يجرد
لا عن معنى الاستقبال لاجتمع حرفا استقبال فيتقلد لان قد دخلا في المضارع المنفي
بها نفي الاستقبال على ما هو عليه وزاد وصفه مثل لن نافها فاصل وصفه ايضا

لنفي الاستقبال لتعذر تأثير حرف الشرط فيه كما يتعذر تأثيره مع لن فيحتاج الى
الرابط وقد تقدم ان هذه مثلها في قولك اريد ان لا تقوم بان يكون لمجرد النفي
لا لنفي الاستقبال صح ان يكون لحرف الشرط تأثير في الفعل فلا يحتاج الى الرابطة
لهذا جاز فيه ايضا الوجهان نحو ان تزرني فلا اضربك او لا اضربك فان قلت
اذا ما تجرد لا عن كونه لنفي الاستقبال لم دخل الفاء عليه فلم لا يجوز تجريد
لن وما وان النافية حتى يجوز دخول الفاء عليها ايضا قلت اما لن فلانها كما مر
لتاكيد نفي الاستقبال كحرف لا اذ لا تاكيد فيها فكان تجريدها لا تاكيد فيه
اخرجها واما ما فلكونها لنفي الحال لا ذاك ان للحال فلا يمكن تجريدها لان التجريد انما
يكون حيث تفيد غير ما افاده ولا شك ان حرف الشرط لا يفيد الحال فلا يجوز
تجريد ما عن معناها واما ان النافية فلكونها مشتركة بين نفي الحال ونفي الاستقبال
لو لم يكونا من افعله للفظان نكره اجتماعهما ولكونها بمعنى ما لنفي الحال فقد كره
الاول فالحاصل انه يجوز الوجهان في المضارع المثبت والمنفي بلا فان لان جملته خبر لمبتدأ
محذوف فيتعذر تأثير حرف الشرط فيه فيتعين دخول الفاء ولكنه
قليل ولم يرد في القرآن لما يلزم من الاضمار ويقرأ حاضنه ومنه قراءة حمزة ان تضل
احديهما الاخرى على قراءة بالكسر لتكون كلمة الشرط مع دخول الفاء على الجزاء

واما

واما تقييد الفراء فهم يعنون ان تكون مصدرية فيخرج عن هذا الباب واما اذا قدر
فيه ثم بنفسه لكون جزاء فلتأثير حرف الشرط فيه لم يحتج الى الفاء وهذا احد الاقسام
الثلثة واما القسم الذي يمتنع فيه دخول الفاء فهو ما كان الجزاء ماضيا بغير قد
لفظا ومعنى لتأثير حرف الشرط بل فيه بلا رابط فان قلت فما وجه الفاء في قوله
تع ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد
من دبر فكذبت وهو من الصادقين حيث دخل الفاء في الجزاء الماضي بغير قد قلت يجب
تقدير قد في كلتا الايتين والمعنى فقد صدقت وفقد كذبت لان هذا المقام
مقام تحقيق الجزاء والحاصل انهما الذي معناه الماضي لا تدخله عليه الفاء دخول قد
لفظا كان او تقديرا فان لم يكن في اللفظ يجب تقديره واما القسم الاخر الذي يجب
فيه دخول الفاء فهو ما مر تفصيله من الجملة الاسمية والماضي مع قد وغيرهما واما
قوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فانما لم يدخل الفاء على الجزاء مع كونه
جملة اسمية فلان كلمة اذا في الاية واردة لمجرد الزمان لا للشرط والمعنى هم ينتصرون
وقت اصابتهم البغي كقوله تع والليل اذا يغشى فان قلت ما تقول في قوله تع
واذا تتلى عليهم اياتنا ما كان حجتهم حيث لم يرد الفاء في الماضي المنفي
بما قلت يجوز ان يكون اذا في هذه الاية ايضا للزمان لا للشرط ويجوز ان يكون

التقدير قسم محذوف فكأنه قيل والله ما كان حجتهم كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
ولولا تقدير القسم لوجب دخول الفاء لما عرفت فائدة اعلم انه اذا كان الجزاء جملة
اسمية فقد يأتي فيها باذا المفاجأة موضع الفاء كقوله تعالى اذا هم يقنطون بمعنى فهم
يقنطون لان اذا هذه مثل الفاء في الدلالة على تفريع ما بعدها على ما قبلها من غير مهلة
وفي عدم جواز الابتداء بها كما لا يجوز الابتداء بالفاء بل لا بد لها ان يتقدمها شيء
يربط ما بعدها كالفاء واما اذا كان جملة فعلية فلا يجوز دخول اذا عليه بل يختص بالفاء
لاحتمال ان يلتبس اذا باذا التي للشرط ولان اذا هذه للمفاجأة يختص بالجملة الاسمية
الجزائية فلا يستقيم بالامر والنهي ولا في جميع الاثبات بل في جميع الافعال ويجب ان يعلم
ايضا ان اذا هذه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كما لا يعمل ما بعد الجزاء فيما قبلها
فان قلت فما تقول في قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فان قوله
من الارض متعلق بقوله تخرجون قلت هذا وهم بل متعلق بمحذوف وتقديره المذكور والتقدير
اذا دعاكم دعوة حال كونكم خارجين من الارض اذا انتم تخرجون هذا ما قيل ويجوز
ان يقدر الظرف مستقرا والمعنى اذا دعاكم دعوة كائنة من الارض هذا ولما
فرغ من بيان العوامل السماعية من الحروف شرع في العوامل القياسية التي من الا
فعال فقال رحمه الله النوع السابع من العوامل السماعية افعال الناقصة

وبيان

وبيان ان تاء التأنيث وجه تسميتها ناقصة وقد مر هنا ان تسميتها اداة اشبه من
كونها افعالا وانما سميت افعالا لمجرد مشابهتها للافعال للفظ والمعنى وهذه الافعال
من النواسخ فانها تدخل على المبتدا والخبر فترفع الاول وهو المبتدا ليكون اسما لها
وتنصب الثاني وهو الخبر ليكون خبرا لها تشبيها بالمفعول به لتنبيه الفعل عليه وهي كثيرة
وجميعها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة وكلها مشتركة في ان وضعها لتثبيت الفاعل على
الصفة له ولهذا لا تتم بها من دونه ثم اعلم ان سيبويه ما عد منها الا ادات سبعة
كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر
يعني مما وضع لتقرير الفاعل على صفة ولهذا ما عدها المصنف ايضا ونعم ما فعل وقال
منها ثلاثة عشر فعلا على المشهور كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات ومازال
وما فتئ وما انفك وما دام وما برح وليس وتعد عنها جملة اراد تفصيل احوالها وبدا بكان
لكونه ام الباب وكان لثبوت الخبر للاسم في الزمان الماضي ثم انه قد يقصد
به الاول والدوام كقوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا والثاني ان يقصد
به الانقطاع الى وقت نحو قوله الفقير كان ذا مال هذا هو المشهور بين النحاة
والتحقيق يقتضي ان يكون من اسماء الله وصفاته معلى عن الزمان لما ثبت
في موضعه ان الله تعالى ليس زمانيا بل ليس له حد في مكان ولا غاية له في

لئه في الزمان ومن القسم الثاني نحو كان زيد قائما فانه يكون بمعنى صار مفيدا للانتقال نحو قوله
بينهاء نفر وقطى كان قطاء الحزن قد كان فراخا بيوضها البيهاء الفلاة التي لا نبات
فيها والقفر الموضع الخالي من النبات والقطى هو الحجل السريع الطيران والقطاء نوع من الطير و
الحزن هو الارض الصلبة مقابل السهلة وكان في البيت بمعنى صار والمعنى صارت بيوضها فراخا
فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت وقال ابن الحاجب في شرح المفصل ان كان هنا لا يجوز
ان يكون تامة بمعناها الاصلي لانه يؤدي الى عكس المعنى لانه يشعر بان الفراخ كانت
بفتح على البيض وليس كذلك ولا يجوز ان يكون تامة لانه ح يكون فراخا حالا فيجب ان يكون البيض
حال كونه فراخا ولا معنى له ولا زائدة فان الزايدة لا يستقيم بحسب اللفظ لكون فراخا منصوبا
ولا من حيث المعنى لعدم الاخبار عن البيض بانه فراخ وهو قد مر مذ وصه لكان الا
ان يكون بمعنى صار كما عرفت وقد يكون فيها اي في كلمة كان ضمير الشان ليكون اسمها و.
الجملة الواقعة بعدها خبرا بمعنى التفسير وكان في هذه الصورة ايضا ناقصة والتحقيق انها
لتقرير الشي على صفة ولا بد لها من اسم وخبر ولكنه يشترط هناك ان يكون اسمها
ضمير التفسير ولا يكون خبرها الا جملة وذلك للتفسير فعلى هذا يجب ان يكون م في هذه الحالة
من غير عايد الى المبتدأ ولما انفرد بهذه الاحكام جعلناه كانه نوع ثالث على اذا مت
كان الناس صنفان اي كان الشان ان الناس صنفان اي قسمان احدهما على اصلاحها

اصنع

اصنع وقسم آخر مثن اي حامد علي بالذي كنت اصنع في ايام حياتي فقوله كان اسمه
ضمير الشان تفسره الجملة التالية وهي الناس صنفان والناس مبتدأ وصنفان خبره
والقرينة على ذلك انه قال صنفان ولم يقل صنفين ويجب ان يعلم ان ضمير الشان اربع
علامات الاول عدم تقدم المرجع بل مرجعه في الذهن وهو الشان والثانية
كون خبره جملة لتفسيرها والثالثة عدم ارجاع ضمير في الجملة الى هذا الضمير كما هو مقتضى
الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ لان الجملة ههنا هي عين المبتدأ فلا يحتاج الى
الرابط ومنه قوله تعالى قل هو الله احد فقوله هو ضمير الشان وهو مرفوع بالابتداء
وخبره جملة الله احد ولا حاجة الى العايد لانها هو هو كما يقال هو زيد منطلق
والرابعة ان ضمير الشان انما يستعمل في موضع التفخيم فلذا لا يقال كان زيد جاءك
لعدم الفخامة في الحكاية وقد يكون تامة تتم بالمرفوع بلا حاجة الى ذكر المنصوب
كساير الافعال التامة وذلك اذا كان بمعنى ثبت ووجد ووقع لان هذه الافعال
لازمة لا يحتاج الى المفعول وكذا كان اذا كانت تامة لا يكون من هذه الباب لان
معناها ينسب الى فاعلها من غير تقييد نحو كن فيكون فالمعنى اثبت فيثبت ونحو
كانت القائمة بمعنى وقعت الواقعة ومنه قوله وان كان ذو عسرة وقد يكون
زائدة وهي التي يكون وجودها وعدمها لا المعنى الاصلي في الجملة وانما قلنا بالمعنى

الاصل لان الزائد لا ينفك عن تأكيد فالتأكيد يفوت بحذفه نحو قوله تع كيف نكلم
من كان في المهد صبيا والمعنى في المهد صبي اذ ليس المراد كونه صبيا في الزمان الماضي
وقيل انّ زيادتها فيما وقعت بين الموصول والصلة سماعي فلا يقاس عليها غيرها وقال ابن
مالك انّ زيادتها في الحشو مطلق قياسي وانما ذكر هذين القسمين مع انهما غير ناقصة
لاستيفاء جميع استعمالاتها فائدة اعلم انه قيل انه في قوله لمن كان له قلب او القى
السمع يجري الاحتمالات الثلاثة فاذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها المقدم
وان كانت تامة كان قلب فاعلها وله متعلقا بها كتعلقه بالمجرد وبالفعل وان
كانت زائدة كان له قلب جملة على حالها والمعنى لمن له قلب واذا كان بتقدير ضمير الشان
كان ضمير الشان اسمها وله قلب جملة مفسرة له وفي موضع خبرها وان كانت عوضا
فالاعراب كما كانت ناقصة ولا يخفى بعد بعض هذه الوجوه ولكن لا يدخل البعد فيه فان
القرآن ذو وجوه وان وجب الحمل على احسنها ويونه منا الناس من كان دون
وقد يحذف كان لكثرة استعمالها اما وحدها مع بقاء كلا معموليه نحو اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فحذفوا اللام كما حذفوا حرف الجر من انّ
وانّ لانّ اللام للتأكيد وان وان ايضا للتأكيد فكرهوا اجتماعهما قياسا
مطردا ثم حذفت كان دوما للاختصار ووجب العدول من الضمير المتصل الى المنفصل

لتعذر

لتعذر الاتصال بعد الحذف فزيدت ما مكان انّ للتأكيد وليكون كالعوض عن كان
وادغمت النون في الميم فصار اما انت منطلقا او يحذف كان مع احد معموليها
سواء كان مع اسمها او مع خبرها فيبقى المعمول الآخر ليكون قرينة على المحذوف
نحو ان خيرا فخير يجوز فيه اربعة اوجه الاعراب لانّ المحذوف ان كان الاسم
كان مع الاسم كان خيرا فخير منصوبين كما رأيت والتقدير ان كان عمله خيرا فكان
جزاؤه خيرا وان كان المحذوف كان مع الخبر كانا مرفوعين والتقدير ان كان
في عمله خير فكان في جزائه خير وان كان المحذوف في احدهما الاسم وفي الآخر
الخبر كانا مختلفين وهما قسمان رفع الاول ونصب الثاني نحو ان خير فخيرا والمعنى ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خيرا او العكس بنصب الاول ورفع الثاني نحو ان خيرا فخير
والمعنى ان كان عمله خيرا فكان في جزائه خير وهذا القسم اقوى الوجوه الاربعة
لقلة الحذف والقسمان الاولان عليه اضعف الوجوه لكثرة الحذف والاوسطان
متوسطان في القوة والضعف او يحذف كان مع معموليها اي مع كلا معموليه نحو افعل هذا
ان كنت لا تفعل غيره فحذف كان مع كلا معموليه وزيدت كلمة ما عوضا عن المحذوف
وهو كان وابقيت كلمة لا للدلالة على المعمولين وانما زيد ما عوضا عنها لانه
عليها في الجملة لمناسبتها للفعل في كونها مصدرية وقد يحذف النون الاصل

من مضارعها اي مضارع كان المجزوم بلم لقصد الاختصار وللتخفيف لكثرة الاستعمال
في المقال وذلك فيما اذا لم يتصل به اي بالمضارع المجزوم ضمير بارز فانه لو اتصل
بالضمير البارز لم يجز حذف نونها لعدم وقوع النون في الطرف بل في الوسط
مع ان حق الضمير المتصل ان يتصل باخر كلمة لا بواسطتها وكذا اذا لم يكن ما بعدها
اي ما بعد المضارع المجزوم ساكن فانه لو كان ساكنا نحو لم يكن الله ليغفر
لهم تلاحق للتحرك فاذا تحقق كلا هذين الشرطين جاز حذف نونها نحو قوله تعالى
ولم اك بغيا فان اصله اكون نقل الى لم تكن فحذفت الواو فحذف
النون ايضا تخفيفا واما صار فهي للانتقال اي انتقال الفاعل من صفة الى صفة
نحو صار زيد غنيا اي من حقيقة الى حقيقة اخرى نحو صار الماء هواء وقد يكون تامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان آخر ومن ذات الى ذات نحو صار زيد الى البلد
كذا ومنه نحو صار زيد الى عمرو اي انتقل اليه واصل المعنى تحول زيد من المكان
الذي فيه عمرو وصار على هذا يكون تامة كما ان معناه هو تحول او انتقل
والدليل عليه انها بتقدير حرف الجر كسائر الافعال اللازمة اصبح وامسى
واضحى مشتركة انها موضوعة لاقتران مضمون الجملة التالية لها وهي اسمها
وخبرها باوقاتها الخاصة التي تدل عليها مواد هذه الافعال وهي اي هذه الاوقات

الصباح

الصباح والمساء والضحى والحاصل ان هذه الافعال لتحمل لتقييد ان هذا الخبر
لهذا الفاعل في هذه الاوقات الخاصة والمراد بالاوقات هيهنا الازمان التي
يدل كل واحدة منها عليها بخصوصية ذاتها وهي لا تختلف بحسب المعنى والاستقبال
بخلاف الزمان الذي يدل عليه ساير الافعال بهيئاتها دون موادها فانها
يختلف باختلاف الهيئة نحو اصبح وامسى واضحى زيد اميرا اي اقترن امارته بتلك
الاوقات من الصباح والمساء والضحى وقد يكون هذه الافعال بمعنى صار
لانا دلها معنى الانتقال نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اي صار زيد غنيا
ان يكون المراد صيرورته غنيا في هذه الاوقات الثلثة وقد يأتي هذه الافعال
تامة يحتاج الى منصوب وذلك اذا كانت بمعنى التحول في هذه الاوقات والدخول
من الافعال اللازمة فلا يحتاج الى خبر نحو اصبح وامسى واضحى زيد اي دخل
فيها اي في هذه الاوقات وهي الصباح والمساء والضحى يعني اصبح زيد انه
داخل في الصباح وكذا ظل وبات وضعتها لاقتران مضمون الجملة التا-
بوقتيها وهي الظلولة والبيتوتة اعني النهار والليل نحو ظل او بات زيد
قائما اي دام زيد في جميع نهاره في ظل وليله في بات وقد يأتيان بمعنى صار
نحو ظل او بات زيد قائما اي صار ومنه قوله تعالى واذا بشر احدهم بالانثى

ظلّ وجهه مسودّا وهو اي وجهه مسودّا او انكان ليلا فقد يكونان بلا حاجة
الى الخبر ولكن على قلّة ولهذا فصّلهما عن الافعال الثلثة السابقة نحو ظلت او بت
بكان كذا او كنت به اي كان كذا ليلا او نهارا فيكونان بمعنى كان التامّة
والقرينة على ذلك تقييدهما بالبيات ما زال وما برح وما انفك وما فتئ اعلم
انّه ممّا يجب ان يعلم اوّلا انّ زال هذه ماضي يزال لا يزول اذ لو كانت لكانت تامّة
وبرح ويبرح بمعنى زال ومنه ما يقال البارحة لليلة الماضية وانفك
ماخوذ من فكّ الشيء اذا افترقا اى انه ففيه الطاء معنى ان زال والمضيّ
وفتئ يفتأ بمعنى زال ويجب ان يعلم ثانيا انّ ما في هذه الافعال نافية وهي
انّ النفي اذا دخل على النفي كان المعنى على الاثبات وهنا مقدّمة حقيقية
وهي انّ الاثبات على ضربين احدهما الاثبات المستفاد من اصل الكلمة نحو ضرب
زيد والآخر الاثبات المستفاد من نفي النفي نحو ما زال زيد قائما والاثبات
الاوّل لا يفيد الاستمرار بخلاف الثاني فانّه اذا ثبت ولم ينف كما هو معنى
نفي النفي افاد الاستمرار فظهر بالبرهان انّ هذه الافعال لاستمرار ثبوت الخبر
الاسم لافادة الثبوت فقط ولكن الاستمرار المذكور يكون في زمان يقبله
مادّة نقول ما زال زيد كريما اي استمرّ كرمه هذا كان قايلا للاكرام لا في حال

كونه

كونه طفلا او طفيا وكذا اخواته نحو ما برح زيد كريما وهكذا ويليها اي هذه الافعال
كلمة النفي من وما شدّ ولانّك قد عرفت انّ معانيها النفي فاذا لم يدخل عليها النفي فلا يكون
للثبوت والاستمرار الذي هو معنى كونها افعالا ناقصة فيجب ان يدخل عليها النفي وقد تقدير
يعني ان يكون حرف النفي في اللفظ فيجب ان يقدّر لافادة الاستمرار المقصود منها نحو
قوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وقد قدّمنا الكلام فيه ما دام للتوقيت اي لتوقيت
امر بمدّة ثبوت خبرها لفاعلها وما فيها مصدرية لا نافية وما دام قبله كلام لانّ ما
مصدريّة هي مع ما بعدها بتاويل المصدر بمعنى مفرد لا يصحّ السكوت عليه فيجب ان يقدّر
كلام يتعلّق به وبعبارة اخرى بل بدليل اخرى وهو انّه لمّا دلّ على توقيت امر بمدّة يكون
ظرفا والظرف فضلة فلا بدّ بمعية من كلام يتعلّق به سواء جملة اسمية او فعلية
لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات نحو اجلس ما دام زيد جالسا فالمعنى اجلس مدّة دوام جلوس
زيد ليس لنفي مضمون الجملة الواقعة بعدها حالا اي في زمان الحال وقيل مطلقا والاوّل
هو المشهور والاولى بالاستقبال فالمعنى في نحو ليس زيد بخيلا اي في هذه الحال ويجوز تقديم
اخبارها اي اخبار جميع هذه الافعال كلّها على اسمها بلا اتّفاق لانّها افعال يجوز تقدير
مضمونها على مرفوعها نحو كان قائما زيد وامّا تقديم الاخبار عليها انفسها ذلك
على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديمها عليه وقسم اختلف فيه فاختلف فيما في اوّله

الفعلية جاز التقديم بجواز تقديم معمول الفعل عليه ومنازع معنى النفي فيه
منع التقديم لامتناع تقديم معمول عليه والبصريون على الجواز ومنه قوله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم حيث قدم معمول ليس عليه فمعموليه اولى بجواز التقديم فالصحيح الجواز وكذا
اختلفوا في ما يلزمها النفي نحو ما زال واخواتها فالمشهور بين الجمهور انه لا يجوز تقديم
ما في حيزها عليه لما في حرف النفي من اقتضاء الصدارة خلافا لابن الكيسان فانه قال
لما دخلت حروف النفي على هذه الافعال التي بمعنى النفي صارت بمعنى الثبوت والكون فكانها
بمعنى ثبت فلا نفي محقق فكما جاز تقديم خبر ثبت وكان عليهما فكذا هذه الافعال وما
القسم الذي يمتنع تقديم خبره عليه هو في ما دام لان ما فيها مصدرية مجازية تجعل ما بعده
مصدرا ومعمول المصدر لا يتقدم عليه لان المصدر يقدر بان مع الفعل ولا يجوز تقديم
ما في حيز ان عليها يجوز تقديم الخبر في البواقي من الافعال المذكورة نحو كان وصار الى ما زال
لانها افعال صريحة ولا مانع فيها من حرف النفي وغيره فجاز تقديم المنصوب عليهم لكونها
من الافعال تذنيب اعلم انهم الحقوا بهذه الافعال افعالا اخر غيرها منها رجع كقولك
رجع المال واستحال كقولك الثاني ان عادة تحول مودة وصفا ارتد كقوله تعالى فارتد
بصيرا لتضمن هذه الافعال معنى الصيرورة والحاصل ان كل فعل يفيد تقرير الفاعل
على صفة فهو من النواقص وهناك كلام يقصر عنه المقام فائدة اعلم ان هذه الافعال

بعضها

قابلة للتصرف والتحويل اي صيغ مختلفة من الماضي والمضارع والامر والنهي وغيرها وبعضها
جامدة غير ليس من هذه الافعال المتصرف تنبيه وغير الماضي منها اي من هذه الافعال
اعني مضارعها وامرها ونهيها يعمل عمله اي عمل الماضي من رفع الاسم ونصب الخبر كلمة كانه
ليس يتصرف بل هي جامدة لان ليس لانها في حكم سائر حروف النفي مثل ما ولا مثلا فلا موضوعة
في فعليتها حتى يتصرف فيهما اي في غيرها من الافعال لانها افعال على الحقيقة والاصل في الا فعال
التصرف كما ان الاصل في الحروف الجمود تنبيه في بيان وجه تسمية هذه الافعال ناقصة
انما تسمى تلك الافعال ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع كسائر الافعال التامة نحو ضرب فلا
فانه لو قيل ضرب زيد لتم الكلام وقد حققنا سابقا بلا مزيد عليه النوع الثامن من العوامل
السماعية افعال تسمى افعال المقاربة وانما سميت بها لتضمن بعضها معنى القرب كما سيعرف
فتسمى الكل باسم الجزء ولفظها الى الافعال الناقصة في اقتضاء الاسم والخبر ولهذا قال
لحق وهي كالافعال الناقصة وذلك لانها ايضا لتقرير الفاعل على صفته على سبيل المقاربة
ولهذا يجب ان يدخل على المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر حكم معناها من المقاربة حصولا او رجاء او
اخذا فهي من اخواته كان يجب ان يذكر فيها بكان الا انها اي هذه الافعال التزم في
خبرها الفعل المضارع وذلك لانها وضعت للطمع والرجاء وذلك لا يتصور الا في الاستقبال
نحو قولك الذي بيننا بها مثلكانه الا احتمال ان يراد انه قابع في الزمان الآتي

فلا يكون من افعال المقاربة فيجب في خبرها المضارع الا ما شذ في بعض اشعار العرب حيث
قال وما كدت آئبا ولهذا فصلوا هذه الافعال عن الافعال الناقصة وعدّوها
بابا على حدة وهي عسى وحرى واخلولق وكرب واوشك وانشأ وطفق وجعل واخذ وعلق وما
المصنف غاية ما عدّه في هذا الباب الافعال الستة منها اربعة عسى وكاد وكرب واوشك
ولنوانى منها الخلاف عند اكثر الاصحاب وهي اي جميع هذه الافعال مشتركة في انها موضوعة
لدنو الخبر للاسم بمعنى افادة ان الخبر قريب للاسم وذلك الدنو سواء كان رجاء يعني ان
قربه له مرجو للمتكلم في الاستقبال الا انه جازم به نحو عسى زيد ان يخرج والمعنى خروج
زيد مرجو القرب لا مجزوم به او كان حصولا يعني ان الخبر للاسم قريب حصولها نحو كاد زيد
يخرج والمعنى خروج زيد حاصل جزما ومنه قولهم كادت الشمس تغرب اي دنت غروبها
حاصل او كان ذا الدنو المذكور اخذا والاخذ بمعنى الشروع يعني شروع الاسم في الخبر قريب
نحو طفق زيد يخرج والمعنى شروع زيد في الخروج قريب فقوله رجاء وحصولا واخذا
منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي لدنو الخبر دنو رجاء ودنو حصول او دنو
اخذ فهذه الافعال على اقسام ثلثة منها ما يدل على الرجاء ومنها ما يدل على الحصول
ومنها ما يدل على الاخذ فالاول اعني ما يدل على الرجاء ثلثة عسى وحرى واخلولق
والاصل هو عسى وقال بعضهم ان عسى قد يأتي للطمع وقد يأتي في مقام الخوف

نحو

نحو عسيت ان امرت ومنه قوله تعالى هل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا
ارحامكم فايدة عايدة مما يجب ان يعلم ان عسى في كلام الحكيم العليم بمعنى الامر يجب ان يبعد
عن معنى الرجاء ويكون لافادة القرب فقط ولا معنى للرجاء في علمه التام الا بجهة بعيد
ومنه قوله تعالى والذين خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله ان يتوب عليهم وقد صرح
بذلك محقق المغربي وخبرها اي خبر هذه الثلثة الفعل المضارع مع ان المصدرية
المخصصة بمعنى المضارع بالاستقبال ليكون موافقة للرجاء فان الرجاء لا يكون الا
في الاستقبال نحو عسى زيد ان يقوم وهذا اكثر الاستعمال وقد يحذف ان فيقال عسى زيد
يقوم تشبيها لها بكاد ولذا ذكرها في افادة القرب كما شبهت كاد بها فيعطى في خبرها ادخال
ان والحاصل ان الاصل في عسى دخول ان وفي كاد عدمها ولكن قد يحمل كل منهما
على الآخر فيعطى لكل حكم صاحبه ثم اعلم ان عسى يستعمل على وجهين احدهما ما ذكرنا بان يذكر
لها مرفوعا ومنصوبا فيكون ناقصة وزيد اسمها وان يخرج منصوب المحل على
الخبرية والمعنى عسى زيد الخروج وقد اورد على هذا التركيب اشكال الظاهر الورود
اذ من الظاهر ان هذه الافعال من النواسخ فلولا لكانت الجملة مبتدا وخبرا
والمبتدا والخبر مما لا يصح في هذا المثال اذ لا يمكن ان يقال زيد خروج فان الحدث
لا يحمل على العين فاحتاج للتفصي عنه بتقدير مضاف واما في جانب الاسم نحو



عسى زيد الخروج اي قارب الخبر نحو عسى زيد ذو الخروج ولما فيه من التكلف
قال الكوفيون ان ان يخرج في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيما قبله
اجمالا لا تفسره لما في التفسير بعد الابهام من الحسن والابهام وقال الشيخ الرضي والذي
ارى ان هذا قريب قول والذي ارى انه وجه غريب لا يتعين يكون من النواسخ فلا يكون
من النواقص وهذا مخالف لقواعدهم الا انه في ان في قواعدهم استحالته الا في اعدى ما بينه
فلا يلزم من مخالفتها مخالفة البرهان هذا الاستعمال الثاني ان تقدم الفعل الذي
كان نحو خبرا على اسمها واذا قدم الفعل عليه بان يقال نحو عسى ان يقوم زيد فيحتمل على هذا
التام والناقص فيجوز ان يجعل الجملة المذكورة في موضع مصدر مرفوع ليكون اسما
لعسى والمعنى عسى قيام زيد فيكون تامة كما استغنوا في قولهم علمت ان زيدا قائم عن الخبر
من حيث اشتمال الكلام على تمام المقصود من المنسوب والمنسوب اليه ويجوز ان يعرب ناقصة
والخبر محذوف والتقدير عسى قيام زيد ان يحصل ومنها احتمال آخر ذكره بعض
الشراح وليس كما بيد وهو بعيد لان اسم عسى نحو ضمير الشان والجملة مفسرة
له كما في نحو كاد وليس ببعيد هذا ما له على تقدير عليهما احدهما وهاهنا احتمالان
نحو عسى زيد ان يقوم اخلولقت السماء ان تمطر اي قرب امطار السماء والمراد بالسماء
هاهنا جهة العلو لان المطر انما يمطر من السحاب لا من السماء واوشك من افعال المقاربة

وهي موضوعة

وهي موضوعة لحصول الدنو كاد وهي الاصل في هذا القسم كعسى في القسم الاول لكثرة استعمالها
وكرب واوشك من ملحقات كاد وكثيرا استعمال ان المصدرية في خبر اوشك نحو اوشك ان
يقوم زيد وقد يحذف ان في خبرها ايضا نحو اوشك زيد يقوم ولكنه قليل وقد كملت
ان في اخبرها وهما كاد وكرب والحاصل انك قد عرفت ان الاصل في هذا الباب عسى وكاد
الاصل في عسى ان وفي كاد عدمها وقد يحمل كل على صاحبه واما ان الاصل وجود
ان عرفت وجهه واما ان الاصل في كاد عدمه لانها لما كانت للحصول فالازم
في خبرها ان يكون فعل حال لتقريب المقتضي معناها من مقاربة الحصول فلا يوجد
ادخال ان الدالة على الاستقبال واذا عرفت هذا فاعلم ان كلا من كرب واوشك
قد يستعمل استعمال عسى وقد يستعمل استعمال كاد ولكن استعمال اوشك
مثل عسى كثير واستعمال كرب مثل كاد كثير وهذا حق التفصيل في هذا الباب تتمة
اعلم انهم اختلفوا في كاد اذا دخل عليه النفي فقال قوم يكون معناها في الماضي الاثبات
وفي المستقبل النفي كسائر الافعال الداخلة عليها حرف النفي وقال قوم هو كسائر الافعال
ماضيا كان او مستقبلا فيكون كلاهما بمعنى النفي وهذا هو المشهور والمعمول به
عند المحققين من الجمهور وهذا ظاهر في غاية الظهور لبداهة ان اثر حرف
النفي نفي الاثبات فلا وجه لتفسير الاول على قولهم ان كاد يفيد النفي الاثبات مطلقا ماضيا

كان او مستقبلا فهي اما في الماضي فنفيه لقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد تجيء واما في المستقبل
لان ذو الرمة قال اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح والشعراء
خطاؤه ولولا انهم فهموا ان المعنى الاثبات فيؤدي الى ان المعنى ان رسيس الهوى يبرح اي يزول
ولكن بعد طول لم يكن لتخطئتهم اياه معنى والتشبهان من المغالطة المتداولة
اما الآية فلوضوح ان النفي وارد في موضعه والمعنى انهم ما قاربوا ان يفعلوا
الذبح حتى اشتملت لوالائهم وانقطعت ضلالتهم فذبحوا كالمضطر عن المجيء الى الفعل وهذا
ظاهر واما الشعراء المذكور فالمحققون خطاؤه والرد عليه وقد قال تعالى اذا اخرج
يده لم يكد يراها وهذه الآية لو حملت على الاثبات لكان المعنى ان مثل الكفار في ظلمة كفرهم
مثل ظلمة شديدة في ظلمة وهذا مما لا يقصد فيجب حمله على النفي المقاربة
والمعنى اذا اخرج يده لم يقارب رؤيتها وهذا ابلغ من نفي نفس الرؤية لانه اذا
انتفت نفس الرؤية بالطريق الاولى واذا عرفت ان الله تعالى استعمل النفي في النفي
في الماضي والمضارع فلا نرجع الى ما ينكره مطلقا او يفرق بين الماضي والمضارع فان الآيتين
المذكورتين حجتان واضحتان على كلا القولين وليتمم المراد هنا التقدير من الكلام
والثالث من الاقسام وهو ما يكون بمعنى اخذ وشرع البواقي من الافعال التي عد
المصنف وهي انشأ وطفق الى علق يخطفان يخصفان والمعنى شرع آدم وحواء في الاخذ من

ورق الجنة

ورق الجنة وانشأ الآن يجد وطفق اي شرع سابق الابل في الحدي والحدي بنفسه
يورث نشاطا للابل ويوجب الاسراع في سيره ومعناه على انه من الآن يجد واي شرع وفيه
وفي الحدي وفي الضمير في فيه راجع الى المصدر المعمول المدلول عليه بالفعل المذكور
كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير راجع الى العدل المفهوم من اعدلوا وفيهما
اي مع هذه الافعال المتضمنة بمعنى اخذ كلمة ان لم تكن مع كاد ولا فيها اي هذه الافعال لان
الشروع لا يكون الا في الحال وكلمة ان المصدرية للاستقبال كما عرفت فلا يجتمعان
هذا ولكن فرقا بين هذه الافعال وبين كاد ولما عرفت ان كاد فلا يكون مع ان وهذه
الافعال لا يكون مع ان ايضا وذلك لان معنى كاد حتى يصح اعتباره في المستقبل ايضا
فيصح دخول ان لذلك واما هذه الافعال فلا وجه لتقديره مستقبلا لكونها شروعا
فيه فقد تحقق فيه معنى الحال فلا وجه لدخول ان مع ان يشير الى ذلك فقال
ولم يستعمل غير الماضي من تلك الافعال لدلالته على معنى المقاربة فكلها جامد لم يتصرف
فيه الا كاد واوشك فانه جاء المضارع منهما فقال يكاد ويوشك واما سائر
التصاريف من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما فلم يتركها في كاد واوشك ايضا وما بلغ
ما جاء من اوشك موشك بكسر الشين اسم الفاعل وما جاء منه موشك اسم
المفعول وغيره كلام من غيره فلم كاد يدل ولا يعرف ويمكن ان يعلل عدم التصرف في عسى وخلقها

بانها وصف لانشاء الطمع والتمنّي مثل لعلّ لانشاء معنى حرفيّ ولانّ حرف في الحروف
والتحقيق انّ معاني هذه الافعال الخفيفة من المعاني الغير المستقلّة فانّ معنى عسى مثلاً
نسبة بين زيد والخروج وكذا معنى غيرها فلعدم استقلال معانيها في حدّ ذاتها
تشبيهها اداة احقّ بالتصديق ولهذا لا نفرّق فيه اهل التحقيق وانما سمّيت افعالاً
لمشاركتها معها وزناً ومعناً واما وزناً فلكونها على وزن الماضي فانّ عسى وزن
رمى واما معناً فلاشتمال معانيها على الزمان كالافعال فان قلت فما يجعل
في مضارع جعل ويجيء وياخذ في مضارع جاء واخذ وكذا ينشئ في مضارع انشأ
فما تقول انه لم يستعمل غير الماضي من تلك الافعال الا نادر وبهذا قلت ليس يجعل
ويأخذ مضارع جعل بمعنى جعل واوجد واخذ بمعنى اخذ شيء من مكان والحاصل
انّ انشاء وجعل واخذ بمعنى اخذ شيء من مكان وهذه الافعال على هذه المعاني
وتأتيهما بمعنى شرع ولا يكون من افعال المقاربة لا اخذ معنى في مفهومها
الا ترى انّ قوله تعالى ويجعل لكم جنات بمعنى يوجد وقوله تعالى ينشئ السحاب الثقال
بمعنى ايجاده من كتم العدم بدون اخذ معنى الاخذ والشروع في معناهما فاحفظ
هذه الدقيقة فانها بالحفظ حقيقة النوع التاسع من العوامل السماعية افعال
تسمّى افعال المدح والذم وهذه الافعال انما وضعت لانشاء مدح فان قلت ان هذه

افعال

افعال اخر تدل على المدح والذم نحو مدحته وذممته وشرف وكرم ووهن
ولؤم فلم لا يسمّى هذه الافعال ايضا افعال المدح والذم قلت الفرق بين هذه الافعال
وافعال المدح والذم ان افعال المدح والذم وضعت للانشاء وهذه
للاخبار فانك اذا قلت مدحت زيدا كان المراد مدحته في الزمان الماضي
فيكون اخبارا لا انشاء لعدم اعتبار الذم انّ في مفهوم الانشاء الزمان
ثم اعلم انّ هذه الافعال ايضا من النواسخ والنواقص ولا جرم يكون ما بعدها
اي ما بعد هذه الافعال اسمان مرتفعان فلا يغيّران صورة المبتدأ والخبر بل
احدهما الفاعل لهذه الافعال والاسم الآخر هو المخصوص باحدهما اي المخصوص بالمدح
اذا كان بعد الفعل المدح والمخصوص بالذم اذا كان بعد فعل الذم وهي اي هذه
الافعال اربعة نعم وحبّذا للمدح وساء وبئس للذم وكلها مشتركة في كونها انشاء
وفي وجوب وقوع اسمين بعدها ولكن تختصّ واحدة منها بخاص ليست في صاحبها
فنعم فاعلها يجيء على وجوه ثلاثة لان الفاعل لنعم اما معرّف باللام الذي
يكون للعهد الذهني في نعم الرجل زيد والفاعل اسم مضاف اليه اي الى اسم معرّف
باللام نحو نعم غلام الرجل زيد وانما المضمر اذا كان فاعل نعم اما معرّف باللام او مضافا
الى المعرّف بلام لان مصنوعه لمدح فاعل معيّن مدحا عاما فلو ابهم الممدوح اولا

ثم فسّر ثانياً كان اوقع في نفس السامع من وقوعه مفسّراً اوّلاً فان قلت الاسم المعرّف باللام
ايضا من المعارف فلا يكون مبهما قلت انما نسلّم ذلك اذا كان الاسم للعهد الخارجي مثلاً
فانه ح يكون اشارة الى معهود في الخارج معلوم بين المتكلم والمخاطب وليس اللام هنالك
فان اللام هنا للعهد الذهني والمراد به بعض غير معيّن معهود في ذهن المتكلم وذلك مبهم
فلو قال الخارج نعم الرجل انتظر المخاطب حتى يعلم انه هو فلما فسّره بقوله زيد كان
اوقع في النفس لما اشتهر من ان الحاصل بعد الطلب اعزّ من المنساق بلا تعب ولهذا
زيدا فاعلها اما معرّف باللام او مضاف اليه او مضمر مبهم والمراد بالمضمر المبهم ما لا يعلم
مرجعه لتحقق الابهام المطلوب في هذا المقام فيه نعم بان يكون فيها ضمير راجعا الى واحد
في ذهن المتكلم ولكنه لما لم يقصد بدون التفسير فلا جرم الضمير المذكور مميّز بنكرة
منصوبة اما وجوب كون التمييز نكرة فلانّك قد عرفت ان الضمير في نعم مبهم فيكون راجعا
الى شيء معهود في ذهن المتكلم والنكرة شيء ايضا فيطابق التمييز فلا يجيء تفسيره بالمعرفة
لعدم المطابقة ح واما وجوب النصب فلما تحقق من ان التمييز يجب ان يكون منصوبا
نحو نعم رجلا زيد فزيد مخصوص بالمدح وفاعلها الضمير المستتر فيها المفسّر بقوله رجلا
ورجلا تمييز عامله نعم او ضمير مميّزا بما او بكلمة الموصولة بمعنى الشيء فيكون مطابقا
للتمييز نحو قوله تعالى فنعمّا هي والمعنى نعم شيئا الصدقات وقيل ان ما موصولة والصلة

محذوفة

محذوفة فالمعنى نعم الذي فعله هي امر الصدقات وعن سيبويه ان هذه هي معنى الشيء المعرّف باللام
والمعنى نعم الشيء هي فما فاعل نعم وهي مخصوصة بالمدح فلا يحتاج الى التقدير الى اعتبار
التفسير واذا علمت حال فاعل نعم فاعلم ان مخصوصها وهو زيد في الامثلة المذكورة وانما
سمّي به مخصوص في التركيب يحتمل وجهين فانه اما مبتدأ وما قبلها وهو نعم مع فاعله الخبر وتقدّم
زيد نعم الرجل فان قلت الجملة اذا وقعت خبرا عن المبتدأ وجب فيها من ضمير عايد اليه
وليس في نعم الرجل ضمير عايد الى زيد قلت لا حاجة الى الضمير في هذه الجملة لانه قد وضع
الظاهر فيها وهو الرجل موضع الضمير لان المراد من الرجل هو زيد وذلك كثير في كلام العرب
البصريين ان المخصوص خبر مبتدأ محذوف وجوبا وهو اي المبتدأ المحذوف لفظ هو في المخصوص
المذكر او هي في المخصوص المؤنث كما يقال نعم الرجل زيد اي هو زيد ويقال نعمت المرأة
هند اي هي هند كانه لما قيل نعم الرجل سئل عن تفسيره فقيل من هو فقال هو زيد
ثم حذف المبتدأ وجوبا واقتصر بالخبر وانما لزم الحذف لعدم السؤال في الظاهر
بل السؤال من تقدير فلا وجه للذكر ايضا فان قلت ما الفرق بين الوجهين قلت
الكلام على الوجه الاول كلام واحد وعلى الوجه الثاني في الاصل فيه كلامان
ثم جرى مجرى كلام واحد هذا وقد يرجح الوجه الثاني من وجهين الاول بانه ليس فيه
مما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدأ وهو كثير الشايع واما في الوجه الاول ففيه

وجوه من خلاف الاصل تقديم الخبر الذي هو فعل المبتدأ وفصل الذي هو الجملة عن العائد
ورفع الظاهر وهو كثير وان كان كثيرا والثاني ان ابهام الضمير اي كون الضمير المستتر في نعم مبهما
مميزا بنكرة منصوبة انما هو نص على الوجه الثاني دون الوجه الاول اذ في الوجه الاول
يكون في نعم رجلا زيد زيد نعم رجلا يكون الضمير المستتر في نعم راجعا الى زيد لتقدمه
معنى فلا يكون مبهما حتى يفسر بنكرة منصوبة بخلاف الوجه الثاني فانه يحصل الابهام فيه
ويحتاج تفسيره بنكرة كما ترى وهذا كلام وقع عقيب السنة الاقدام وحكم ساء وبئس في الفاعل
المخصوص مثلها اي مثل نعم في الشرائط والاحكام ولكن بين ساء وبئس فرق ما وهو ان ساء
تدفع في الاخبار كقولك ساءني ذلك وهو نقيض سرني فان المراد نقيض المسرة واما
بئس فلا يكون الا بمعنى بئس ولا يكون الا بمعنى الانشاء فائدة اعلم انه في ساء مثلا القوم الذين
كذبوا باياتنا وساء في الآية بمعنى بئس وفاعله الضمير المبهم مثلا تفسيره والمعنى ساء
المثل القوم الذين كذبوا مثلا بقيد بين المخصوص والفاعل ولهذا يجب ان يقدر
مضاف فالتقدير ساء المثل مثل القوم الذين كذبوا فافهم وقد يحذف المخصوص سواء كان
المخصوص بالمدح او بالذم وذلك عند قيام قرينة دالة عليه اقتصادا او قوله
نعم العبد اي ايوب فحذف ايوب لدلالة سياق الآية عليه ومنه قوله تعالى نعم الماهدون
نحن واما حبذا فهي للمدح ولهذا عاملوا معها معاملة نعم في انهم جعلوا فاعل حب ايضا مبهما

ثم فسّره

ثم فسّره بالمخصوص كما تقول في نعم الرجل زيد فيقال في حب نحو حبذا الرجل زيد فحب هنا فعل
بمعنى نعم للمدح وكلمة ذا اسم الاشارة فاعل بمنزلة الرجل في نعم الرجل والرجل المذكور
بعد حبذا صفة للفاعل وزيد المخصوص بالمدح فوائد الاولى ان ذا ههنا وان كان اسم
الاشارة موضوع للاشارة الى معين ولكنه ههنا اشارة الى مشار اليه لا في الذهن
لا على التعيين كاللام في الرجل وذلك لتحقق معنى الابهام قبل التفسير لكونه مطلوبا
في مقام المدح الثانية ان ذا هذا لا يتغير عن لفظ المفرد المذكر وان كان الممدوح مؤنثا
او مثنى او مجموعا لانهم لما جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فقالوا حبذا هو فكرهوا
التصرف فيه او كانهم عاملوا معه معاملة الضمير المستتر في نعم في انه يختلف باختلاف
احوال الممدوح فان قلت لماذا عاملوا مع اسم الاشارة معاملة الضمير المستتر
ولم عاملوا معه معاملة الظاهر الواقع في نعم الرجل فانه يتغير باحوال الممدوح قلت
لان مشابهته بالضمير اقوى من مشابهته بالظاهر لزيادة ابهامه وقد يوجه
آخر وهذا كان للناظر الثالثة انهم انما التزموا فاعلية حب لاسم الاشارة
دون فاعل نعم وبئس لان الغرض على ما عرفت مرارا ان يبهم الفاعل في هذا الباب
ثم تفسيره فيصير اوقع في قلوب اولي الالباب لما فيه من التاكيد والتعظيم على وجه
لا يحتاج الى التمييز في اختيار والفاعلية في حب كلمة ذا لابهامها ولما فيه لان نعم وبئس

كثرة الاستعمال فاختار وانهما ما هو الاخص بوجوب الاستتار بخلاف حبذا فانها لم يكثر كثرة
استعمالها فاختار والى الاول ذهب الاخفش بخلافهما هكذا قيل في تعليل حبذا زيد
حبذا في حبذا الرجل زيد الصفة وهو الرجل يؤيده لتفسيرها فاسم الاشارة من ابهام
او حال منصوب بين سواء كان التمييز المذكور او حال مذكور قبل المخصوص وهو زيد مثلا
او بعده اي بعد المخصوص ولكنه يجب ان يكون التمييز المذكور او الحال مطابقا له اي للمخصوص
في الافراد والتذكير في صورة ان يكون الحال والتمييز مقدما على المخصوص وحبذا زيد رجلا
او راكبا مثال المطابقة في الافراد والتذكير مع كونهما مؤخرين من المخصوص زيد
رجلين او راكبين الزيدان المطابقة في التثنية مع تقديمهما على المخصوص وحبذا الزيدان
رجلين او راكبين مثال المطابقة في التثنية مع التاخير وهكذا البواقي من الامثلة
من المطابقة في الجمعية مع التقديم او التاخير او في التانيث مع احدهما نحو حبذا رجالا
او ركبانا الزيدون وحبذا الزيدون رجالا او ركبانا وحبذا النساء او ركبانا
هندات وحبذا الهندات نساء او راكبات اذا علم انهم قالوا في نعم ان فاعلها اذا كان
مضمرا يجب ان يميز بنكرة فالزموا فيها التمييز واما في حبذا فجوزوا ان يقع بعدها
تمييزا وان يقع حالا ووجه الفرق على ما صرح به بعض المدققين من النحاة اما
الاول فان فاعلها لما كان اسم الاشارة ولم يكن اللفظ فاعلا واما فاعل نعم فكان ضميرا

للفظ

لا لفظ له ايضا فجوزوا وقوع الحال من ذلك الاسم هنا مزية للملفوظ على غير الملفوظ
والثاني انهم لو لم يميزوا بالقسم الثاني لالتبس الفاعل بالمخصوص بالمدح في كثير من المواضع وذلك
نحو مثل قولهم نعم رجلا السلطان فلو حذف رجلا وقيل نعم السلطان لم يعلم ان السلطان
فاعل والمخصوص سيذكر بعده او انه مخصوص والفاعل مضمر في نعم وهذا بخلاف حبذا
ولهذا جاز فيه التمييز والحال ولم يجز في نعم الا التمييز دفعا للالتباس اعاده فيهما افاده
اعلم ان المخصوص بالمدح يجب ان يكون مطابقا للفاعل في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لان المخصوص هو الفاعل في المعنى فان المراد من الرجل في نعم الرجل
زيد هو زيد فلا بد من المطابقة في جميع الوجوه مع الفاعل والعجب من المصنف فانه ترك
هذه القاعدة مع ما فيها من الفائدة ولعله اكتفى في ذلك بالمثال وليس ببعيد
فان قلت فما تقول في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله فان الفاعل
هو مثل القوم مفرد والمخصوص هو قوله تعالى الذين كذبوا بآيات الله وهو جمع فلا
مطابقة قلت اجيب عنه بوجهين الاول بتقدير المضاف والمعنى بئس مثل القوم
الذين كذبوا والثاني ان يكون الذين صفة للقوم ويكون المخصوص بالذم
محذوفا فالتقدير بئس مثل القوم الذين كذبوا مثلهم ولا يخفى ما فيهما من التكلف
والتعسف والحق ان الفاعل محذوف والتقدير بئس مثل القوم الذين كذبوا.

ولا تمييز فيه كيف وقد يحذف الفاعل المخصوص جميعا كما في قوله تعالى بئس للظالمين بدلا والتقدير
وبئس بدل الظالمين بحذف الفاعل والمخصوص جميعا واتى بقوله بدلا تمييز فيكون قرينة لهما
وهذا على احد الوجوه فلا تغفل والعجب من بعض النحاة انه قد يكون الفاعل مذكرا والمخصوص
مؤنثا نحو قوله تعالى نعم الثواب وحسنت مرتفقا وبئس الشراب وساءت مرتفقا وانما توهم ذلك
بناء على الضمير في ساءت وحسنت راجع الى الثواب والشراب وليس كذلك بل مرجع ضمير حسنت هو الجنة
ومرجع ضمير ساءت هو النار واذا عاد الى كل منهما فيلزم المطابقة فتأمل النوع الثاني عشر
من العوامل السماعية افعال التي تسمى افعال القلوب وانما سميت بها لانها افعال صادرة عن القلب فان
العلم والظن وغيرهما اعمال القلب والمراد من القلب هاهنا هو العقل وهي افعال الشك واليقين
تدخل على ايض فان بعضها بمعنى الشك نحو ظننت وخلت وبمعنى اليقين نحو علمت ورأيت والشك
واليقين من افعال القلب وهذه الافعال ايض من النواسخ اما وجه دخولها على المبتدأ
والخبر فيحتاج الى تمهيد مقدمة وهي ان اصدار الاخبار عن المتكلم بدون الشعور
محال لكن عن المتكلم لا يكون الا من شعور به وهذا الشعور تارة يكون العلم والتيقن
بان يكون مستيقنا بالخبر الذي يصدر عنه وتارة يكون بالظن والشك واذا عرفت
هذا علمت ان افعال الشك واليقين على الجملة الاسمية لبيان نوعي الشعور بحقيقة
الخبر فتقول علمت زيدا قائما والمعنى نسبة القيام الى زيد معلوم عند المتكلم وثبتت

زيدا قائما

زيد قائما بمعنى ان النسبة المذكورة متضمنة فاذا عرفت هذا عرفت وجه نصبها
ايض وقد علمت ان هذه الافعال تتعلق بالنسبة والنسبة متعلقة بجزئين وهو
زيد وقائم فالافعال متعلقة بالنسبة متعلقة بالجزئين ايض والنسبة امر لا تتحقق
لها حتى يعمل الفعل فيهما فيجب اعمالها في الجزئين بالنصب ليكونا مفعولين لها كما تنصب
باعطيت ونحوه مفعولين الا ان بين ثاني اعطيت وعلمت فرقا من وجه ستسمع ان شاء الله تعالى
طرفا منها وهي اي افعال القلوب علمت رأيت وجدت لليقين وقد يستعمل رأيت للظن
ومنه قوله تعالى ان الذين يزعمون اخوانكم لشفى عليك صدورهم ان تقع اي الذين
تظنونهم اخوانكم فشفاء مرض صدورهم منحصر الى املاككم والعلم والوجدان ايض كثيرا
ما يستعمل كل واحد منهما في الظن كما لا يخفى ذلك على من تتبع موارد استعمالهما سيما
في القرآن المجيد حسبت وظننت وخلت للشك وقد يطلق هؤلاء ايض في معنى اليقين
ومنه قوله تعالى وظنوا انه واقع بهم اي علم الكافرون ان العذاب واقع بهم
يوم القيمة وزعمت يستعمل لهذا تارة اي الشك تارة ويستعمل لذلك اي لليقين
تارة اخرى والمحققون ان اكثر هذه الافعال يقع موقع الاخر ولكن الاصل في
معاني الثلثة الاول اليقين ومنه قوله علمت زيدا فاضلا والثلاثة
الثانية للشك ومنه نحو حسبت بكرا كريما اي ظننته كريما والزعم مشترك بينهما

نحو زعمت زيدا قائما اذا علمته او ظننته اياه واذا عرفت هذا فاعلم ان هذه الافعال
افعال حقيقية وليست كالافعال الناقصة او نعم المدح والذم مما ليس لها معان مستقلة
وللمصدرية ولهذا يتصرف في هذه الافعال بالمضارع والامر والنهي ونحوها ويعمل الماضي
منها هذا العمل بنصب المبتدا والخبر كما علمت وهكذا يعمل هذا العمل سائر تصاريفها اي من
المضارع والامر والنهي وغيرها مثلا نقول اعلم زيدا فاضلا واعلم زيدا قائما تفريع اعلم
انك قد علمت ان احتياج هذه الافعال الى المفعولين وانما هو باعتبار ان معانيها تقتضي
نسبة والنسبة لا يتحقق الا بين امرين فاذا تغيرت هذه الافعال عن معانيها المذكورة
الى معان لا يحتاج الا الى متعلق واحد فلا يحتاج ح الى المعمولين بل يكفي لها معمول واحد
الا ترى ان ظننت اذا كانت بمعنى التهمة يقتضي معمولا واحدا نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته
ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي ليس بمتهم عند الله في صدقه بل هو صادق
فيما يقول وكذا علم اذا كان بمعنى عرف نحو علمت زيدا اي عرفته في نفسه وكذا رأيت
بمعنى ابصرت وكذا وجد بمعنى صادف ووجدت الضالة اي صادفتها وهو بهذا
المعنى يقتضي فقدت فيكفي له مفعول واحد وكذا زعمت بمعنى القول بدون دليل
لقوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا اي قال الذين كفروا قولا بلا دليل
وانما ادعت بمعنى كفلت فليس من هذا الباب لان الكفالة ليست من افعال القلب

ومنها قوله

ومنه قوله تعالى وانا به زعيم اي كفيل فعلى ما قال الشارح تخرج هذه الافعال عن هذه
الباب فائدة اعلم ان لهذه الافعال ايضا خصوصية في غيرها من الافعال المتعدية
لمفعولين نحو اعطيت مثلا ذكر المصنف واحدة منها وهي انه لا يجوز الاقتصار اي الا كتفاء
على ذكر احد معموليها اي معمولي افعال القلوب فلا يجوز ان يحذف المفعول الاول
مع ابقاء معمول الثاني او بالعكس ولكنه يجوز حذفهما معا الحاصل انهما ان ذكرا معا
وان حذفا معا ولا يجوز حذف احدهما وذكر الآخر في باب علمت بخلاف باب اعطيت
فانه يجوز حذف احد معمولي باب اعطيت وابقاء المعمول الآخر وذلك لانك قد عرفت
ان معمولي باب علمت مبتدا وخبر فاذا حذف احدهما اختل المعنى فاذا قلت علمت
زيدا لم يعلم انك علمته كريما او شجاعا فلا تفيد فائدة تامة بخلاف باب اعطيت
لان مفعوليها ليسا منتسبا اليه فيجوز حذف احدهما وذكر الآخر نحو اعطيت
زيدا فانما علمت في نحو زيد قائم المبتدا والخبر بل المصدر لكون معمولا علمت [illegible]
علمت في المعنى مفعول واحد فاذا حذف احدهما فكانك حذفت جزء الشيء الواحد
وذلك غير جائز ولهذا يجوز حذفهما معا نحو من يسمع يخل اي يخل ويعلم مسموعه
صادقا فان حذفهما معا بحسب المعنى مثل حذف شيء واحد وذلك جائز ومن هذا
تعلم وجه جواز حذف احد معمولي باب اعطيت ايضا فانهما امران مستقلان فلا مانع

من حذف احدهما وابقاء الآخر فنقول ان زيدا الدرهم فاعطيت زيدا درهما ام لا تعلّق
لاحدهما بالآخر ايضا ومن خصائصها انه يجوز في هذه الافعال الالغاء عن العمل اذا
توسطت بين المعمولين او تأخرت عنهما نحو زيد ظننت قائم لانك اذا الغيت الفعل عن العمل
كان الخبر كلاما مستقلا فكانك قلت زيد قائم في ظني ومثل هذا لا يتصور في باب اعطيت
لان معموليها لا يكونان كلاما لعدم النسبة بينهما الا ترى انه لا يجوز ان يقال زيد
درهم وانما قلنا يجوز الالغاء في صورة التوسط والتأخير لضعف عمل هذه الافعال
في هاتين الصورتين بخلاف صورة التقديم لقوتها في العمل فلا يجوز الالغاء اي
ابطال عملها فيه ومن الخصائص التعليق والمراد بالتعليق ابطال عملها لفظا لا معنى
وذلك فيما اذا وقعت بعد هذه الافعال كلمة الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو ومنه
قوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى لما لبثوا امدا وذلك لان ما قبل حرف الاستفهام لا يعمل فيما
بعدها وانما قلنا لا يعمل لفظا وان عملت معنى لان المعنى علمت احدهما بعينه
يعني علمت ان زيدا عندك ام عمرو وكذا اذا وقعت بعدها حرف النفي ولام الابتداء والفرق
بين الالغاء والتعليق ان الالغاء جائز فيجوز في صورة الالغاء الاعمال ايضا في
ظننت قائما واما التعليق فهو واجب فلا يجوز الاعمال في صورة التعليق والا لانتقضت
صدارة الاستفهام واخويه حرف النفي بابطال عمل هذه الحروف معها واوجب وجه آخر

ان الالغاء

ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ دون المعنى
بل الفعل منه مراد في المعنى كما علمت ومن الخصائص ان فاعل علمت ومفعوله يجوز ان يكونا
شيئا واحدا نحو علمتني فاضلا اي علمت نفسي فاضلا بخلاف غيرها من الافعال فلا يقال ضربتني
بل يجب حينئذ ان يأتي بالنفس المضاف على الضمير فيقال ضربت نفسي وذلك لما تقرر في مقام
من ان يكون الفاعل في جميع الافعال غير المفعول فلو قلت ضربتني لتوهم المغايرة بان يكون
احدهما ضمير المتكلم المخاطب فيلزم الالتباس ولا يرتفع هذا الالتباس بمجرد ذكر ضميرين فيهما
غالبا فلهذا يجب ان يبدل بالنفس فيقال ضربت نفسي وليس هذا الالتباس في باب علمت
اذ دليل الغالب فيه التغاير بل كثيرا ما يعلم الانسان حال نفسه بل هذا اكثر من
علمه بحال غيره فلهذا جرت الضمائر فيه على اصلها بدون الاتيان بالنفس كذا
قيل فائدة لبيان الملحقات بافعال القلوب في اقتضاء المفعولين فقال والحق بها
اي بافعال القلوب افعال آخر في انها تقتضي مفعولين وان لم يكن معانيهما من افعال
الشك او اليقين والفرق بين هذه الافعال وبين افعال القلوب بما قد عرفت
وهو ان مفعولي افعال القلوب يجب ان يكون من المبتدأ والخبر بخلاف هذه
الافعال كاعطى وكسى وسمي بانها متعدية الى المفعولين وليسا من المبتدأ والخبر
نحو اعطيت زيدا درهما وكسوته جبة وسميته سعيدا وكذا الحق بافعال القلوب افعال

التقرير افعال بمعنى التصيير وهو تصيير شيئا آخر كصيّر وجعل وردّ وترك واتخذ وتخذ
وجميعها بمعنى صيّر هذه الافعال ايضا تقتضي مفعولين وذلك لان صار كما عرفت كان
يقتضي معمولا واحدا فلما نقلته الى باب التفعيل اقتضى بسبب التعدية مفعولا جديدا نحو صيّرت
زيدا عالما وكذا حال سائر الافعال المتضمنة بمعنى التصيير وهكذا حال سائر ما يتصرف
منها من مضارعها وامرها ونهيها نحو يصير زيد عمروا وانت مثله ومنه قوله تعالى واتخذ الله
ابراهيم خليلا فيه فائدة اعلم ان جعل يأتي بمعنى احدث واوجد فيكون متعديا الى مفعول واحد نحو قوله
تعالى وجعل الظلمات والنور وترك بمعنى الى الابقاء على حاله نحو تركت زيدا اى ابقيته على حاله
وتخذ تماخذ من اخذ فقلبت الهمزة تاء كما قلبت في تراث اذ الاصل فيه وراث فانه من الارث
ولكن تخذ قليلة الاستعمال فائدة عجيبة اعلم ان من الافعال فعلان لهما احكام مخصوصة
بهما دون سائر الافعال فعلا التعجب وهما ايضا فعلان عملا لفظا والتعجب معنى حيث ذكرها
ولعلهم انما تركهما لانهما ليسا من النواسخ وانما عملهما من حيث انهما من الافعال مطلق
او سيذكر المص احوال الفعل مطلقا من انه لازم او متعد وان اللازم يعمل كذا والمتعدي
كذا وكذا ومن جملة الافعال فعلا التعجب فلا يحتاج الى ذكرهما على حدة ونحن نشير الى بعض
خواصهما لما فيهما من الغرابة والاعجاب وليكون تبصرة للطلاب وتتميما لما ذكر في الكتاب
وتذكرة للطالبين من الكتاب فنقول فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب فنخرج مثل

تعجب وعجب

تعجب وعجب لانهما للاخبار لا للانشاء وهما صيغتان احدهما ما افعله والثاني
افعل به بصيغة الامر كقولك ما احسن زيدا اذا تعجب من حسنه وقولك احسن
بزيد ومنه قوله تعالى غيب السموات والارض ابصر به واسمع وهنا امور
يجب كشف الغطاء عنها الاول انه لا يجوز تغيرهما اي الصيغتين عن صورتهما فلا
زيدا ما احسن ولا يقال بزيد احسن لان صيغة التعجب تجري مجرى المثل حيث اخرج عن
معناها الاصلي الى غيره وكما لا يجوز تغير الامثال كذلك لا تغير صيغة التعجب
والثاني ان صيغة التعجب لا تصرف فيها فلا يكون منها مضارع ولا امر ولا نهي لانها
لتضمنها معنى الانشاء شابهت الحروف الغير المتصرفة كما تعرف في عسى وغيرها
والثالث ان هذه الصيغة انما تبنى مما يبنى منه افعل التفضيل لجريان التعجب
فانهما التفضيل لا في العيوب والذنوب وغيرها الرابع في اعرابها اعلم انهم اختلفوا اختلافا
كثيرا في كيفية اعرابها بين الصيغتين فنذكر منه يسيرا فنقول اما اعراب ما افعله
فقال سيبويه ان ما ابتدائية نكرة فهي مبتدأ وما بعدها اعني الفعل والفاعل المستتر
فيه والمفعول في موضع رفع خبرها والمعنى شيء احسن زيدا وقال الاخفش ما موصولة
مبتدأ والجملة بعدها صلة لها والخبر محذوف والمعنى الذي احسن زيدا شيء وقال
الفراء ان ما استفهامية مبتدأ ما بعدها الخبر والمعنى اي شيء احسن زيدا ثم تقل



من معنى الاستفهام الى انشاء التعجب وقال الشارح من حيث المعنى واللطيفة المستقيمة هو قوي
مذهب سيبويه لسلامته عن الحذف وعن النقل من امر الى آخر بخلاف مذهب الاخفش لما فيه
من حذف الخبر وبخلاف مذهب الفراء لما فيه من النقل عن الاستفهام الى التعجب فان قلت يلزم
على مذهب سيبويه ان يكون النكرة مبتدأ قلت لا خبرية بعد الافادة ومنه قولهم شر
اهر ذا ناب واما احسن بزيد فقال سيبويه ان بزيد في محل الرفع على الفاعلية
والباء زائدة فكان اصله احسن زيد اي صار ذا حسن ثم نقل الى صيغة الامر
بمعنى الانشاء فابرز الفاعل المستتر في الامر لعدم لياقة الصيغة للضمير لعدم كونه
امرا في نفس الامر والتصحيح زيادة الباء كما في كفى بالله وبالجملة انه لما لم يكن امرا
في الحقيقة ابرز الفاعل وانما نقله الى صيغة الامر لبيان كونه انشاء لا اخبارا او زيد
الباء حذرا عن الاشتباه وقال الاخفش ان بزيد في محل النصب على المفعولية والفاعل
ضمير مستتر في صيغة الامر راجع الى المخاطب وهو كل احد فالهمزة الكائنة في احسن ان كانت
للتعدية فالباء زائدة وان كانت للصيرورة فالباء للتعدية فالمعنى في احسن بزيد
صير زيدا ذا حسن واورد على مذهب سيبويه بانه يلزم عليه امران الاول استعمال
الامر بمعنى الماضي والثاني زيادة الباء في الفاعل مع عدم ضمير مستتر في فعل
الامر وانت بعد تحصيل ما ذكرنا من الحاصل حسن توجيه كلام سيبويه مع ما

لا يخفى

لا يخفى في توجيه الاخفش من البعد الفاحش بل الافحش لوجوه منها انه لا معنى
للامر في هذا المقام فيجب ارتكاب النقل فيه ايضا ومنها انه لو استتر الضمير في احسن للزم
افراده وتثنيته وجمعه على طبق الاسم الواقع بعدها فان قلت انما لم يتغير لكون هذه
الصيغة كالامثال كما في قولك هب وكن هذا واصل آخر وهذا القدر كاف للناظر
ولما فرغ من بيان الافعال العاملة شرع في بيان العوامل السماعية التي من الاسماء
فقال **النوع الحادي عشر** من العوامل السماعية **اسماء تسمى اسماء الافعال** وهي
سادة مسد الافعال في الاعمال فتنوع ما هلة واما كونها اسماء فلدلالتها
على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فان قلت ان معانيها مقترنة
باحد الازمنة الثلثة فلم يقول انها غير مقترن بها قلت مرادهم بعدم الاقتران
بها في اصل الوضع كما ان ضاربا في اصل الوضع وضع لذات ثبت له الضرب
دون الزمان فهذه الاسماء ايضا غير مقترن بالزمان ثم استعملها العرب في
الزمان فان قلت لو كانت هذه الاسماء في اصل الوضع بدون الزمان لا
يستعمل على اصلها ولو باستعمال واحد كما قد يستعمل قائم على وضعه قلت
لا بعد في ذلك فانه قد يوضع الشيء وضعا اصليا ثم لا يتفق استعمال اصله
ويستعمل في مجاز وهذا مشهور في علم البيان فقالوا فيه يقبح ان يكون

سماء

مجاز لا حقيقة له وتسمى بالمجاز المجهودة الحقائق وانما سميت اسماء الافعال
لكونها بمعنى الفعل وسادّة مسادّها كما ستسمع ان شاء الله تعالى وتدين الها اما
بمعنى الامر او الماضي فعلى هذا لا يجوز نفرانّ بمعنى التضجر واوه بمعنى التوجع فيجب تفسيره
بمعنى تضجّرت وتوجّعت ولهذا كان من المبنيات وهي انواع ثلثة منها ما يرفع اسماء
على الفاعلية فقط لكونه بمعنى الماضي والاسم الواقع بعده فاعل له ومنها ما ينصب اسماء
على المفعولية ايضا اي كما يرفع اسماء على الفاعلية لكونه بمعنى الامر المستتر فيه الضمير
فيكون الواقع بعده منصوبا مفعولا له واما بمعنى الماضي المتعدي ومنها ما يستعمل
على الوجهين لجواز كونه بمعنى الامر وبمعنى الماضي اما الاول من الاقسام الثلثة فعلى ضربين
احدهما ما يعمل في الضمير المستتر فيه لكونه بمعنى الامر ومنه حيّ بمعنى اقبل نحو حيّ على خير العمل
وكذا في حيّ على الصلاة وحيّ على الفلاح ومنه اليك بمعنى تنحّ ولعل المصنف لم يذكر
احدهما لندورها ولكن الندرة ممنوعة في حيّ على خير العمل فتامل ومنه كلمة
آمين بمعنى استجب بنيت على الفتح كاين لالتقاء الساكنين والميم فيها مخففة ومدّها
وقصرها لغة قال الشاعر ويرحم الله عبدا قال امينا وهذا المد للالف وقال
شاعر آخر امين فزاد الله ما بيننا بعدا القصر الالف وقيل القاموس بمعنى بالقاسية
اي اطلب شيئا سوى هذا وقيل انه كلمة سريانية ومنه هيت بمعنى اسرع للامر وقف

الثاني يرد هيت لك اي اسرع او بادر او بمعنى تهيأت لك تبنى على الوجهين ثم نقل
بني على الفتح كاين واللام في لك للبيان كاللام التي في سقيا لك وقرئ هيت بالضم
على وزن حيث وقرئ هئت كجئت فيكون فعلا ماضيا من هاء يهئ اذا تهيأ وعلى هذا
فاللام صلة فلا يكون اسم فعل ومنه قط فانه اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما
يستعمل مع الفاء نحو اعطه درهما فقط اي فانته ولا تعطه زيادة على الدرهم
واذا استعملت بدون الفاء كان بمعنى ابدا نحو ما رايته قط اي في جميع الازمان
ومنه اف وهو اسم بمعنى اتضجر او بمعنى تضجرت قوله تعالى فلا تقل لهما اف واصله مبني على
الكسر لالتقاء الساكنين وقرا ابن كثير اف بالفتح للتخفيف وقرا نافع وحفص بالتنوين
لارادة التنكير وهو ايضا يتعدى باللام نحو قوله تعالى اف لكم ومنه وي وواها وواها
كلها للتعجب اي بمعنى تعجب ومنه نحو قوله تعالى ويكانه لا يفلح الكافرون اعلم ان ويكان
عند البصريين مركب من وي للتعجب وكان للتشبيه والمعنى ما اشبه الامر ان الله
يبسط الرزق وويك اعلم ان الله لا يفلح الكافرون ومنه قولهم واها لك وواها
بمعنى تعجب منك او تعجب منك وثانيهما اعني ما يعمل في المظهر فترفع اسما ظاهرا على
الفاعلية ومنه هيهات بمعنى بعد ويجوز في تائه حركات الثلث بالتنوين وعدمه
نحو هيهات الامر اي بعد ومنه قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون اي بعد ما توعدون

واللام للبيان كما في قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون كأنه لما صوّت بكلمة الاستبعاد قيل فما له هذه
الاستبعاد فقالوا لما توعدون وقيل هيهات بمعنى بعد البعيد وهو مبتداء وخبره لما
توعدون والمعنى بعد لما توعدون على وزن سحقا لاصحاب السعير وفي بالفتح
منونا للتنكير وبالضم على انه جمع هيئة هذا ثم اعلم انه نقيض ان هيهات بمعنى المصدر
لا اسم فعل ويستدل على ذلك بدخول اللام في متعلقه نحو هيهات لما توعدون
لما ثبت من ان بعد الماضي لا يدخل في فاعله اللام فلا يقال بعد لك واما مثل
بعدا لك فدخله اللام فعلم انه ليس اسم فعل والحق انه ليس بفعل صريح
وانما هو فرع للفعل باعتبار انها بمعناه واذا كان كذلك فلا يلزم من امتناع
دخول اللام في فاعل فعل الصريح امتناع دخول اللام في الفرع الذي هو بمعناه
الا ترى انك لا تقول ضربت لزيد وتقول هذا ضارب لزيد مع ان اسم الفاعل فرع
الفعل وهنا هو الوجه في دخول اللام بعد هيهات وان وعدم دخولها في بعد
وهجرت ومنه شتان بمعنى افترق للمشاركة بين الاثنين فان الافتراق يكون بين
الامرين فان الافتراق يكون بين الامرين نحو شتان زيد وعمرو اي افترقا ولما
كانت المفارقة بين امرين يجوز قيام كلمة بين في البين وتكريره مع ما نحو
شتان ما بين زيد وعمرو وقد يكون بدون ما نحو شتان بينهما اي نحو شتان بين

زيد وعمرو

زيد وعمرو وبين هيهنا مرفوع ليكون فاعلا لشتان نحو لقد تقطع بينكم على قراءة
قراءة الرفع فالمعنى افترق او تقطع بين زيد وعمرو ويجوز النصب فقد بين
ما ومنه سرعان بمعنى سرع نحو سرعان زيدا اي اسرع اي اسرع زيد وفي المثل
المشهور سرعان ذا اهالة اي سرع ذا اهالة واما الثاني وهو ما ينصب اسماء
على المفعولية فكلمات كثيرة منها رويد بمعنى امهل وهو مفرد وفاعله ضمير مستتر
فيه وما بعده منصوب مفعولا له نحو رويد زيدا اي امهله فرويدا اسم
فعل بمعنى امهل وزيدا مفعول له وقال بعض النحاة ان رويد في موضع نصب
ليكون مصدرا كانك قلت ارود اروادا اي ارود وادا زيد وقال اخرون
ان في موضع رفع على الابتداء فاعله ضمير مستتر والجملة مستغن عن الخبر كما
يستغني قائم الزيدان لانه بمعنى يقوم الزيدان فلا يحتاج الى الخبر
اذ المقصود المنسوب والمنسوب اليه وكلاهما مذكوران في الكلام وهكذا
قالوا في ساير اسماء الافعال وهذا الوجه اولى من الاول لعدم الحذف
ولانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية فيكون مبتداء فاعله ساد مسد
خبره كما في قائم الزيدان هذا واما الاول فلا يخفى ما فيه فلانه لو كان كذلك
وساير اسماء الافعال منصوبا على المصدرية لوجب فعله مقدرا في الكلام فلا

تكون هذه الأسماء أسماء الأفعال لأن الذي أن قولهم سقيا لك ورعيا وشكرا لك لما كانت مصادر
محذوف الفعل لا يسمى أسماء الأفعال ولو أيضا فيلزم أن يكون أسماء الأفعال من المعربات مع أنها
من المبنيات كذا حققه بعض النحاة وليس بجيد هذا ومما يجب أن يعلم أن رويدا كما استعملت
اسم فعل فقد يستعمل أسماء مصدرا ولغنا فلا يكون من هذا الباب فلا يصلح وذلك كان
رويد في قوله تعالى أمهلهم رويدا مصدرا إذ بعد ذكر أمهل لا معنى لكون بمعنى أمهل فيكون بمعنى
إمهالا منصوبا على المصدرية والمعنى أمهلهم إمهالا يسيرا أي مفعول مطلق للنوع ورويد
في قولهم ساروا رويدا يحتمل وجهين فإنها إما حال أي ساروا مرودين أي ممهلين وتوحيد الحال
مع الجمع ولما كانت رويد من المبنيات الغير المتصرفة لم يتغير صرفها عن الإفراد إلى الجمع [او]
إنها نعت أي صفة لمصدر مقدر أي لمصدر مقدر في الكلام فالتقدير ساروا سيرا
رويدا فرويد صفة لقوله سيرا المقدر كما أن رويد في قولهم ساروا سيرا رويدا صفة
لسيرا وهو المصدر المذكور وحاصل الكلام أن رويد يجوز أن يكون نعتا للمصدر سواء كان
المصدر مقدرا نحو ساروا رويدا أو ملفوظا نحو ساروا سيرا رويدا ومنها عليك بمعنى الزم
نحو عليك زيدا أي الزمه ومنها ما ورد في الحديث الشريف عن النبي ص أنه في وصايا لعلي
أمير المؤمنين ع عليك بصلاة الليل أي الزم بصلاة الليل ومنها بله بمعنى دع نحو بله زيدا
بله في قولهم بله زيد بالجر فهو بله الذي هو مصدر مضاف إليه والتقدير دع دعاء زيد

ومنها

١٠٥

ومنها دونك بمعنى التقدم نحو دونك زيدا أي تقدمه ومنها حيهل بمعنى ائت
نحو حيهل الثريد أي ائته ويجوز أن يكون حيهل مركبا من حي أي أقبل أو ائت ومن هل
الاستفهامية تركب فأخرج هل عن معناها الاستفهامية ومنها ها بمعنى خذ نحو
ها زيدا أي خذه وفيه لغات أحدها ها يا رجل وها يا امرأة وهاما يا رجلان أو امرأتان
وهاؤم يا رجال وهاان يا نسوة ومنها ما ورد في التنزيل الجليل من قوله تعالى هاؤم
اقرؤوا كتابيه وفي الآية المفعول محذوف وكتابيه منصوب بمفعول اقرؤوا لا مفعول
هاؤم لأن الكتاب هو المفرد ولكنه قرينة تدل على أن مفعولها أي هاؤم أيضا الكتاب وفي المغني حذفوا
الكتاب وأفرد بهما تنازعا في الكتاب والمختار إعمال الأقرب وهو اقرؤوا واعتبار
الحذف في العامل الأبعد والهاء في قوله كتابيه تثبت في الوقف وتسقط في الوصل
ولكن استحب من الاستحباب الوقف وإظهار الهاء بل الأولى القراءة بالهاء في الوصل أيضا
وأما الثالث وهو ما يستعمل على الوجهين فقد يكون ما بعده مرفوعا على الفاعلية
وقد يكون منصوبا على المفعولية فهي أيضا كثيرة منها هلم بمعنى تعال نحو هلم زيدا أي تعال
هلم جرا أي تعال جرا ومنها قوله تعالى هلم شهداءكم أي هاتوهم واحضروهم والتحقيق أنه
اسم فعل لا يتصرف فيه عند أهل الحجاز وقد يؤنث ويجمع عند بني تميم وقال البصريون
أصله ها لم إذا قصد حذف الألف لتقدير السكون في اللام فإنه الأصل [وصار]

هلمّ وفي الكوفيين اصله هل أمّ ثم حذفت الهمزة بالقاء حركتها على اللام وهو بعيد لأنّ
هل لا تدخل الأمر هنا ثم اعلم انّه قد يكون متعديًا كالآية المذكورة بمعنى احضروا و
احضروا وقد يكون لازمًا كقوله تعالى هلمّ الينا اي قرّبوا الينا كذا قيل والحقّ انّه ايضًا
متعدّ ومفعوله محذوف اي قرّبوا انفسكم الينا فقد تعدّى الى المفعول الثاني
بالحرف ولا يلزم من ذلك كونها لازمة ومنه الأسماء التي هي على وزن فعال ويكون
مع ذلك بمعنى الأمر كنزال اي انزل وتراك الأمر اي اتركه واعلم انّ صيغة فعال لا يجيء
من الرباعي الّا قليلا وانّما وضعها من الثلاثي قياسي يعني انّ لك ان تبني من كلّ فعل ثلاثي
صيغة فعال بمعنى افعل كنزال بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب وبصار بمعنى ابصر وقد لا يبعد
ان يكون هذا ايضًا صيغة اخرى للامر كامر دال افو ولكنهم لمّا وجدوا في هذه الصيغة
من الأسماء لما هو المعروف من حالة الورود من غاية اجتنابهم عن خلاف الكثرة على الافعال
ثم اعلم انّ صيغة فعال قد تأتي على وجه آخر غير اسماء الافعال منها ما هو المصدر معرفة
كفجار ومنها ما هو في معنى الصيغة مثل يا فساق ويا خباث وبابه وهذان البابان
مبنيّان بالاتفاق لشبههما فعال التي هي اسم الفعل ومنها ما وضع علمًا كقطام وهي مبني
في لغة اهل الحجاز ومعرب في لغة بني تميم وانّما قلنا علمًا ليخرج باب فساق فانّه ليس علمًا
وانّما قلنا للاعيان ليخرج باب فجار فانّه علم للمعاني لا للاعيان هنا تذنيب لا بدّ من الاشارة

ايها

اليها وهي انّ هذه الأسماء التي بمعنى الفعل امّا لازمة التعريف ولا ينكّر ايضًا كنزال وبله
وآمين او لازمة التنكير ولا ايضًا نحو ها وواهًا ويجابا للامرين فيجوز ان يعرف وان
ينكّر كصه بلا تنوين وصهٍ بتنوين التنكير وصه اسم فعل بمعنى اسكت وفاعله ضمير مستتر
فيه وليس دخ اسمًا على الفاعلية او منصوبًا على المفعولية وما في ذكرنا ها المقدّر
في عداد اسماء الافعال لانّه لا يناسب ان يذكر ها ايضًا وكذا مه ومهٍ بالتنوين وعدمه
بمعنى اسكت واف وافٍ بالتنوين وعدمه فالمنوّن نكرة وما عري عن التنوين معرفة
وامّا كيفية اعراب هذه الاسماء فقد ذكرنا في مبحثها فتذكّر وقد يستدلّ من لحوق
التنوين عليها على انّها اسماء لا افعال فتبصّر فان قلت النكرة من اسماء علم الحقيقة
المصدر وانّه دال على الفعل مثلا قول القائل صه علم لحقيقة السكوت بالمعنى المصدري
والّا فلا وجه للتعريف وامّا المنوّن فهو اسم جنس بمعنى سكوتا ما على معنى اسكت سكوتا
ما والّا فلا وجه للتنكير فتذكّر هنا تذنيب فيه تقريب اعلم انّ هنا لنا اسماء
الاصوات وقيل انّها اسماء الافعال فلا باس بالاشارة اليها ولو بالاجمال فنقول
محصّلها انّ في لغة العرب الفاظًا يسمّى الالفاظ الاصوات والمراد بالصوت
كلّ لفظ يحكى به او يصوّت به للبهائم او غيرها ومن هذه نخ للبعير مثلا وغاق وحكاية
صوت الغراب وقيل انّ الاول من اسماء الافعال لقوله نخ اي للبعير بالاناخة مثلا

فهي اسم فعل دون ما وضع للحكاية وشاع التوهم استعمال هذه الالفاظ في مقام الامر
للبهايم وحيث ياباه قالبين للأمر حقيقة اذ خطاب البهايم لا يصدر الا عن غلطة وان
نعم انا نجد من انفسنا العلم الضروري بالقصد والى الخطاب بنحو هذه لان المقصود
بالخطاب والامر بل المراد طاعة البهايم بهذا الصوت لما جرت عادة الله تعالى بالانقياد من
البهايم عند هذا الصوت فهذه الاسماء واسماء الحكاية كلها اصوات لانه يطلق به
مفردا لا مركبا فانك اذا قلت غاق حاكيا لصوت الغراب لم يخرج الى ما يتركب معه وكذا
الوضع قولك نخ للبعير ليبرك الا اسماء البعير هذا الصوت واذا قلت غاق صوت الغراب
فقد اردت به لفظ غاق كما تقول قد للتحقيق يعني لفظ قد للتحقيق فلا يخرج بحيز تغيرها
عن وضعها الاصلي وبهذا القدر في هذا الكتاب يكافي للكتاب النوع الحادي عشر الثاني من العوامل
السماعية اسماء تجزم الفعل المضارع لكونها على معنى ان الشرط لشبهها بان الشرطية
لتضمنها معناها واقتضائها شرطا وجزاء وتسمى هذه الاسماء كلم المجازات لتضمنها
معنى الجزاء وهي اي هذه الكلم متى اذما حيثما مهما اين ما واني وكيفما ومن واي واذ ولا تجزم
في اذ بحذف الالف كلها وكذا لا جزم في حيث الا مع كلمة ما والحاصل ان اذ وحيث لا يعملان
عمل الجزم وانما المجازاة اذما وحيثما وكذا الحال في كيفما فان كيف بدون ما في هو من
كلم المجازات وغفل عنه المصنف فلا تغفل والتحقيق ان كلمة اذ بدون الا الف ظرف

وضع لزمان

وضع لزمان نسبة مستقبلة تقع في ذلك الزمان نسبة اخرى الا انه اذ يجيء
اذ قمت في زمان قيامك في الماضي يعني ان في زمان وقع فيه قيامك يقع فيه قيامي
واذا قلت اذا قمت قمت كان المراد اقوم في زمان قيامك في المستقبل
وكذا حال حيث بالنسبة الى المكان نحو حيث تقم اقم واذا عرفت هذا علمت
ان اذ واذا كلاهما يضافان الى الجملة وانما بنيا لشبههما بالموصولات وقد يعني
ويستعملان للتعليل والمجازات تحملهما ابدا النصب على الظرفية فانهما من الظروف
الغير المتصرفة ولكنهم اعملوا اذا دون اذ لان ليس في اذ معنى الاستقبال بخلاف اذا
فانا الكثر هاهنا بكلمة الشرط منا هذا واما العامل في اذ فكثيرا ما يحذف
لظهوره وقد جرت عادة العزيز الحميد في القرآن المجيد على حذف عامل اذ في اذ قال
ربك واذ قلنا لادم واذ قلنا للملائكة اسجدوا والعامل فيه على المشهور
اذكروا والمعنى اذكر اذ قال ربك وهكذا في ساير الايات وسيجيء باقي احوال اذا
في آخر كلمات المجازات واذا عرفت تفصيل احوال هذه الكلم فمتى واذما وضعتا للزمان
نحو متى تقم اقم واعلم ان البصريين لم يجوزوا الحذف كلمة ما على متى الشرطية والكوفيين
جوزوها فيقول متى تقم اقم والاول اولى واذما تقم اقم اعلم ان بعض المحققين قال
ان استعمال اذما في المجازات ضعيف لان اذ كما عرفت للزمان الماضي ويكون ما بعدها

متيقن الوقوع بحذف ما يلي كلمة الشرط فلما خالفتها معنى يجب ان يخالفها عملا سواء كان
مع ما او لا ولهذا قال آخرون اذ ما بعد التركيب كلمة مستقلة في الجازم
لا مركبة من اذ وما فلا يلزم ما ذكر فيكون كحيثما لا مركبة واينما وحيثما للمكان اذا كانتا
للشرط نحو اين تكن اكن اي في اي مكان تكون اكون وكذا اينما تكن اكن وحيثما تكن اكن
واصل حيث للمكان مستوعب الاسنة ولهذا افترنت بالجملة كافتقار الموصول ولذلك
بنيت على الضم واذا دخل عليها ما تضمنت معنى الشرط فيكون للجازم فيجزم بها وانى
قد يكون كاين للمكان وقد يكون مثل متى للزمان نحو انى تقعد اقعد مثال المكان وانى تقم
اقم مثال الزمان ولكن استعمال انى في الزمان اولى من استعمالها في المكان في كونها للزمان
نحو مهما تسافر اسافر اي في اي زمان تسافر اسافر فيه قيل هي اي مهما كلمة بسيطة
غير مركبة وقيل مهما مركبة ويحتمل ومهما فيها ما مركبة من ماء الشرطية وما
الزائدة فاصلها ما ما قلبت الف ما الاولى وهي ما الشرطية هاء وانما قلبت الالف بالهاء
تحرزا من التكرار اي احترازا عن تكرار الالف في مهما وفيه تكلفان الاول كون احد
المائين زائدة والاصل عدم الزيادة والثاني قلب الالف بالهاء وهذا ايضا من الزوائد
فهذه الوجه حذف فالاصل والقيل اوله قال الهمام كلمة مه مزيدة بمعنى اسكت وما الشرطية
وان قلت ما وجه ايراد مه بمعنى اسكت في ابتداء الكلام فان مه انما يؤتى بها بعد

كلام الدرى

كلام الا ترى انك اذا سمعت من احد كلاما مخالفا للواقع تقول له مه يعني اسكت وعلى
هذا فما وجه ايراد مه في هذا المقام قلت يمكن ان يقدر ههنا كلاما وقعت مه
في جوابه اذ كانه قيل لك انت لا تفعل ما افعل فقلت في جوابه مه اي اسكت ما تفعل
افعل ثم ركبت كلمة مه مع ما واجريت مجرى كلمة واحدة فيجزم بها كما يجزم بها ومما
يجب ان يعلم في هذا المقام ان من هذه الاسماء ما كان ظرفا زمانيا او مكانيا فهي
ظروف متعلقة بالجزاء فعاملها الجزاء فان معنى متى تقم اقم اني اقوم في وقت قيامك
ويجوز ان يكون مبتدا والمعنى قيامك او قم كما قال صاحب مغني اللبيب والجزاء اما فعل الشرط
وحده والجواب وحده او المجموع على اختلاف الاقوال والاولى عندي ان الخبر هو الجواب
وكلمة من المتضمنة معنى الشرط انما وضعت لذوي العقول وهم الانسان والملك
والجن فلا يستعمل في البهائم والجماد نحو من تكرم اكرم فان المراد من من ههنا المكرم
ما كان من نوع الانسان فلا زمن نكب اركب وما لغيرهم اي لغير ذوي العقول نحو ما
تصنع ما اصنع والمعنى اي صنعة صنعتها المصنعة ليست من ذوي العقول وكلمة
اي اذا كانت شرطية اعم استعمالا من من وما فان اي استعملت في ذوي العقول
وغيرهم نحو ايا ما تضرب اضرب في ذوي العقول وايما تصنع اصنع في غير ذوي العقول
تتمة مهمة واعلم ان لهذه الكلمات معان اخر لا بجزم هذه الكلمات لا انها اي بانك كانت

بتلك المعاني الآخر اذ يخرج بها عن كونها كلم المجازات فلا تعمل عمل الجزم الذي هو مقتضى
الشرط ولهذا كان على المص ان لا يذكرها ولكنه ذكرها لتمام الكلام فقال فمتى
فتجيئ للاستفهام في الزمان فلا يكون بمعنى الشرط فلا يجزم نحو متى تقوم ومتى القتال
فمتى في المعنى مبتداء وما بعدها خبرها فيتم الفعلين اعني الفعل والاسم فتدخل على الفعل
نحو متى تقوم وعلى الاسم نحو متى القتال بخلاف ما اذا كانت بمعنى الشرط فلا بد ان
تدخل على الفعل وهذا ظاهر واين ايضا كذلك اي مثل متى يكون للاستفهام ولكنه لا
ستفهام المكان فيتم الاسم والفعل نحو اين تكون في الفعل واين زيد في الاسم وايان
مثل متى في استفهام الزمان ومنه قوله تعالى ايان يوم الدين والمعنى متى يوم الدين
واني قد يأتي للاستفهام المكان فيكون بمعنى متى وللاستفهام الحال فيكون بمعنى كيف
نحو اني زيد فان كان الغرض الاستفهام والاستفسار مكانه يكون بمعنى اين هو
اي في اي مكان هو وان كان الغرض استفهام حال زيد كان بمعنى كيف هو بمعنى اي حال هو
يعني اصحيح او سقيم وقد يكون عارية عن معنى الاستفهام فيكون بمعنى المكان فقط
نحو قوله تعالى نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم اني شئتم اي من اي مكان شئتم فلا دلالة
في هذه الآية على حرمة الجماع في الدبر بان لم يدل على جوازه فلا تفعل وقد
حققنا الامر في الآية في موضعها وهذا القدر كاف في هذا المقام وقد يكون بمعنى متى

الاستفهامية

الاستفهامية الاستفهام الزمان نحو اين القتال بمعنى متى القتال اي في اي القتال
ومهما للاستفهام الزمان مثل متى نحو مهما لي الليلة اي اي زمان لي الليلة وقد يكون
مهما بمعنى ما الموصولة او الموصوفة نحو مهما تذر من الهيئة المشروعة العقد اي ما تذره
على الهيئة المشروعة العقد وما اذا لم يكن للمجازات يكون لوجوه منها الاستفهام
ومنها الموصولة ومنها الموصوفة ومنها زائدة وما ذكرها المص ان كثيرا ما يقع زائدة
ومنه قوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فان ما فيه كما
يجوز ان يكون زيادة الابهام سنذكره المص كما في اعطيت زيدا كتابا ما والغرض
من ماح تاكيد الابهام المفهوم من النكرة لانك اذا قلت اعطيته كتابا
يمكن ان يخصص الكتاب بنوع من التخصيص واما اذا قلت كتابا ما فلا يمكن
التخصيص لان ما كلمة مامرحية في العموم فالمعنى اي كتاب كان فلذلك يجوز
ان يكون مزيدة للتاكيد كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم فائدة
جليلة اعلم ان كلمة ما وغيرها كثيرا ما يقع في القرآن زائدة وليس المراد
من الزائدة اللغو الضائع فان القرآن كله هدى وبيان بل المراد من الزائدة
في القرآن ما لم يستعمل في معناه الموضوع له في اللغة وانما زيد لافادة
التاكيد والوثوق والقوة فزيادة القرآن زيادة في الهدى غير

قادح فيه اذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة ما قد يكون للاستفهام نحو ما هذا
اى اى شئ هذا او موصوفة اى شئ فانه يجب صفتها نحو مررت بما معجب لك اى شئ
موصوف بانه معجب لك او يكون صفة لنكرة لتاكيد الابهام المفهوم من النكرة
كما ذكرناه آنفا ومنه نحو اضرب ضربا ما اى على اى نحو كان من الضرب وقد قلنا ان
فائدة ما ح زائدة الابهام حتى يستد عن النكرة طرق التقييد ولا يمكن ان يق
ان المراد الضرب لهذا النوع او بذلك هذا ثم اعلم ان بعضهم قال ما بعد النكرة
للتقليل اى ضربا قليلا ولا يخفى ان كثيرا ما يستعمل هذا المعنى ايضا وموصولة بمعنى الذى
ما بعدها صلتها نحو فيه ما فيه فما فيه بمعنى الذى والمعنى فيه الذى هو حاصل
فيه وفيه فيه ظرف مستقر وهو مع العامل فيه صلة ما وما مبتداء قدم خبره
وقد يقع ما تامة والمراد من التامة هيهنا ان لا يحتاج الى الصفة او الصلة وهى
ما الواقعة فى اول فعل التعجب وهو صفة ما اعمله نحو ما احسن زيدا على راى من قال
انها مبتداء وقد ذكرنا اعرابها وما فيها من الاختلاف والحاصل انها لو كانت
تامة يكون بمعنى شئ فقط فلا يحتاج الى الصفة بعدها ومنه قوله فنعما هى والمعنى
فنعم شيئا هى وهذه المذكورات كلها اسماء وقد تقع كلمة ما اذا كانت اسماء
واما اذا كانت حرفا فلها معان آخر نفصل بعضها منها الكافة ومنها النفى وغيرها

وكلمة اى

وكلمة اى مثل ما فى جميع هذه الامور الا فى التام فان اى لا يكون تامة بمعنى
شئ لانها من الاسماء اللازمة الاضافة فلا يقع مضافا الى المرء وهذا ينافى
فى التام بل قد يكون موصولة وما بعدها صلتها نحو اضرب ايهم خرج وقد يكون
استفهامية نحو اى الرجلين عندك وموصوفة نحو يا ايها الرجل وقد يكون صفة
نحو مررت برجل اى رجل اى رجل عظيم فنقلت اى هنا عن الاستفهامية الى الصفة
وايهم من بين سائر الموصولات لانها من الاسماء اللازمة الاضافة واما
اذا حذف صدر صلتها صارت مبنية لانها صارت ناقصة عن رتبتها فعادت
الى ما هو حقها من البناء كساير الموصولات ومنه قوله تعالى ثم لننزعن ايهم اشد
على الرحمن عتيا فايهم مبنى على الضم عند سيبويه لما قلناه منصوب المحل مفعول
لننزعن ولذلك قرئ منصوبا ايضا والتقدير ايهم هو اشد فحذف صدر صلته
وهو هو ثم اعلم ان ايهم فى الآية عند غير سيبويه من المعربات فوقفه على ان
يكون مبتداء استفهاميا وخبرها اشد والجملة محكية والتقدير لننزعن
من كل شيعة الطائفة الذين يقال فيهم ايهم اشد واختاره الخليل ولا
يخفى ما فيه من التكلف والتعسف وقال سيبويه ما لا اعتبار عليه وفى الآية
وجوه آخر وفيما كفاية للمستبصر ومن مثل اى فى جميع احوالها الا فى الصفة

ان من لا يجيء صفة بخلاف ما فانها قد تجيء صفة والحاصل ان عدم الصفة من احوال
التي تجري في كلمة من ايضا قال من تقع موصولة وموصوفة واستفهامية ولا تقع صفة
لان اصل من وضعت للموصوف في الاصل فاستعمالها في الصفة خلاف الاصل وبعبارة
اخرى اصل من وضعت للدلالة على الذات فاستعمالها في غيرها خلاف الوضع فالموصولة
نحو من يقصد منها اي الذي يقصد فيها والموصوفة نحو رب بكر منى اي رب شخص بكر مني
ويكر من صفتها والاستفهامية نحو من ابوك والى الاصل انما يجيء على وجوه خمسة
استفهامية وموصولة وموصوفة وصفة وتامة وتاتي على وجوه اربعة
بنقص التام وهي استفهامية وموصولة وموصوفة وصفة ومن ياتي على وجوه
ثلثة بنقص التام والصفة وهي استفهامية وموصولة وموصوفة له ومن
وما قد يتعاطيا المعنى يعني قد مر ان من في الاصل لذوي العقول وما لغير ذوي
العقول ولكن قد يعطي كل منهما معناه اخر فيكون ما لذوي العقول في موضع
من كقوله تعالى والسماء وما بنيها بناها والمراد فيه بالسماء ومن بناها والمراد به
الله تعالى وقال البيضاوي وغيره انما اختار ما دون من للدلالة معنى الوصفية كانه
قيل والشيء القادر الذي بناها ودل على وجوده وكمال قدرته بناؤها
وكذا الكلام في قوله والارض وما طحيها ونفس وما سويها وقيل ان ما مصدرية
والتقدير

والتقدير والسماء وبنائها والارض وطحائها والنفس وتسويتها ورده
البيضاوي وغيره بان خلوها عن الفاعل وتانيثها انه حينئذ يختل نظم قوله فالهمها
مع قوله تعالى فالهمها فجورها وتقويها الا ان تضمر في تلك الافعال اسم الله
للعلم به مدارها فيكون في علالها واوفق الحمل المصدرية اولى واوفى عندي
من الحمل على الموصولة وارتكاب اطلاق ما الموضوعة لغير ذوي العقول
على الله تعالى وهذا ما عندنا عن ذوي العقول واما ما في ذلك وجه اختيار
ما على من عرضه هنا الاشارة الى معنى الوصفية كانه قيل بالشيء القادر
الذي اذ تعليل عليل اذ ليت شعري من اين يفهم الوصفية المذكورة
من مجرد ما لانها اذا كانت موصولة كانت بمعنى الذي بناها واذا كانت
موصوفة كانت بمعنى الشيء الذي بناها او بمعنى وشخص بناها فمن اين يفهم
صفة القادرية فان قلت من كون ما صفة قلت فاين موصوفها هذا
مع ما عرفت من ان ما انما يكون صفة اذا وقعت بعد نكرة نحو اعطيت كتابا
ما وقوله تعالى مثلا ما بعوضة وليس في هذه الاية من الموصوف عين ولا
اثر فالحق انه كلام مختل النظام والحق ان في الايات مصدرية فان قلت
فما ذا فاعلها قلت الضمير الراجع الى الله تعالى فان قلت فكيف ينتظم مع قوله
نفس

فالهمها فجورها فلنكون المعطوف عليه وهو سويها ماضيا لفظا كان في انتظام الكلام
كما لا يخفى على اولي الافهام وقد سنح لي وجه اخبارها اذا كانت موصولة على وجه
موجه في هذا المقام نكتة خفية عن ذلك اقدام الافهام وقد يجيء من غير ذوي العقول
اي موضع ما نحو قوله تعالى ومنهم من يمشي على اربع فان الماشي على اربع انما هو من الحيوانات
كالفرس والبقر والغنم وهؤلاء لغير ذوي العقول وانما اختار من فيها على ما حتى ينتظم
الكلام مع قوله تعالى ومن يمشي على رجلين فان المفرد الكامل ممن يمشي على رجلين هو الانسان
وهو من ذوي العقول واما الجزم بكيفما واذ ما فشاذ اذ لم يجيء في كلامهم على وجه الاطراد
لعدم تضمنها معنى الشرط اما كيفما فلان كيف للحال فلما ادخلت ما عليها افادت عموم
الاحوال فاذا قلت كيفما اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ اقرأ انا
ايضا فهي بمعنى التحقق والشرط بمعنى الثابت وبينهما منافاة وكذا الحال في اذ كما في اذ لان
اذ للمضي فلا بد ان يتحقق الوقوع فاذا معلوم الزمان بخلاف ما بعد كلمة الشرط لانها
غير معلومة الوقوع وزمانها الاستقبال فبينهما تناقض ولهذا اشتد اعمال كيفما
واذ ما في لغة العرب ثم بين امرين احدهما لبيان كيفية حال كيف وثانيهما في بقية احوال
اذا فقال الاول كيف لاستفهام الحال اعني السؤال عن حال شيء ووصفه ولها احوال
ثلاثة فانها قد تقع حالا اذا كانت لاستفهام الحال الخارجي وقد تكون خبرا

عن المبتداء

عن المبتداء وذلك اذا كانت لاستفهام حال الشخص في ذاته وقد تكون مصدرا
فيكون في المعنى مفعولا مطلقا وذلك اذا كانت لاستفهام صفة فعله والحاصل
ان كيف سؤال عن الحال وحال الشخص اما ما له في حد ذاته مثل انه صحيح او سقيم
مسرور او مغموم فقير او غني واما من حيث فعله مثل انه ضارب او قائم او قاعد
او من حيث صفات فعله مثل ان سيره من البصرة الى الكوفة راكبا كان ام راجلا
فعلى الاول خبر وعلى الثاني مصدر وعلى الثالث حال مثال الحال نحو كيف ضربت راكبا
ام راجلا فيكون كيف بمعنى راكبا وراجلا فيكون حالا مثلهما ولكنها حال يجب تقدمها تها
على ذي الحال لصدارتها كما هو شان حروف الاستفهام لما في الاستفهام من معنى
الانشاء واما مثال الخبر نحو كيف انت المعنى على اي حال انت اي صحيح ام سقيم فيكون
خبرا مقدما على المبتدا لما مر واما مثال المصدر نحو كيف قرأت سرا ام جهرا اي قراءة
سر او قراءة جهر اذ قوله كيف بمعنى سرا وجهرا وهما مصدران فكيف
في المثال مصدر مقدم على فعله الثاني من التنبيهين ان كلمة اذا وضعت ظرفا
للمضي ويتضمن معنى الشرط في الجملة لانها تدل على ترتيب مضمون جملة اخرى
ولكن هذا الترتيب في الزمان الماضي ولتضمنها معنى الشرط في الجملة غير بعيدها
الفعل غالبا كما يقع الفعل بعد كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذا رأوا تجارة او لهوا

المضمّن اليها فاذا على هذا يكون ظرفا وعاملها الجزاء والمعنى انفضّوا الى التجارة
وقت رؤيتهم تجارة كما قلناه سابقا قد يكون للحال يعني منصوب المحل والعامل فيه
متعلق القسم اعني اقسم قال ره في شرح القواعد المضاف اليها على الحالية وذلك
اذا وقعت بعد الحرف القسم نحو والليل اذا يغشى والمعنى اقسم بالليل وقت الغشي فان قلت
ما الفرق بين هذا القسم وهو كونها يغشى حالا وبين القسم الاول وهو كونها للشرط
مع انك عرفت اذا في كلا الحالين ظرف بمعنى الوقت قلت الفرق ان اذا في القسم
الاول وان كانت بمعنى الوقت ولكنها كانت متضمنة بمعنى الشرط ايضا ولهذا كانت
ترد بعدها جملتين شرطا وجزاء بما واذا كانت للحال لم يكن الا مجرد الظرفية
بدون معنى الشرط فان قلت من اين علمنا ان اذا في هذه الآية ليست للشرط
بل هي للحال قلت لانه لو كانت للشرط لاحتاجنا الى جواب ولا جواب الا فعل القسم
وفعل القسم انشاء والانشاء لا يقع جوابا والا لزم فساد المعنى لانه ح يصير القسم
مقيّدا المعنى وقت الغشي اقسم بالليل وليس المراد ذلك فتامل فان القسم انما يكون
مطلقا فلا يجوز ان يكون للشرط فيجب ان يكون في موضع الحال من الليل والعامل
في الحال فعل القسم فاستقام المعنى واورد عليه انه ح يلزم ايضا تقييد القسم
فانك اذا قلت جاء زيد راكبا كان المجيء مقيدا بالحال الركوب فيلزم

التقييد

التقييد في صورة الحال وهل هو الا كرّ على ما فرّ رضا مصروفا الى ما كان معطوفا
عنه فالاولى ان يكون اذا بدلا من الليل والمعنى اقسم بالليل وقت غشيانه
فيستقيم المعنى بلا محذور واذا عرفت ان هذا المثال ليس للحال فالصواب في التمثال
ان يمثل بقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون لانّ اذا ههنا لا يمكن
ان يكون شرطية اذ لو كان شرطية لوجب وقوع الفاء للجزاء فيقال فهم ينتصرون
لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يكون بالفاء واذا لم يكن شرطا فيكون
للحال وهي اي كلمة اذا سواء كانت للشرط او للحال ايضا فالجملة لما عرفت من انها
مضيفة لزمان نسبة والنسبة لا يكون الا في الجملة سواء كانت الجملة جملة
فعلية او اسمية اذا وقعت بعدها الاسمية يكون اذا للمفاجأة مجردة عن
معنى الشرطية والظرفية المحضة وح تقع بعدها المبتدأ والخبر فرقا بينها
وبين الشرطية نحو خرجت فاذا زيد قائم ونحو قولهم خرجت فاذا السبع بالباب فقد
يحذف الخبر اعتمادا على القرينة لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود فعند
حذف الخبر يحتاج الى انضمام قرينة دالة على نوع خصوصية من الحضور او وقف
او غيرها فالخبر في هذا المثال واقف والمعنى فاذا السبع واقف بالباب فقيل
اذا في صورة المفاجأة ظرف زمان وقيل ظرف مكان في الجملة منصوب المحل

على الظرفية او على ان يكون مفعولا وناصبه اي ناصب ظرفا اذا معنى فاجابت المهموم
من الهموم بكلام اي من نحو كلمة اذا المفاجاة فالامام الحديثي انه مفعول به
لفاجات المهموم لا ظرف له وقال بعضهم انه مفعول فيه لا مفعول به والتقدير وجدت
فاجات مكان ووقت الشبع دون زمانه قال ابن الحاجب ان هذا العامل لا يظهر
وانما استغنوا عن اظهاره لقوة ما في كلمة اذا من الدلالة على المفاجاة فان قلت
لم لا يجوز ان يكون العامل هو جئت المذكور قلت لو كان العامل جئت لزم
الفساد والفصل بين العامل ومعموله بالفاء نعم قد يكون الفاء الفاصل للعطف
وللسببية فان الشبع مسببة عن الخروج وكلاهما متعذر في هذا الباب النوع الثالث
عشر من العوامل السماعية اسماء النكرات تنصب النكرات على التمييز لان اسماء موضوعة
لمعان مبهمة فيجب تمييزها لرفع الابهام والتمييز انما يجب نصبه كما ستعرف انشاء الله تعالى
وهي اي هذه الاسماء المسماة باسماء النكرات اربعة الاول كم والثاني كاين
والثالث كذا اذا كان بمعنى العدد والرابع بعض اسماء العدد وهو ما فوق العشرة
الى التسعين فان مميزه منصوب مفرد كما ستسمع ان شاء الله تعالى فكم تقع في الكلام
على وجهين استفهامية وخبرية فان كم قد تستعمل بمعنى همزة الاستفهام نحو كم
من رجل ضربت وقد لا تتضمن معنى الاستفهام فتكون للاخبار بلا استفهام

فهم

نحو كم من قرية اهلكناها اذا الغرض منه الاخبار عن القرية المهلكة والاستفهام به
تنصب التمييز كما هو مقتضاه سواء كان متصلا بلا فصل بين كم وغيره ومعه اي مع الفصل
ويجب ان يعلم اولا ان لكم سواء كانت استفهامية او خبرية صدر الكلام اما الاستفهامية منه
فلتضمنها معنى الاستفهام الذي له صدر الكلام واما الخبرية فلتضمنها معنى
الانشاء كما ان رب لما تضمنت معنى الانشاء في التقليل وجب لها صدر الكلام واذا عرف
ان لها صدر الكلام فاعلم انه قد لا يفصل بين كم وتمييزها نحو كم رجلا في الدار
وقد يفصل بينهما نحو كم في الدار رجلا وعلى التقديرين ينصب التمييز فكم في المثال
مرفوع مبتدا وفي الدار ظرف مستقر خبرها ورجلا منصوب على التمييز ويجب ان يعلم
ثانيا ان مميز كم قد يكون منصوبا وذلك اذا كان بعد كم فعلا عاملا فيها
ومنه المثال المذكور فان المعنى كم حصل في الدار رجلا فيكون منصوبا على حسب
العوامل فقد يكون مفعولا نحو كم رجلا ضربت والمعنى عشرين رجلا ضربت
وقد يكون مصدرا نحو كم ضربة ضربت والمعنى هل كثيرا من الضرب ضربت وقد يكون
مفعولا فيه نحو كم يوما ضربت والمعنى هل كثيرا من اليوم ضربت وجوز بعضهم
في هذه الامثلة الثلاث كم رجل ضربت بالجر باعتبار دخول من على التمييز
وجوز ايضا ان يرفع التمييز في كم رجل ضربت ليكون من باب الاضمار بشريطة

النقير نكون رجلا مرفوعا بالابتداء ومن بنجر الله فو حل من بن يكون في المعنى رجل
ضربته وهذا اختلاف احوال التمييز الواقع بعد كم وان كان النصب اولى وهذا كله
اذا كان بدون احرف الجر وقد تدخل على كم حرف الجر ومع حرف الجر تنصب التمييز
الاصل وتجر بجر ف الجر والجر ههنا اولى لعدم جواز ابطال عمل الجار نحو بكم درهما
على النصب وبكم درهم اشتريت على الجر اجراء لكم ومميزها منزلة كلمة واحدة وقيل
ان التمييز مجرور بمن المقدرة للتبيين والمعنى بكم من درهم وقيل مجرور باضافة
كم اليه هذا لما كم الاستفهامية واما الخبرية والفرق بينهما ان الاستفهامية
لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم كما هو شان الاستفهام وكم
الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب مبهما وربما في المتكلم كذلك لاستدعاء المتكلم من
المخاطب الجواب لانه مخبر وفي الاولى مستخبر واما المعدود وهو الرجل مجهول في كليهما
فلهذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولهذا لا يحذف التمييز الا لقرينة لكونه
عمدة واذا عرفت الفرق فاعلم ان هي اي الخبرية موضوعة كما ان رب للتقليل وقع
الفصل بين كم ومميزها بالجملة نصب التمييز وجوبا لعدم امكان اعتبار الاضافة
مع الفصل بالجملة نحو كم نالني منهم فضلا فضلا منصوب على التمييز للفصل بينه
وبين كم بجملة نالني ومع الفصل بينهما بالظرف وشبهه تنصب على المختار مراعاة

لحق الفاصلة

لحق الفاصلة وقيل بجر لعدم اعتبار بالظرف لعدم استقلاله بالفعل فوجوده
كعدمه فيضاف كم الى التمييز فيصير مجرورا ولكنهم اختاروا النصب لمراعاة الفاصلة
نحو كم عندك رجلا مثال الفصل بالظرف وكم في الدار رجلا مثال الفصل لشبه
الظرف وبدونه اي بدون الفصل مطلقا تجر التمييز نظرا الى العادة [illegible]
كم اليه حملا لكم الخبرية على رب حمل النقيض على النقيض لان رب للتقليل وكم للتكثير
او حمل النظير على النظير لكون كل منهما للخبرية وللافادة الابهام والشمول فكما جر رب
جر بكم ايضا نحو كم رجل كريم لقيته وهذا على لغة اهل الحجاز وقد قيل ان التمييز
مجرور بمن المقدرة والمعنى من رجل وبنو تميم ينصبون التمييز بها اي بكم الخبرية بدون
الفصل ايضا فيقولون كم رجلا كريما لقيته حملا للخبرية على الاستفهامية وتمييز
كم الاستفهامية مفرد ابدا لان كم الاستفهامية مقدرة بالعدد كما عرفت والعدد
لما اقترن بهمزة الاستفهام شابهت العدد المركب فافرد تمييزها ونصب كتمييزه
واما تمييز كم الخبرية فهو مفرد ويجمع على حسب ما اخبر عنه فان كان مفردا فمفرد وان كان
مثنى يثنى وان كان مجموعا يجمع كم رجلا ورجلا وقد يحذف التمييز عن المميز
للبيان فيهما اي في الاستفهامية والخبرية ولكن حذف من تمييز الخبرية اكثر استعمالا
استعمالا وذلك لان قولنا كم رجل عندي جواب لمن قال لا رجل عندك
وهذا الكلام مفيد بمن حرف للمنصوب بلاء التي لنفي الجنس فناسب ان يدخل من في

الجواب المشبهة على انها مقدرة في السؤال واما نزل من في الاستفهامية
بفعلها على اختها نحو منكم رجل ضربته في الاستفهامية ونحو قوله تعالى كم من قرية اهلـ
اهلكناها في الخبرية ويجب ان يعلم انه اذا وقع الفصل بين كم الخبرية ومميزها
بفعل متعد ويجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل المتعدي
نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية وقد يحذف المميز
في الاستفهامية والخبرية اذا دلت عليه قرينة نحو كم مالك في الاستفهامية والتقدير
كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن كمية ديناره
او درهمه وكم ضربت والتقدير كم مرة ضربت في الاستفهامية اذ الاستخبار انما هو بالنسبة
الى مرات ضربك والتقدير كم مرة ضربت في الخبرية اذ الاخبار انما هو بالنسبة
الى مرات ضربك وكاين لكم الخبرية لوجوه الاول في كونهما موضوعين للخبر في التكثير
بلا استفهام والثاني في دخول كلمة من البيانية على مميزها اي على كل مميز كم الخبرية
والثالث في ان كاين تصدر اي يقع في صدر الكلام مثل كم لكونها للانشاء التكثير
مثلها او للانشاء لتقتضي الصدارة والرابع ان كاين تنصب التمييز غالبا لانهم شبهوا
نون آخره بالتنوين فكما ان التنوين يمنع من الاضافة فكذلك ذلك النون ولهذا لم
يجوزوا اضافة كاين الى ما بعده نحو كاين رجلا عندي بالنصب وبمن وقوله تعالى

كاين

كاين من قرية اهلكناها مثال الجر بمن البيانية ومعناها كم من قرية وفيها اي في
كاين خمس لغات كاين بالنون كاي بالكاف اي على وزن اتى اي منونا مع الكاف في
اولها وكاءٍ بالياء بدون النون كراءٍ اسم فاعل من راى يرى وكاءٍ بالهمزة بعد
النون والياء كجاءٍ على وزن جاءٍ اسم فاعل من جاء يجيء وكاءٍ بالهمزة بدون
الياء والنون كيءٍ على وزن شيء وكاءٍ بدون الالف المتوسط مع الهمزة بدون الياء
كيدٍ اي على وزن يد وافصح اللغات واشهرها اللغة الاولى واما كذا فوضعت
لمطلق العدد وهي مبنية لان اصلها ذا فادخلت عليها الكاف واسم الاشارة
من المبنيات كما انهم جعلوا كم الاستفهامية من المبنيات لتضمنها معنى الاستفهام
ثم حملوا عليها كم الخبرية وكاين ايضا من المبنيات فهذا ثم اعلم ان كذا كناية
عن العدد مطلقا وهي تنصب التمييز غالبا لانهم جعلوا ذا بمنزلة المجرور بالكاف
في كذا فامتنع اعتبار اضافته مرة اخرى كما في قولهم ملاء علا نحو عندي كذا
درهما اي عشرة دراهم او اقل والمشهور ان كذا انما يستعمل في العدد المتوسط
اعني فيما زاد على العشرة ونقص عن المائة وعلل بانه لو كان كناية عن اقل الاعداد
وعن اكثرها لزم الترجيح بلا مرجح فجعل كناية عن المتوسط لان خير الامور
اوسطها ولهذا تميز منصوبا مفردا دائما والاولى انه كناية لمطلق العدد

كما قاله المقدرات وحينئذ يكون تمييزه منصوبا اما ههنا من عدم جواز اعتبار الاضافة فيه
كذا اي ما بعده وقد يجر التمييز بالاضافة اي باضافة كذا اليه نحو عندي كذا درهم وقد
يرفع ما بعده اعني المميز فقيل انه مرفوع على البدلية وقيل مرفوع بالابتداء وما قبله
خبره نحو له عندي كذا درهم فدرهم على الثاني مبتدأ وعندي خبر مقدم والجملة
خبر لكذا وعلى الاول وهو ان يكون كذا مبتدأ ودرهم بدلا عنه او عطف بيان له وعندي
خبر مقدم وقد يكون كذا كناية عن غير العدد بقرينة المقام نحو خرجت يوم كذا
اي لفظ كذا على هذا مضاف اليه لليوم فلا يحتاج الى التمييز واما العدد الذي ينصب اسماء
على التمييز فهو من احد عشر الى تسع وتسعين ومنه قوله تعالى رأيت احد عشر كوكبا ونحو قوله تعالى ان
له تسع وتسعون نعجة وستسمع حقيقة الحال فيما سيتلى عليك من المقال تنبيه ان العدد
ما وضع لافادة كمية احاد الاشياء فعلى هذا التعريف يكون الواحد والاثنان داخلين
في الاعداد لانهما من اسماء العدد عند النحويين وان لم يكن من العدد عند الحساب ووجه
كونهما من العدد انه لو قيل كم عندك يصح ان تقول واحد اثنان فهما مما يفيدان
الكمية كما ذكرنا في تعريف العدد ولهذا صرح النحاة بدخول الواحد والاثنين في العدد
فقالوا اصول العدد اثنتا عشرة كلمة يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد
اثنتا عشرة كلمة وهي من الواحد الى العشرة والمائة والالف ويتولد منها

الاعداد

الاعداد الغير المتناهية بمعنى لا تنتهي الى حد لا يبقى عدد بل كل عدد يمكن وضع
عدد آخر فوقه والتولد قد يكون بالتثنية نحو مائتين وألفين وقد يكون بالجمع نحو
مائة والوف واما بالعطف نحو احد وعشرين او بالتركيب نحو احد عشر واذا عرفت
هذا فاعلم انك اذا اردت التنصيص والتصريح على كمية شيء بيانا عدد فلك ان تقول
في الرجل الواحد واحد ولك ان تقول رجل بدون ذكر المعدود ولك في عدد الرجلين
لك ان تقول رجلان ولك ان تقول اثنان يعني يمكن الاكتفاء بذكر العدد
ويمكن الاستغناء عنه بذكر المعدود ولا يجوزون والفارق في ذلك انهم في
المحاورات يريدون بيان العدد والمعدود جميعا فلو قيل ثلاثة لا يعلم انها من
الرجال او من الفرس او غيرهما ولو قيل عندي رجال لا يعلم انها ثلاثة او اربعة
فوجب الجمع بين العدد والمعدود فقالوا ثلاثة رجال ولما كان قولك رجل ورجلان
يغني عن المعينين معا لان رجلا كما يدل على الحقيقة يدل على انه واحد وكذا رجلان
كما يدل على الحقيقة كذلك يدل على العدد فلو ذكر العدد كان لغوا فانما نقول رجل
ورجلان استغناء بهما عن ذكر العدد واما اذا قلت واحد واثنان فيجب هناك
من قرينة خارجية دالة على جنس المعدود وهذا حال الواحد والاثنين من الاعداد
ثم ان اردت بيان كمية الاعداد الباقية فلا بد ان تأتي بالعدد ومميزه

والواو بمعنى مع اي مع التمييز لما عرف ولما كانت مراتب العدد مختلفة في التمييز اراد المصنف ان
يشير اليها بالنظم تسهيلا للاطفال على ما نظمت به النظم هذا فقال ثمانا بعد ما جاوزت
الاثنين بمجموع ومجرور فميز وقوله ثمانا مفعول ميز وبعد المضاف اليه صفة للثمان
واما مصدرية وجملة جاوزت بتاويل المصدر ليكون مضافا اليه بكلمة بعد
وقوله بمجموع ومجرور ايضا متعلق بقوله فميز والفاء في قوله فميز فاء الجزاء لما في ما
المصدرية الموصولة من معنى الشرط والماضي في تقدم ما حيز الفاء عليها لضرورة
الشعر والمعنى فميز ثماني كلمات بعد بحثا وذلك عن الواحد والاثنين بالمجموع والمجرور
يعني انك قد عرفت حال الواحد والاثنين فانت اذا جاوزت الاثنين
فالكلمات الثمان الواقعة بعدهما وهي الثلاثة والاربعة والخمسة
والستة والثمانية والسبعة والعشرة لا بد ان تكون تمييزها جمعا ومجرورا
وانما اوجبوا الجمع في تمييزها لما في معنى الاعداد المذكورة من الجمعية فيطابق
العدد والمعدود واما جر التمييز فلاضافة الاعداد اليه لعدم المانع
من الاضافة والجمع المذكور في تمييزها قد يكون جمعا حقيقيا نحو ثلاثة رجال
وقد يكون اسم جمع نحو ثلاثة رهط والاكثر في الجمع الواقع تمييزا لها جمع القلة
نحو ثلاثة رجال وقد يقع الكثرة ايضا ولذلك لا يحتم لا بد من استعمال

كل

كل من جمعي القلة في مقام صاحبه وبعد ما ذكر حال الثلاثة الى العشرة
اذا كانت مفردة اراد ان يذكر حالها اذا كانت مركبة مع مائة فقال ما كان
منها قد اضيف الى المائة فرد هنا ميز هذا استثناء مضمون البيت الاول والمعنى
ميز ثلاثة الى عشرة بالمجموع والمجرور الا اذا اضيفت هذه الاعداد الثمانية الى
المائة فقلت ثلثمائة والى تسعمائة فانه حينئذ يجب ان يكون تمييزها مفردا
نحو ثلثمائة وخمسمائة وكذا يقال ثلث مائة وخمسمائة وان كان القياس
اتيان المائة بالجمع كما في ثلاثة الاف واربعة فانما فعلوا ذلك لكراهة
تكرار معنى التانيث في المائة لانك اذا قلت ثلثمائة فقد جمعت تانيثين
لفظيين احدهما في الثلاثة والآخر في المائة وتانيثا معنويا وهو معنى
الجمع فيجتمع تانيثات بخلاف ثلاثة رجال وثلاثة آلاف اذ فيهما تانيثان
احدهما في ثلاثة والآخر في معنى الجمعية واما الرجل والالف فمذكر ولهذا
جوزوا ان يقال ثلاثة آلاف بحذف مائة بل يقولون ثلاثمائة مائة الى تسع
مائة بالافراد واذا عرفت هذا علمت ان اعداد اداة الاستثناء وما موصولة
ولتضمنها معنى الشرط ادخل الفاء في قوله فهو ميز كما في قوله وما بكم من
نعمة فمن الله ومن لتبيين ما في كلمة ما من الابهام وميز منها راجع

الى الالفاظ الثمانية المذكورة في البيت السابق والضمير في اضيف وكان راجع
الى ما فالتذكير باعتبار لفظ ما والتأنيث باعتبار المعنى لان المراد من كلمة
ما هو الالفاظ الثمانية وقوله هو مميز مبتدأ وخبر والعائد في الخبر محذوف
والتقدير هو مميزه واذ عرفت طريقة تمييز الثلثة الى العشرة اراد ان يشير
الى تمييزها في العشرة اعني احد عشر الى تسع وتسعين فقال وما بعشر قد ركب فردا انصب
لنحو ولتسعين المميز واصل المعنى انصب المميز فيما تعدده الى تسع وتسعين حال كونه
فردا ومن هذه العبارة يعلم تركيب هذا البيت وحاصل معناه ان المميز في العدد
الواقع بعد عشرة اعني احد عشر الى تسع وتسعين يكون منصوبا ومفردا اما وجه نصبه
في العقود اعني عشرين وثلثين الى التسعين لتعذر الاضافة اذ لا تعد
مضافة لا يجب حذف النون ولا ابقاءها لانك اذا حذفت النون فقد حذفت
حرفا اصليا وليست نون الجمع حتى يحذف وللزوم الالتباس في عشري بعض ان
ولو ابقيت لزم على الظاهر خلاف القاعدة لان نونها في صورة نون الجمع ولما
تعذرت الاضافة وجب النصب واما وجه نصبه في المركبات نحو احد
عشر لكراهة ان يصير ثلثة كلمات في كلمة واحدة واما وجه كونه مفردا
ما الحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع زيادة فيها افادة اعلم انه قد ورد

في القرآن

في القرآن المجيد وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فورد نوع التمييز بلفظ
الجمع واشكل الامر على الناظرين فقال ابن الحاجب ان قوله تعالى اسباطا بدل
من اثنتي عشرة والمعنى وقطعناهم اسباطا وقال صاحب الكشاف المراد وقطعناهم
اثنتي عشرة قبيلة اسباطا مفردة لا اسباط واحدة فوقع اسباطا
موقع سبط للاشارة الى تعدد الاسباط وقال ابن مالك ان مقتضى
قول الكشاف انه يجوز ان يقال رأيت احد عشر انعاما اذا اريد احدى عشرة
جملة كل واحد منها انعام ولا بأس بذلك ان ساعده الاستعمال لكن
قوله كل قبيلة اسباط لا سبط مخالف لما قاله اهل اللغة من ان السبط
في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة من العرب وعلى هذا يكون معنى الاية
وقطعناهم اثنتي عشرة قبائل فالاسباط واقع موضع القبائل لا موقع قبيلة
فلا يصح كونها تمييزا فالتمييز محذوف انتهى كلام ابن مالك وقال الامام الحديثي
ومن ائمة اللغة الظاهر ان الزمخشري اعرف باللغة هذا مع ما قيل
فيه ان البلية اولى فلا تغفل ولما فرغ المص من بيان تمييزها بين
العشرة والمائة اراد بيان تمييز المائة الى آخر الاعداد فقال ولما جاز من تسع
وتسعين عندي واقر انه ميز وقوله تمييز مضاف عن باب التفعيل وعدده -

مراعاة القوافي فان القافية هي الراء المكسورة ما قبلها وهو صفة لقوله
فردا والعائد في جملة الصفة محذوف اي تميزه اي مفرد الجملة تميزا او فردا
مفعول لقوله جر وجر جزاء لما فيهما من معنى الشرط وتطبيق المعنى لما جاوزت
من تسع وتسعين فجر عند ذلك التجاوز مفرد الجملة تميزا وقد وصل الينا
بعض المعاصرين في توجيه قوله تميز وجوها خالية عن وجه التميز وفيما
ذكرنا كفاية لاولي الالباب المتميز والحمد لله الحكيم العليم العزيز واذا عرفت معنى
البيت فاعلم ان المراد ان تميز المائة فما فوقها مفرد ومجرور اما كونه مجرورا
فلانها نهاية العدد اليه اذ لا مانع من الاضافة واما وجه كونه مفردا
فلانه لما كانت المائة والالف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون
تميزها على طبق تميز الاحاد ولكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد
والمائة والالف في جانب الكثرة من الاعداد اختير في تميز المائة والالف
المفرد الدال على القلة وفي تميز الاحاد الجمع الموضوع للكثرة رعاية
للتعادل وبعبارة اخرى انما افرد التميز لانهم كرهوا ان يأتوا بالجمع لئلا
ينضم الثقل اللفظي الى الثقل المعنوي فاتوا بالافراد لكونه
اخف افادة لزيادة اعلم انه قال ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين وكان القياس

ثلثمائة

ثلثمائة سنة كما عرفت فاشكل الامر على الذين هم اولوا الامر في علم اللغة والتفسير فقرأ
حمزة والكسائي بالاضافة ليكون سنين تميزا ووضع الجمع في مقام الواحد
لنكتة وهي اشارة الى ان المفرد وهو السنة محذوف فكان الجمع عابرا لنا
حذف من تلفظ دون الباقين ثلثمائة بالتنوين وهو المشهور وعلى ان يكون
سنين بدلا من ثلثمائة والمعنى لبثوا في كهفهم سنين وهو المختار وعليه ابن
الحاجب هذا حال تميز الاعداد واما كيفية تذكير الاعداد وتانيثها فعلى ما نظمت
اليه لما في اسماء العدد من المخالفة لسائر الاسماء في التذكير والتانيث
لان منها ما يذكر للمؤنث ويؤنث للمذكر وانما نظمته لتسهيل الضبط وتحصيل
للربط النظم هنا في ثلث وسبعة بعده ذكر وانث بعكس ما اشتهر الالف
في قوله ما اشتهر الف الاشباع وتطبيق البيت بحيث يعلم منه الترتيب ويفهم
منه التركيب ان المعنى ذكر وانث في كلمة ثلثة وسبعة كلمات بعدها اعني
الاربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية والتسعة والعشرة
بعكس ما اشتهر في سائر الاسماء بين العرب العرباء يعني ان المشهور في سائر
الاسماء ان يأتي للمذكر بالمذكر وللمؤنث بالمؤنث نحو رجل وامرأة وفي هذه
الاسماء الامر بالعكس فيؤنث للمذكر نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال مع

تاء التأنيث ويذكر للمؤنث من ثلث نسوة بدون التاء الى عشرة نسوة وذكروا له
وجهين الاول الاهم كره الجمع بين علامتي التأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو ثلثة نسوة فذكر في المؤنث ثم انث في المذكر للفرق بينهما الثاني لان
المعدود المذكر صعبا فيكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعدده واذا الحقت
بالمذكر لم تلحق المؤنث للفرق بينهما وانما لم يعكس ليكون المذكر اسبق فاحتج
الى تانيثه او ياء زائدة وهذا الوجه اولى من الاول لان كراهة الجمع
بين علامتي التأنيث منقوضة بقولهم ثلث عشرة امراة وبقولهم مائة امراة
وقد يجاب عن النقض الاول بان المذكورة اجتماعهما فيما هو كالكلمة
الواحدة كثلثة امراة فان المضاف والمضاف اليه في حكم الكلمة الواحدة
والاضافة في ثلثة عشر امراة فلكراهة في اجتماع علامتي التأنيث فيها
وعن النقض الثاني بان التاء في مائة عوض عن اللام فيمتنع حذفها ولا
مانع من اجتماع العلامتين عند وجود المانع من الحذف ثم قال البيان
الا الاحد والاثنين في التذكير والتأنيث وفي الاثنين قبلها وكذا اسمهما
هذا قياس [illegible] تطبيق الشرع [illegible] ان يقال جرى هاهنا القياس
المشهور وهو التذكير للمذكر والتأنيث للمؤنث في الاثنين اللذين قبل

الاعداد

١٢١

الاعداد الثمانية وهو الواحد والاثنين وكذا الاثنين الواقعين بعد الاعداد
الثمانية وهما الواحد والاثنان المركبين مع العشرة في احد عشر واثني
عشر فيقال احد واثنان في المذكر وواحدة واثنتان او ثنتان في
المؤنث وكذا احد عشر واثنا عشر فيقال احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا
في المذكر واحدى عشرة امراة واثنتا عشرة امراة في المؤنث وذلك
لانهم راعوا في الواحد والاثنين في حال الاعداد ما هو القياس في الاسم
من التذكير للمذكر والتأنيث للمؤنث لعدم الباعث على مخالفة القياس
فيهما ثم راعوا حالهما في الافراد في صورة التركيب مع العشرة ايضا لعدم
الفرق بينهما في الافراد والتركيب الا انهم غيروا الواحد والواحدة
الى احد واحدى للاختصار والتخفيف واما تانيث الجزء الثاني وهو العشرة
في المؤنث وتذكيره في المذكر فالجملة على اصالته يعني انه لا تلحق التاء
بعشرة في ثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا فلذلك لم تلحق التاء
بالعشرة في احد عشر واثني عشر رجلا ليكون مطابقا لاخواتها لانها
باب واحد فكرهوا المخالفة فيه واما وجه عدم الحاق التاء بجزئها
فشرفناه [illegible] لا باس بالعلامة ان يعلم الاثنين سواء كان مفردا

او مركبا معربا باعراب التثنية بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا وهذا
ظ نحو ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في حالة الرفع وقطعناهم
منهم اثنتي عشرة اسباطا في حالة النصب وهذه جملة معترضة في هذا المقام
هذا ثم اعلم انه لما كان فرق بين العشرة واخواتها السبعة بعد التركيب اشار
الى الفرق بقوله كل تلك الثمان التركيبا لهذا العشرة ما سطرا يعني جرى في
كل تلك الاعداد الثمانية الاتي العشرة في حال التركيب ما اي القاعدة التي
استطرت فيها في حالة الافراد والحاصل انه اذا كان ركب كل واحد
من الثلثة الى التسعة مع العشرة فتذكر للمؤنث وتؤنث للمذكر كحالة
افرادها اذ لا باعث للمخالفة حال التركيب فيهما مع حالة الافراد واما
حكم العشر المستثنى فهو كما قال واد في العشر عكس ما معه وارد فعل امر من
الادارة يعني عامل مع العشرة وهو الجزء الثاني من المركب في ثلثة عشر عكس
الجزء الذي معه اعني الجزء الاول من المركب وهو ثلثة الى التسعة فيذكر
العشرة في المذكر ويؤنث في المؤنث على القياس المشهور وتحصل
الكلام ان في هذه المرتبة من مركبات العدد وهو ثلثة عشر الى التسعة
عشر فيه الحق التاء بالجزء الاول وطرح من الثاني في المذكر وبالعكس
للمؤنث

للمؤنث وقالوا ثلثة عشر رجلا الى التسعة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة
الى التسع عشرة امرأة اما وجه خلاف القياس في جزء الاول فلما عرفت من
اعتبار المطابقة بين حالتي الافراد والتركيب واما وجه مراعاة القياس
في الجزء الثاني فلانهم كرهوا اجتماع التانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة
في المذكر في ثلثة عشر رجلا فحذفوا التاء في المذكر ثم اوجبوا اثباته
في المؤنث على ما هو القياس لانتفاء المانع ههنا وهو عدم الفرق بين
المذكر والمؤنث لحصول الفرق ههنا بكلمة ثلث في ثلث عشرة
امرأة ويجب ان يعلم ههنا ان الشين في العشرة ساكنة في لغة اهل
الحجاز وقد قرئ قوله تعالى اثنتا عشرة اسباطا مكسورة في لغة بني تميم
وفي ساير اللغات مفتوحة فكان الحجازي والتميمي لما كرهوا توالي اربع فتحات
في كلمة واحدة مع الامتزاج بما فيه فتحة عدلوا من الفتحة الى السكون
او الكسرة ويجب ان يعلم ان توالي الفتحات انما يلزم في العشرة اذا كانت
بالتاء لا بدونها اذا امتزجت بما فيه فتحة دون غيره ثم اراد ان يشير
الى ما فوق الاعداد المذكورة فقال تسوى كلها الشوى ترى قوله سوى بمعنى
غير مضاف الى كلها والجار متعلق بقوله ترى والسواء مصدر بمعنى الثابت ا

ومعنى قوله ترى ولمعنى ترى المساواة بين المذكر والمؤنث في غير جميع هذه
الاعداد المذكورة المفردة والمركبة يعني كل عدد يكون بعد تمام عشرة
فمنها احدها العقود وهي من عشرين الى تسعين والآخر المائة والالف الى
الآخر الاعداد ولهما حالتان الافراد نحو عشرون رجلا ومائة رجل
والآخر التركيب مع الافراد نحو ثلثة وعشرون رجلا وثلثمائة رجل
والعقود سواء كانت مفردة او مركبة فانه في المذكر والمؤنث بلفظ واحد
وكذا المائة والالف اما العقود فلوجود المانع من لحوق التاء اذ التأنيث هو الواو
والنون لانهما ليستا من اصل الكلمة فانها علامة الجمع لا تلحق بالنون لانها ليست آخر الكلمة
ولا يجوز حذف النون هذه ليس كنون مسلمين حتى يجوز حذفها ولهذا يقولون
عشرون رجلا وعشرون امرأة بلفظ واحد واما وجه المساواة في المائة فلانهم
لم يجدوا التاء من المائة المذكر لما عرف من التاء فيها عوض للمحذوف فقالوا
مائة رجل ومائة امرأة بلفظ واحد واما وجه المساواة في الالف فلانهم
كرهوا ان يأتوا بالتاء فيه للمؤنث لئلا يثقل لفظه استثقالا له فقالوا
الف رجل والف امرأة على نحو واحد زوائد فيها فائدة الاولى انك بعد ما علمت
حال العقود والمائة والالف علم ان الآحاد المضمومة الى العقود والمائة

والالف

والالف تؤتى على هذا القياس كما كانت قبل النظم وهذا الحكم في الحقيقة مندرج
في البيت الآن حيث قال كل ذلك ثابت في التركيب اي سواء ركبت الآحاد بالعشرة
او بما فوقها ولهذا يقال ثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة وهكذا
الى ثلثمائة امرأة الثانية ان التركيب مع العشرة بدون العطف وكذا
مع المائة والالف واما التركيب مع العقود فلا يكون الا بالعطف نحو احد
عشر وثلثة عشر وثلثمائة وثلثة آلاف بدون العطف وثلث وعشرون
وخمسة واربعون وتسع وتسعون بالعطف وانما اتوا بالواو في عشرين واخواتها
لان الواو والياء فيها علامة الاعراب والتركيب موجب للبناء والجمع بينهما متعذر
فلوجود المانع من التركيب اتوا بالعطف واما في العشرة والمائة والالف فلعدم
وجود المانع من التركيب اعتبروا التركيب لانه هو الاصل في جمع الآحاد معها
ولهذا يقال له التركيب المزجي عند بعض وقالوا انه من المبنيات لتضمنه حرف العطف
فان المعنى ثلثة وعشرة مثل ثلثة وعشرين والثالث انهم قالوا ثماني عشرة بفتح
الياء على ما هو القياس لان الياء قبلها كسرة فوجب لها الفتح وجاز اسكان الياء
على سبيل التخفيف واما حذف الياء مع فتحة النون ثمان عشرة فهو شاذ لان
الياء اذا حذفت للتخفيف فالوجه ابقاء الكسرة كما في قول النحاة القاض

بالكسر اذا حذفت الياء فعل المجرّد نقلت الكسرة الى الفتحة للتخفيف ويقرب
من هذا الباب ما قاله المقدم في اوّل الابيات حيث قال ثمانا ولعله لضرورة الشعر
الرابع انه قد يستعمل المشتق من احاد الاعداد اسماء للمفرد ولكن متضمنة معنى
الفعل فالثاني والثالث والرابع والخامس الى التاسع فيقول لزيد انه ثالث اثنين
يعني انك اذا ضممت زيدا الاثنين صارت ثلثة فلما صار الاثنين بسبب الانضمام
زيد ثلثة اشتق من الثلثة اسماء وهو الثالث واطلق على زيد فلا بد ان
ينظم المشتق الى عدد اقل منه بواحد ولا عدد اقل من الواحد فلا يكون الواحد
مبدأ الاشتقاق في هذا الباب فيقول لزيد ثاني الواحد وثالث الاثنين ورابع
الثلثة وخامس الاربعة وسادس الخمسة وهكذا الى تاسع ثمانية فقال
ومنه على كرنجلي اعلم انه ورد في القرآن المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين
يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد آيتان احدهما لقد كفر الذين قالوا
ان الله ثالث ثلثة والثانية قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو
رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم ويعلم من هذه الآية ان الله تعالى ثالث
اثنين ورابع الثلثة وسادس الخمسة وقد يشكل الفرق على بعض الفرق
والجواب ان يقال انك قد عرفت ان الاسماء المشتقة من الاعداد يجب ان تضاف
الى عدد

الى عدد اقل منها فلو اضيفت الى عدد اكثر منه او مساو فسد المعنى لان
ثالثا مثلا لا يصير ثلثة وانما يصير اثنين ثلثة وكذا الرابع والخامس فاذا
اضيف الثالث الى الثلثة لم يفد التصيير فيجب ان يكون الثالث واحدا
من الثلثة ولهذا لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة لان معناه
العياذ بالله ان الالهة ثلثة والله واحد من الثلثة ومن جملتها
فيلزم الشرك اعاذنا الله منه كما قال الله ثاني اثنين اذ هما في الغار
فان النبي صلى الله من جملة الاثنين وعلى هذا يقع ان يقال ان الله ثالث اثنين
ورابع الثلثة كما في آية النجوى لان الله تعالى حاضر مع كل احد سواء كان
واحدا او اثنين او اكثر كما قال الله تعالى وهو معكم اينما كنتم فلا يلزم الكفر
بل هو عين التوحيد ومحض التفريد وههنا كلام خارج عن قريحة اوهام
العوام وكم من سفينة الاوهام غرقت في لجج هذا القمقام الا من خلصه الله
تعالى ذو الجلال والاكرام فاذا عرفت العوامل الاعتيادية فاسمع العوامل القياسية
وقد مرّ انها سبعة انواع النوع الاول من العوامل القياسية الفعل وقدمه
لكونه الاصل في العمل ولما كان الفعل على قسمين منها الافعال المطلقة
والمقاربة والمدح والذم وافعال القلوب وليس شيئا منها من العوامل القياسية

قيد الفعل هنا القوله عز ماذكرنا ماذكر من الافعال عوامل سماعية لا قياسية
وهو ان الفعل معلوم ومجهول والمعلوم على ضربين لازم انا لم يتوقف فهمه على متعلق
نحو قعد ومتعد اذا توقف فهمه على متعلق نحو ضرب والحاصل ان معنى الفعل في
نفسه يتعلق بغيره علة وهو اللازم فان الفعود لا يحتاج وزعن القاعد فالمتعدي
يحتاج الى اسمين احدهما من قام به وهو الفاعل والآخر من وقع عليه الفعل
فيرفع اسم من قام به الفعل على الفاعلية وينصب اسم من وقع عليه الفعل على المفعولية
فالاسم الاول فاعل له والثاني المفعول به نحو ضرب زيد عمروا فزيد فاعل لانه قام
به الضرب وعمرو مفعول به لانه وقع عليه الضرب واللازم مثله اي مثل المتعدي في الاول
اي في عمل الرفع على الفاعلية دون الثاني اي دون النصب اذ هو اي اللازم ما قام
بالفاعل فيحتاج الى اسم آخر من قام به ويرفعه على الفاعلية ولم يقع على مفعول فلا
يحتاج الى اسم آخر نحو قام زيد فان قام على زيد ولم يقع على شخص آخر نحو قام زيد
والفعل سواء كان متعديا او لازما اما اسم ظاهر ونظيره مثاله في قوله ضرب
زيد وقام زيد فان الفاعل فيهو زيد اسم ظاهر في كلا المثالين واما مضمر والفاعل
الذي يكون ضميرا على نوعين فان الضمير اما بارز اي ظاهر في اللفظ نحو ضربا وضربوا
او مستتر نحو زيد ضرب والاستناد اي اسناد الضمير قد يكون واجبا وقد يكون جايزا

يجوز

فيجوز الابراز على الثاني دون الاول والاسناد الواجب في الموضع الاول يجب
الاسناد في نحو انت تضرب انا اضرب ونحن نضرب والمراد كل ما تقدم فيه الفعل
ليكون مبتدا ويكون الفعل خبره فيجب الاضمار فيه وكذا في اضرب انت وتحقيق
المقام ان اسناد الضمير يجب في الفعل المخاطب والمتكلم سواء كان وحده او مع
الغير مطلقا اي سواء كان خبر المبتداء ام لا فلا يقال تضرب انت ولا اضرب انا ليكون
انا وانت فاعلا لهما وذلك لوجود دليل يدل على المستتر وانه دليل في المخاطب
التاء وفي المتكلم الالف والنون فاستتر والضمير المخفف وقيام القرينة
مقامه وكذا يجب في الفعل الماضي او المضارع للغائب والغائبة اذا كانا
خبر المبتدا ولم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد قام ويقوم وهند قامت وتقوم
واما تاء الغائبة فليست ضمير الآلام الجمع مع الفاعل الظاهر في قولنا قامت هند
واذا عرفت هذا التحقيق علمت ما في كلام المص من الخرازة لانه ان اراد من قوله
انت تضرب وانا اضرب ان الضمير مستتر في المخاطب والمتكلم اذا وقعا خبر المبتداء
كما هو الظاهر من العبارة ففيه ان الضمير مستتر فيهما سواء وقعا خبر المبتداء
ام لا كما عرفت وان اراد ان المستتر في تضرب انت وفي اضرب انا ففيه انه يقول
نحو انت في تضرب وانا في اضرب ونحن في نضرب ولم يكن كما قاله لم يفد ما يفيد

بحوث

لم يرد هذا والموضع الثاني الامر نحو اضربْ فانّ الاسناد في فعل الامر واجب لانّ الصيغة تدلّ على الخطاب وعلى اعتبار ضمير المخاطب فيها فلو ذكر الضمير كان لغوا الّا ان يراد التاكيد نحو اضرب انت او يراد العطف على الضمير المستتر ومنه قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنّة والموضع الثالث فعل التعجّب نحو ما احسن زيدا اذ لمّا كان ما مبتدا فالجملة خبر اله فلابدّ في الجملة من ضمير راجع الى ما وفعل التعجّب وجب الاسناد فيه والموضع الرابع في الافعال المفيدة للاستثناء خلا وعدا وليس ولا يكون اذ قد عرفت انّها جملة حالية فلابدّ فيها من ضمير عايد الى ذي حال فلو ظهر كانت الفاعل مستقلّة واجنبيّة فلهذا يجب الاسناد دونه دائما والموضع الخامس اسماء الافعال اذا كانت بمعنى الامر والمضارع المتكلّم حتى يستتر في مقتضى معانيها فخرج منها ما كان بمعنى الماضي ولهذا قال لما كان اي اسم فعل كان لغير الماضي اذ لو كان بمعنى الماضي جاز الاسناد وعدمه كالماضي نحو هيهات زيد اي بعد زيد ويجوز فيما عداها اي يجوز الاسناد وعدمه فيما عدى هذه المواضع الخمسة نحو زيد ضرب وهي ضربت ولفظ بانه يجوز ان يقال ضرب زيد وزيد يضرب وضربت هند وهند ضربت وهكذا يضرب ويضرب وفي مثال المصنف محال يقال هذا تمّ في قوله ويجوز فيما عداها كلام لانهم اوجبوا الاسناد في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم

التفضيل

التفضيل اذا لم يكن مسندا الى الظاهر سواء كان مفردا او مثنّى او مجموعا مذكّرا او مؤنّثا نحو زيد قائم وهند قائمة والزيدان ضاربان والزيد ون ضاربون والهندان ضاربتان ولم يذكر المصنف هذا القسم في عداد مواضع الوجوب وانّما اوجب الاسناد في الصفات من حيث انّ في لفظها ما يدلّ على الضماير فضارب للمفرد المذكّر وضاربة للمؤنّث وضاربان بالالف للتثنية والواو في الجمع فان قلت لم لا يجوز ان يكون الالف في التثنية ضميرا فاعلا وكذا الواو في الجمع قلت لانهما تنصبان بالياء في حالتي النصب والجرّ والضماير لا يتغيّر الا ترى انّ الالف والواو في تضربان وتضربون والنون في تضربين لا يتغيّر بوجه لانّهما ضماير والضماير من المبنيّات وما نقل عن الاخفش من انّ الياء في تضربين علامة غير مستقيم لانّه لفظا اتّصل باخر الفعل دالّ على الفاعل فوجب ان يكون كالالف في تفعلان والواو في تفعلون وايضا قد ذكر فانّ الضمير واجب الاسناد في المضارع والماضي الذي وقع خبر المبتدا اذا لم يرفع اسما ظاهرا او لم ولم يذكره المصنف ايضا فقوله ويجوز الاسناد فيما عدا المواضع الخمسة لا يخ عن استثناء لبطلان الانحصار بما ذكرناه من الصفة والفعل الخالي عن الاضمار وكما علمت انّ الفاعل قد يكون ظاهرا ويكون

ضميرا فاعلم ان والمفعول ايضا اى كالفاعل قد يكون اسما ظاهرا نحو ضرب زيدا
وقد يكون مضمرا ولكن المفعول اذا كان ضميرا يجب ان يكون ضميرا بارزا لا غير اى لا يكون
ضميرا مستترا لانه لم يكن مسندا اليه وما هو الفضلة فى الكلام نحو ضربته واعطيته
ولما فرغ من بيان حال الفاعل والمفعول اراد ان يشير الى بعض احوال الفعل ولما كان
الفعل اللازم على نوع واحد والمتعدى على انواع اراد ان يشير الى انواع الفعل
المتعدى واكتفى فى الفعل اللازم على ما قال فى اول الكلام والفعل ها هنا
المتعدى قد يتعدى مفعول او واحد وهو كثير ومنه ضرب وقتل وقد يتعدى
الى اثنين سواء كان ثانيهما اى مفعول الثانى عين المفعول الاول او كان الثانى
غيره اى غير الاول وقد حصر هذان القسمان فى ان القسم الاول باب علمت لان معموليها مبتدا
وخبر والمبتدا هو عين الخبر والخبر هو عين المبتدا الا ترى ان القائم فى زيد
قائم هو زيد وزيد هو القائم ولهذا لم يجز الاقتصار على احد معموليها كما علمت
فى باب علمت واخواتها واما القسم الثانى فهو باب اعطيت لانها ليست من النواسخ
فلا اتحاد بين معموليها فى المعنى فان الزيد والدرهم فى قولهم اعطيت زيدا
درهما ليس احدهما عين الاخر ولهذا جاز حذف احد معموليها دون الاخر
وانما احتاج هذان البابان الى مفعولين لما فى معناهما من التعلقين بامرين

الا ترى

الا ترى ان الاعطاء يحتاج بعد الفاعل المعطى الى مفعول معطى وهو زيد
ومفعول آخر الشئ الذى اعطاه له وهو الدرهم والدينار فى اعطيت
زيدا درهما وكذلك العلم فى علمت عبارة عن علم النسبة والنسبة لا تكون الا بين
الاثنين وقد علمت سابقا فتذكر وقد يتعدى المتعدى الى ثلثة
مفاعيل وهو اى المتعدى الى الثلثة اعلم وارى من باب الافعال وتعديهما
الى ثلث مما لا خلاف فيه ولا اشكال لتعديته اما اعلم فلانك قد علمت
الى مفعولين فاذا دخلت عليه الهمزة بمعنى التصيير زادتهما مفعولا آخر
وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة فان شان الهمزة ان تصير الفاعل
مفعولا فانك اذا قلت كرم زيد كان زيد فاعلا واذا دخلت الهمزة
قلت اكرمت زيدا فصار ما كان فاعلا مفعولا فاذا قلت اعلمت زيدا
عمرا فاضلا كان المعنى صيرت زيدا اذا علم بان عمرا فاضل وبعبارة
اخرى اعلمت باعتبار معنى العلم متعلق بمنسوب ومنسوب اليه وباعتبار
الهمزة متعلق بمفعول مصير عليه النسبة المذكورة فاقتضى ثلثة مفاعيل
واما ارى فلكونها بمعنى اعلم وقد اجاز الاخفش المتعدية الى ثلثة
فى ظننت وغيرها فى افعال القلوب وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل ان

سائر الافعال القلوب لا يجري مجرى علم وادرى فان المتعدى بالحاق الهمزة
ليس بقياس فيما كان متعديا الى مفعول واحد فكيف في المتعدى الى اثنين
لا سيما اذا كانت الفاظا مخصوصة والالحاق باعلم وادرى ليس بجيد لان
الالحاق في اللغة انما يكون لمن يعلم بالقاعدة بالاستقراء فيما ذكر
ولهذا لم يذكرها المص ايضا واما انبأ وانبأ وخبر واخبر وحدث فقد ذكرها
النحاة في باب المتعدى الى ثلثة ولكنها بعد التحقيق متعدية الى واحد
بنفسها والى آخر بواسطة حرف الجر قال ابن الحاجب في شرح ان انبأ
فعل لا ينبني تعلقه الا على متعلق واحد كعرف فيجب ان يكون من المتعدى
الى واحد تقول انبأتك عن زيد وقد يحذف حرف الجر ولكنها لما تضمن
معنى الاعلام اجريت مجراه لان الاخبار والانباء والتحديث انما يكون عن علم
او ظن والتحقيق يقتضي خلافه والالماء بوجوب سياسة الاصحاب ولا احدثك
بخبرين وجئتك من سبأ بنبأ يقين ولما علم مثالهما قال نحو علمت
زيدا عمروا فاضلا وقوله اريكهم كثيرا ثم اعلم انه لما اشار في باب افعال
القلوب انه لا يجوز حذف مفعوليها معا ولم يكن هذا الحكم جاريا
في مفعولي اعطيت ولا في مفاعيل اعلمت اراد ان يشير الى حالهما ايضا فقال وقد

يحذف

يحذف من باب اعلمت مفعولها الاول الذي زيد لزيادة الهمزة ويذكر المفعولان
الاخيران معا لتلازمهما كما سنشير اليه وقد يكون الامر بالعكس فيحذف
الاخيران كمفعولي باب اعطيت اي كما يجوز حذف احد مفعولي باب اعطيت
وابقاء الآخر لعدم التلازم بين المفعول الاول من باب اعلمت وبين المفعولين
الاخيرين في المعنى كما لا تلازم بين مفعولي باب اعطيت لعدم كونهما مبتدا
وخبرا فجاز ان تقول اعلمت زيدا فقط وان تقول اعلمت عمروا فاضلا بحذف زيد
كما يجوز ان تقول اعطيت زيدا درهما واعطيت درهما اي زيدا واما المفعولان
الاخيران في باب اعلمت فهما متلازمان لانهما مبتدا وخبر فلا يجوز حذف
احدهما وابقاء الآخر كمفعولي علمت كما علمت سابقا فاما ان يحذفان
معا او يذكران معا بل هما عين مفعولي باب علمت كما لا يخفى فصل
اعلم انه لما انجر الكلام الى ذكر المفاعيل اراد المص ان يشير اجمالا
الى سائر احوالها ايضا فقال وله اي للفعل معمولات اخر غيرها اي غير الفاعل
والمفعول به وكلها منصوبة فان المرفوع منحصر في معمولات الفعل بالفاعل
منها اي من المعمولات المنصوبة ما اي المفعول هو اي ذلك المفعول بمعناه
اي بمعنى الفعل اي بمعناه التضمن فان الفعل مشتمل على معنى غير الحدث

من التثنية والزمان ايضا فنقول هو ما هو بمعناه نحو ضجت تاديبا في قولك ضربت
تاديبا فان التاديب ليس بمعناه واقول هذا التعريف اولى واحق من تعريف
ابن الحاجب اذ حاجب لعدم صدقه على المحدود جمعا ومنعا فان قلت هذا
التعريف صادق على الضرب في قوله الضرب واقع على زيد وليس مفعولا مطلقا
قلت لا نسلم صدقه عليه لان قوله بمعناه اى بمعنى الفعل المذكور وذلك
بقرينة ان غرضه بيان المعمول المنصوب وذلك لا يكون الا بعد ذكر الفعل
اما لفظا نحو ضربت ضربا او تقديرا نحو فضرب الرقاب فلمعنى فاضربوا ضرب
الرقاب فان قلت يلزم على هذا التعريف ان يكون مات موتا وشرف
شرفا مفعولا مطلقا قلت يمكن ان يقال انه اراد بمعناه ما قام بالفاعل بحيث
يصح اسناده اليه حقيقة فلا يرد مات زيد لانه ليس فاعلا للموت حقيقة بل
فاعله هو الله تعالى بالملك الموكل عليه وكذا الفعل في جميع الافعال اللازمة
فان الحسن ليس فعلا صادرا عن زيد بل قائم به فاتيان المفعول المطلق من اللازم
ليس على الحقيقة هذا مع ان حمل النصب من لوازم المتعدى لا اللازم وهناك
كلام يقصر عنه المقام ويسمى هذا القسم من المنصوب مصدرا ومفعولا مطلقا
اما تسميته مصدرا فظاهر واما تسميته مفعولا مطلقا فلانه مفعول غير مقيد

يقيد

بقيد من القيود بخلاف ساير المفاعيل فانها مقيدة بالباء او في او مع
او اللام فان قلت هذا المفعول ايضا مقيد بقيد الاطلاق قلت الاطلاق
بمعنى رفع التقييد لا بمعنى التقييد فالمراد بالمفعول المطلق الغير المقيد
والمفعول المطلق على ثلثة انواع لانه ان لم يكن زائدا على مدلول
الفعل فهو للتاكيد نحو ضربت ضربا وان كان معناه مشتملا على امر زائد على مدلول
الفعل فذلك الامر الزايد ان كان اشارة الى عدد الفعل كان المفعول
المطلق للعدد نحو قعدت جلسة اى جلوسا واحدا وان كان اشارة الى
نوع الفعل وكيفيته كان المفعول المطلق للنوع نحو قمت مثل قيامك فمثل
مفعول مطلق باعتبار المضاف اليه هذا ثم اعلم ان للمفعول المطلق اقساما
ثلثة اخر غير ما ذكرنا فانه اما ان يكون من لفظ فعله او لا وان لم يكن
من لفظ فعله واما ان يكون مصدرا واما ان يكون مضافا
الى المصدر ولقد اشار الى هذه الاقسام الثلثة ايضا في ضمن
تلك الامثلة ونعم ما فعل كما قيل مصرع حيف باشد كه بر آيد بيك
كرشمه دو كار فقوله ضربت ضربا مصدر باعتبار المضاف اليه
هذا ثم اعلم ايضا ان جلوسا في قعدت جلوسا مفعول مطلق لقعدت

على المشهور بين النحاة خلافاً لسيبويه فإنه قال تقديره دلته عاملاً من بابه
اي قعدت وجلست جلوساً وهذا القدر كاف في هذا الكتاب بأني احالته
على عهدة المطولات من كتب الاصحاب ومنها اي من المنصوبات ما
معمول هو اي الفعل واقع فيه اي في ذلك المعمول وقوله من زمان او مكان
بيان للكلمة ما فإن الزمان والمكان ظرفان يقع الفعل فيهما وفي هذ
البيان اشارة الى تسمية المفعول فيه ايضاً وهذا التعريف احضر من تعريف
ابن الحاجب فان قلت هذا التعريف منقوض بقولهم يوم الجمعة يوم طيب فانه
ظرف زمان وليس مفعولاً فيه قلت النقض مم فإنا ما قلنا ان كل ظرف
زمان او مكان يكون مفعولاً فيه بل قلنا ان كل ظرف وقع فيه فعل
هو مفعول فيه فان قلت يوم الجمعة ايضاً ظرف وقد وقع فيه فعل من
الافعال البتة قلت سلمنا ذلك وان لم يذكر يوم في المثال المذكور
من حيث وقوع الفعل فيه بل هو من حيث انه مبتداء ملحوظ في ذاته
وليوم طيب خبره وقيد الحيثية ملحوظة في التعريفات فالمراد وقوع فيه
الفعل من حيث انه وقع فيه الفعل فاندفع النقض واذا عرفت ما قلنا
علمت ضعف ما في بعض الشروح من النقض حيث خرج هذا المثال عن التعريف

بقيد

بقيد كون الفعل مذكوراً مع انه لا حاجة الى ذلك لخروجه بمجرد
قيد الحيثية كما لا يخفى على اولي النهى وبقيد الحيثية يخرج نحو شهدت
يوم الجمعة ايضاً فان يوم الجمعة في هذا المثال مشهود لا مشهود فيه
بالفعل واقع فيه واذا دريت التعريف والمعرف فاستمع الآن
ما يتلى عليك من اقسام الظروف فاعلم اولاً ان الظرف على قسمين
ظرف زمان ومكان وكل منهما اما مبهم واما محدود اي معين
فالاقسام اربعة الزمان المبهم والمعين ثم اعلم ثانياً انهم اصطلحوا
على ان المفعول فيه هو الظرف الذي يكون منصوباً بتقدير
في واما بلفظه فهو عندهم مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول
فيه وعلى هذا الاصطلاح جرى المص ايضاً حيث عد المنصوب مفعولاً
فيه ثم اعلم ثالثاً ان ظرف الزمان سواء كان مبهماً او معيناً
يمكن فيه تقدير في ولنسبة الفعل اليه بلا واسطة حرف الجر
اعني في اما مبهم فلانه جزء معنى الفعل لان الفعل هو الحدث
والزمان ما مبهم فالزمان المبهم جزء مفهومه فلشدة اقتضائه
اليه جاز انتصابه به بلا واسطة نحو صمت يوماً واما في الزمان

المعيّن بالجمعة على المبهم لتشاركهما في كونهما زمانا نحو صمت يوم الجمعة
واما ظرف المكان فالمبهم منه يمكن حمله على الزمان المبهم لتشاركهما
في الابهام فلا يحتاج الى حرف الجر والمكان على المشهور هو الجهات الست
اعني الفوق والتحت واليمين والشمال والامام والخلف نحو جلست خلفك
ومشيت امامك واما المكان المعيّن فلا يجوز تقدير في فيه لعدم دلالة
الفعل عليه ولا يجوز حمله على الزمان المبهم لعدم اشتراكهما وجه
لا في الذات اذ احدهما زمان والاخر مكان ولا في الصفة اذ احدهما
مبهم والاخر معيّن ولا يجوز حمله على الزمان المعيّن او المكان المبهم
لانهما فرعان للزمان المبهم فالحمل عليهما كالاستعارة من المستعير
والسؤال من المحتاج الفقير ولهذا يجب ان يقال جلست في المسجد وصمت
في السوق وعلى هذا يجب التلفظ بفي في دخلت الدار ولكنهم حذفوا تخفيفا
لكثرة الاستعمال لانه مفعول به لا مفعول فيه كيف ومصدره الدخول
وهو من المصادر اللازمة كما ان نظيره وهو ورود ونقيضه وهو خروج
فعلان لازمان وهذا القدر كاف للاخوان ومنها اي من المعمولات
ما اي مفعول له اي الفعل فعل لاجله اي لاجل حصول ذلك المعمول او تحصيله

نحو ضربت

نحو ضربت تاديبا فان التاديب معمول لفعل لاجل تحصيله الضرب وقوله
قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن معمول لفعل بسبب حصول الفعل المذكور وهو
القعود فان القعود انما حصل بسبب الجبن والحاصل ان المفعول له يجب ان
يكون علة للفعل في الذهن فان كان مع علته للفعل في الخارج فهو
القسم الثاني لان الجبن علة للقعود في الخارج لا ان مقصود القعود
علة الجبن وان كان معلولا للفعل في الخارج فهو القسم الاول فان التاديب
لا يحصل في الخارج الا بالضرب فالضرب علة له في الخارج وان كان
معلولا في الذهن ولهذا وجب ان يقال في القسم الاول المفعول لغرض الفعل
لقصد تحصيله وفي القسم الثاني المفعول له ما صدر الفعل عن
الفاعل بسبب حصوله ووجوده بلا تعقل ثم اعلم ان هذا القسم من المفعول
الذي يكون علة للفعل في الذهن فقط يستعمل بلام التعليل نحو
ضربت للتاديب وقعدت للجبن مثلا وقد يجيء بلا لام وعلى الاول يكون
مفعولا بواسطة حرف الجر لا مفعولا له وانما المفعول له ما كان منصوبا
بدون اللام لكونه منصوبا شرطان احدهما ان يكون المفعول له
فعلا لفاعل الفعل المعلل به كالمثالين المذكورين فان فاعل الضرب

دفاعل التأديب شخص واحد وهو المتكلم وكذا فاعل القعود والجبن فانه
لو لم يكن كذلك لم يجز حذف اللام نحو جئتك للسمن والثاني ان يكون
المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وقتا وزمانا كالمثالين فان زمان
الضرب والتأديب واحد فانه لو لم يكن كذلك لم يجز حذف اللام نحو جئتك اليوم لاكرامك
اياي امس وانما اشترطوا هذين الشرطين لان المفعول اذا كان فعلا لفاعل
الفعل المذكور ومقارنا له في الزمان كان حكمه حكم مصدر ذلك الفعل
فكما ان الفعل في نصبه مصدره لا يحتاج الى حرف الجر فكذلك لا يحتاج الى اللام في
نصب هذا المفعول بخلاف ما اذا اختل الشرطان لاختلال مشابهته مع المصدر
فيصير اجنبيا من الفعل فيحتاج الى الواسطة ويمكن ان يوجه بوجه آخر وهو انه
لا يخفى ان الغالب في تعليل الفعل بما كان فعلا لفاعله ومقارنا له في زمانه
فيفهم من تجرده بالمصدر معنى اللام فانك اذا قلت ضربته تأديبا يفهم منه
ان الضرب للتأديب بخلاف ما اذا فقد احدهما او كلاهما فانه لا يفهم منه
معنى اللام فلا بد من ذكره فمثال فقدانهما قولك جئتك لاكرامك لي غدا واما
مثال فقدان احدهما فقد عرفت آنفا فتذكر وباقي الاحوال موكول
الى الكتب المطولة ومنها اي من المعمولات المنصوبة ما يعمل وهو اي ذلك المعمول

فاعل له

فاعله اي الفعل المذكور معنا اي في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد
نفسا طاب نفس زيد فالنفس فاعل للطيب في المعنى فان الطيب صفة نفس زيد الا انه
عدل عنه الى قوله طاب زيد نفسا لان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا يوجب التأكيد
والمبالغة والتعظيم ويرفع هذا القسم من المنصوب الابهام المستقر عن ذات
مقدرة وبقوله عن ذات يخرج الحال فانها رافعة للابهام عن صفة
لا عن الذات وانما قلنا الابهام المستقر ليخرج ما يرفع الابهام الغير المستقر
في الذات فان الجارية في قوله رأيت عينا جارية يرفع الابهام عن العين
لكنه ليس ابهاما مستقرا بحسب الاصل وانما وقع الابهام عند المخاطب لكون
العين مشتركا والجارية صفة مبينة لا تمييز وبقوله مقدرة يخرج
ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة فان هذا القسم من التمييز ليس
معمولا للفعل بل عامله غير الفعل كما ستعرف ان شاء الله تعالى واعلم
ان الذات المبهم في الامثلة الآتية اذ لطف دره فاصية بانه لا ابهام
في زيد ولا في طاب وانما الابهام نشأ من نسبة الطيب الى زيد
فيحتاج الى التفسير لرفع الابهام ويفهم من هذا التقرير ان الذات المقدرة رح
هي النسبة وقد صرح به ابن الحاجب في الكافية وهو صحيح فان الابهام

فى هذه الصورة انما هى فى النسبة لكان الشيب وهذا القسم من التمييز هو الذى
يسميه النحويون تمييز جملة نحو قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اى اشتعل
شيب الرأس اى شعره فشبه الشيب فى بياضه بالنار واسند الاشتعال
الى الرأس وهو مكان الشيب استعارة ثم اتى بالتمييز ايضاحا للمقصود وطاب
زيد نفسا وقد عرفت معناه ويجب ان يعلم ان يكون زيد طيبا قد يكون
باعتبار نفسه وقد يكون باعتبار ابيه ومن حيث كونه ابا العمرو ومن
حيث داره وقد يكون من حيث علمه الى غير ذلك من جهات الطيب ولهذا
جاز ان يقال طاب زيد نفسا وابا وابوة ودارا وعلما وحالا وكرما الى
غير ذلك والمعنى طاب ابو زيد وطاب ابوته لابنه وطاب داره وطاب
علمه وطاب حاله وكرمه الى غير ذلك وساير احوال التمييز موقوف
على كتب ارباب التمييز واما اى التمييز الذى يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
نحو عندى رطل زيتا ومنوان سمنا فهو اى هذا القسم من التمييز معمول
للفعل فيخرج من هذا الباب فان المراد فى هذا الباب بعد المنصوب بالفعل
وانما هو معمول لقسم آخر من العوامل القياسية فان العامل فى زيتا وفى
سمنا هو منوان وكذا اضافتهما وليست هذه العوامل فعلا وسيجئ ان شاء الله تعالى

لتفصيله

لتفصيله ولكن كلاهما اى كلا هذين القسمين اعنى ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة و
عن ذات مقدرة يسمى فى عرف هذا الفن تمييزا لتمييزه الابهام وهو اى التمييز فى تسمية
لا يكون الا نكرة لانه تفسير لامر مبهم سواء كان ذاتا او نسبة مبهمة فلا بد
ان يكون مبهما مثله فان المعرفة لا يكون مفسرة النكرة اذ لا مناسبة بينهما
ولان النكرة اصل والغرض وهو رفع الابهام يحصل بها والتعريف زائد فلا حاجة
به ومنها اى من المفعولات المنصوبة الحال وهو ما اى معمول يبين هيئة الفاعل
اى كيفية حال الفاعل عند صدوره اى صدور الفعل عنه اى عن ذلك الفاعل
او يبين هيئة المفعول به عند وقوعه اى وقوع الفعل عليه اى على ذلك
المفعول والمعنى انه اسم يبين ان الفاعل على اى صفة كان عند صدور الفعل
عنه والمفعول على اى صفة كان عند وقوع الفعل عليه فبقوله يبين الهيئة
اى الصفة يخرج التمييز فانه يبين الذات وسائر المنصوبات مع تراكم امواج الوهم
وتكاثر افواج الفهم يغنى عن الاطناب ومما يجب ان يعلم ان هذا الترديد ترديد
على سبيل المنع الخلو لا منع الجمع يعنى ان الحال لا يخرج من ان يكون اما مبينا
للفاعل والمفعول فيمتنع الحال من ان يكون خاليا عن هذين القسمين والا
لما كان حالا بل تمييزا وصفة او غيرهما ولكنه لا يمتنع اجتماعهما لانه يجوز

ان يبيّن حال الفاعل معاً اما مثال ما يبيّن هيئة الفاعل نحو جئت راكبا
فانّ راكبا حال المتكلم في حال صدور المجيء عنه ومثال ما يبين هيئة المفعول
نحو رايتها راكبة فانّ راكبة حال المفعول وهو ضمير المؤنث في وقت وقوع
الرؤية عليه ومثال ما يبين الفاعل والمفعول معا نحو رايته راكبين فانّ
راكبين حال عن الحال والمفعول جميعا في وقت صدور الرؤية من الفاعل
ووقت وقوع الرؤية على المفعول ولهذا وجب المطابقة مع ذي الحال ايضا
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وباقي حال الحال يطلب من صحف اهل
الحال وقد يحذف عاملها اي عامل الحال وانما انث الضمير لان الحال مؤنث سماعي
ثم اعلم انّ العامل الحال قد يحذف جوازا لقيام قرينة حالية او مقالية
والحالية نحو قولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا فانّ حال المخاطب قرينة
على انّ العامل المحذوف هو السير والمقالية كما اذا وقع جواب السؤال كما اذا قلت
راكبا لمن يقول كيف جئت وقد يحذف العامل وجوبا وذلك في الحال المؤكدة
وهي الحال التي لا ينفك عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة
فانها الحال التي عن صاحبها كالراكب بانه ينفك عن صاحبه واما المؤكدة
فهي كالمعطوفة في نحو زيد ابوك عطوفا فانّ المعطوفة لها لا ينفك عن الاب

مادام

ما دام موجودا غالبا فحذف عاملها والمعنى اي احقه عطوفا بظهور الهمزة
او فتحها اي حققه اي صرت على يقين انّ زيدا ابوك عطوفا وانّما حذف العامل مل
الذي هو احقه كذا يحذف العامل في نحو بعته بدرهم فصاعدا وان
لم يكن حالا مؤكدة وهذا الفاء للعطف ولا يجوز عطف الاخبار على الانشا
ولا على الضمير المستتر في بعته لانه مرفوع وصاعدا منصوب ولا على بدرهم
لانه مجرور وهذا منصوب فيجب حذف عامله لئلا يكون من قبيل عطف الجملة
الانشائية الفعلية على الفعلية الاخبارية اي فاذهب صاعدا والصاعد
اسم من الصعود اي فاذهب زائدا على الدرهم وبعته بدرهمين ودرهم
وقد يبعث بدرهم فزائدا ويلزم الحال النكارة اي الحال لا يكون الا نكرة
لما نرى في التمييز من حصول الغرض من النكرة فيكون التعريف زائدا ولهذا
ولانها لو عرفت لتلبس بالصفة نحو ضربت زيدا القائم واما مجيء الحال معرفة
في نحو ارسلها العراك ومررت به وحده وفعلته جهده لكونها مصادر
حذفت عواملها والمعنى تعترك العراك وينفرد وحده ويجتهد جهده
فالجملة المحذوفة وقعت حالا فلما حذفت قيل انّ العراك ووحده
وجهده حال عن سبيل التجوز او نقول انها مصادر وقعت موقع الحال

النكرة والمعنى معتركة ومنفردا ومجتهدا لالفاظ وف والظرف فيما يتوسع فيه اى زمان العراك وزمان الانفراد وزمان الاجتهاد واذا عرفت ان الحال يجب ان يكون نكرة فاعلم ان ذى الحال لا يكون الا معرفة لانه محكوم عليه يجب ان يكون معلوما ولانه لو كان نكرة التبس بالموصوف نحو ضربت رجلا راكبا وعلى هذا الدليل الاخير لو تقدمت الحال على ذى الحال جاز ان يكون ذى الحال نكرة لعدم الالتباس بالموصوف لان الصفة لا يتقدم على موصوفه نحو جاءنى راكبا رجل والحال صيغة عن تطويل المقال ومنها اى من المعمولات المنصوبة المفعول المنصوب بنزع الخافض اى بحذف حرف الجر اذ بعد حذفه لا بد من ان يكون منصوبا اذ الرفع علامة الفاعل وليس هذا المعمول فاعلا ولا سبب يوجب الجر فلا وجه الا النصب نحو جاءنى زيد يعسف ومثلا اى جاء الى قضاء القاع يعسف فى الرمل فحذف الجر ونصب بعلا واما المفعول معه بذكر الواو بمعنى مع والمستثنى بالا واخواتها فليسا هذين من معمولاته اى من معمولات الفعل بل عاملهما سماعى كما قدمنا فى بابها فى العوامل السماعية من ان العامل فى المفعول معه هو الواو وفى المستثنى هو الا واخواتها لا الفعل فيهما من معمولات العوامل السماعية ونحن نقول قد قدمنا سابقا ان الحق

الحقيق

الحقيق بالتصديق ان العامل فى المفعول معه والمستثنى هو الفعل لا الواو والا فعاملهما ايضا قياسى كما هو المشهور وعليه الجمهور ونعم ما قال الله تعالى ولنا بلا ريب المنون كل حزب بما لديهم فرحون ولما فرغ المصنف عن بيان حال الفعل المعلوم عاملا ومعمولا اراد ان يشير الى حال الفعل المجهول ايضا ليصير المجهول ايضا معلوما واما الفعل المجهول وهو الفعل الذى لم ينسب الى فاعله فيبنى من الفعل المعلوم بتغير الصيغة من فعل بفتح الفاء فعل بالضم فى الماضى ومن يفعل بفتح الياء الى يفعل بالضم فى المضارع ولم يعكس لانه لما كان معناه خلاف مقتضى حيث اسند فيه الفعل الى مفعوله فجعل صيغته غير معقول له ايضا ويحذف الفاعل اما لخساسته او لشهرته ولعظمته ويقام معمول آخر كالمفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه مقامه اى مقام الفاعل ويرتفع ويرتفع اى ذلك المعمول الواقع مقام الفاعل به اى بالفعل لانه كره ان يكون الفعل خاليا من المرفوع ويسمى هذا المعمول القائم مقام الفاعل مفعول ما اى فعل لم يسم فاعله اى فى حد ذلك الفعل ولا يقع لذلك اى للوقوع موقع الفاعل المفعول الثانى من باب علمت اى قد علمت اى مفعوليها مبتداء وخبر المفعول الثانى خبر ومسند فلو قام مقام

الفاعل فاسند اليه الفعل صار مسندا اليه فيلزم كون شي واحد مسندا ومسندا
اليه مع كون كل من الاسنادين تاما وذلك غير جائز وكذا لا يصح للقيام مقامه
للمفعول الثالث من باب اعلمت انا اعلمتك سابقا ان حكمه حكم الثاني من باب علمت
في كونه مسندا الى الثالث وكذا لا يقع مفعول له وهو ما كان بلا لام اذ قد عرفت
ان نصبه لاشعار بالعلية فلو رفع زال الاشعار وفات الغرض وما كان باللام
داخل في الاقسام الجائزة واستثنوا استثناء وكذا لا يقع مفعول معه مقامه
اذ لو حذفت الواو ولم يعلم كونه مفعولا معه وذكر الواو مع الوقوعه
فاعلا اذ الواو علامة الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل اعلم ان المص قال سابقا
ان المفعول معه ليس من المعمولات الفعل ثم قال ثانيا ويقام معمول آخر مقام الفاعل
بقوله معمول آخر خرج المفعول معه فلا حاجة الى ذكره هنا الا ان يقال انه صرح
بما علم ضمنا فالظاهر ان يجري على طريقة سائر النحاة في هذا المقام غفلة عن
حقيقة الحال والحال والتمييز ايضا كذلك اي كالمعمولات المذكورة لا يقعان مقام الفاعل
اما الحال فلانه يبين هيئة الفاعل والمفعول فذكرها بدون ذكرهما لا يصح لان
بيان هيئة الشي فرع تحقق ذلك الشي واما التمييز فلانه في معنى فاعل وانما عدل
عنه لقصد هو التاكيد والمبالغة كما عرفت فلو اقيم مقام الفاعل لفات ذلك

الرفع

الرفع وهو غير جائز واما غيرها اي غير هذه المعمولات فجائز وقوعه مقام الفاعل
ولكن على اولوية بعض من بعض فان وجد مفعول به في الكلام وكان هناك
معمولات آخر غير المفعول به كالمطلق والظرف وغيرها تعين المفعول به من بين تلك
المعمولات له اي للوقوع مقام الفاعل لشدة مناسبته مع الفاعل في تعلق الفعل
بهما وفي عاد الاولى من مفعولي باب اعطيت الذين ثانيهما غير الاول
اولى من المفعول الثاني لان المفعول الاول آخذ والثاني ماخوذ والآخذ
اشبه بالفاعل من الماخوذ نحو اعطي زيد درهما وان جاز اعطي درهم
زيدا عند الامن من الالتباس الآخذ بالماخوذ وانما قلنا ذلك فانه اذا التبس
الآخذ بالماخوذ وجب اقامة المفعول الاول لا غير نحو اعطي زيد عمرا واما
اي وان لم يوجد المفعول به والاول من باب اعطيت فالجميع اي جميع المعمولات
الباقية من المصدر والظرف والجار والمجرور سواء اي في جواز
القيام مقام الفاعل نحو يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير يوم الجمعة
ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع وقال بعض الشراح انه انما قيد المصدر
بالصفة للاشارة الى ان المصدر لا يقع مقام الفاعل الا بعد تقييده بامر
زائد على معنى الفعل ليفيد المخاطب فائدة زائدة انتهى فلا يامن به في داره

جار ومجرور وهو شبيه بالمفعول لجواز وقوعه اي فيه مقام الفاعل تنبيه للاشارة
الى مواضع يحذف فيها الفعل اعلم انه قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
اما جوازا اي حذفا جائزا في مثل قولك زيد جوابا لمن قال من قام فزيد فاعل الفعل المحذوف
جوازا لانه يجوز ان تقول قام زيد ولكنه حذف قام اختصارا لدلالة السؤال
عليه فان قلت لم لا يجوز ان يكون المحذوف خبرا والتقدير زيد قام فلا يكون
مثالا على ما نحن فيه قلت تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف
الفعل وحده ولا ريب ان التقليل في الحذف اولى واما ان يحذف وجوبا اي حذفا واجبا
وذلك في مواضع الاول كما يحذف في باب التحذير التحذير في اللغة بمعنى التخويف وفي الاصطلاح
معمول بتقدير اتق او بعد ونحوه المحذر منه او ذكر المحذر منه مكررا
فله قسمان الاول نحو اياك والاسد فان قولنا اياك مفعول منصوب باتق
او بعد والمحذر منه هو الاسد والمراد تحذير المخاطب عن الاسد فالتقدير
اي قد نفسك ايها المخاطب عن الاسد وكذلك الاسد مفعول لتقدير بعد والمعنى
بعد الاسد عن نفسك فاصل المفعول اياك والاسد معطوف عليه وخارج عن
باب التحذير يحذف الفعل وهو بعد لعدم الفرصة بتلفظ الفعل ووجود القرينة
الدالة عليه ثم لفظ النفس لعدم مصاحبة الاصطلاحية بيان وهو كراهة الجمع بين

ضميري

ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل للضرورة
فصار اياك ثم حذف الفعل عن الاسد وعوض عنه حرف العطف فصار اياك
والاسد ولا يجوز ان تقول اياك الاسد لامتناع حذف حرف العطف ويمكن ان يقدر
في هذه الحذف اياك من الاسد بتعويض من عن الفعل للاشعار بان الاسد
هو المحذر منه والتقدير اي قد نفسك من الاسد وعلى هذا لا يجوز ان تقول اياك
الاسد بتقدير من لامتناع حذف حرف الجر الا في المواضع التي حذفها القوم فيها
ومنهم من جوز الحذف مستدلا بقول الشاعر اياك المراء فانه الى الشر داع وللشر
جالب يحذف من المراء وهو مراد باياك ان يحذف حرف الجر من غيرها واما مسهما
اياك اياك المراء ولان الحذف ان حذف حرف الجر عن غير ان وان من الشواذ فجاز حذف
من قياسها ولهذا جاز اياك ان تحذف بتقدير من لموافقة القياس فانه تم
حذف حرف الجر عن ان وان تخفيفا لما بينهما من التطويل بسبب الصلة الواقعة
بعدهما والمراد بالحذف من الارنب بالعصى والمعنى بعد نفسك من ضرب الارنب
بالعصى حتى يسهل علينا اخذه حيا وفي هذا المثال يمكن ان يقدر بالواو ايضا اياك
وان تحذف اي بعد نفسك عن الحذف وبعد الحذف عن نفسك وطريق الحذف
والايصال قد عرفت في اول المثال واما القسم الثاني من اقسام التحذير فهو ما

ذكر المحذر منه فيه وكرر ايضا الاسد ولقائل ان يقول بدون المكررين مفاسه
وتلفظ دو فرضن معنى المثالين اشار اليها في كلام ابن الحاجب وهو انه
قال التحذير معمول بتقدير اتق مع انه لا يجوز زيد بتقدير اتق في المثال الاول
وفي بعض امثلة الثاني ايضا لانه لا يجوز ان يقال اتق زيدا من الاسد فان تقوى
لازم ومعنى پرهيز كردن لا پرهيز دادن و پرهيزانيدن فان هذا المعنى معنى الفعل
المتعدي فيجب ان يقدر فيه بعد نحو وصدر ويعم في المثال الثاني جاز تقدير
اتق فالحق ان يقال التحذير معمول بمصدر اتق او بعد حتى يقدر بمناسبة
المقام والثاني من المواضع التي يجب حذف الفعل فيها باب ما اي المعمول الذي
اضمر اي قدر عامله لكن لا مطلقا بل بشرط ان يفسر بفعل آخر وهو اي هذا المعمول مفعول
حذف فعله مع شريطة التفسير هو كل اسم كان بعده مشتغل ذلك الفعل عن العمل
في الاسم المذكور بسبب العمل في ضمير راجع اليه او متعلقه نحو زيدا ضربته فزيد مفعول
بعده فعل ليس يعامل في زيد لانه عمل في الضمير راجع اليه وهو الضمير المنصوب وفي زيدا ضربت
غلامه مشتغل عنه بالعمل في متعلقه وهو الغلام واذا لم يكن زيد منصوبا
بضربته يجب ان يقدر العامل فيه اي ضربت زيدا ضربته فحذف الفعل وهو
ضربت لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر في كلام واحد وفسر بضربته الواقع بعد الاسم

حتى يكون

حتى يكون قرينة على المفسر المحذوف فان قلت فما تقول في قوله تعالى اني رايت
احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين قلت قوله تعالى رايتهم ليس بتفسير
لقوله رايت حتى يمتنع اجتماعهما بل قوله رايتهم جملة مستانفة وقعت جواب
سوال يتوهم من الكلام السابق كانه قيل كيف رايتهم فاجابه رايتهم لي ساجدين
فلا يتكرر في كلام رايت السموات والارض فيهن له ساجدين عابدين والحمد لله
... في هذه الابواب بما فيه كفاية لاولي
... ان بتفسير ملح اكثر فايدة فيه عند اهل
... اختشاش الحال فان المراغ من ان يعرف
... قال ده فتصرف الموفي نيل وقال يا
... ث من مواضع الحذف باب الاختصاص وهو
... فحذف الفعل لدلالة قرينة المقال عليه
... نصب لفظ العرب اسخى الناس للضيف
فالعرب مفعول بتقدير يخص اي تخص العرب فحذف الفعل لدلالة السياق عليه
لان قوله اسخى الناس على اختصاص العرب بالسخاوة وتلفظ قرينة على انه ليس خبر
لمبتدا وامثال هذا كثير ومنه ما يحذف المنادى وغيره لقرينة حالية او مقالية

... بدون المكرر بين مقامه

... ماجب من الحاجب وهو انه

... بد يراتق في المثال الاول

... يت زيدا من الاسد فان للتقوى

... بيدن فان هذا المعنى معنى الفعل

... يعم في مثال الثاني جاز تقديره

... يعتز حتى يفيد مناسبة

المقام والثاني من المواضع التي يجب حذف الفعل فيها باب ما اي المفعول الذي

اضمر اي قدر عامله لكن لا مطلقا بل بشرط ان يفسره فعل آخر وهو اي هذا المفعول مفعول

حذف فعله مع شريطة التفسير هو كل اسم كان بعده مشتغل ذلك الفعل عن كعمل

ذلك الاسم المذكور بسبب العمل في ضمير راجع اليه او متعلقه نحو زيدا ضربته فزيدا مفعول

بعده فعل ليس بعامل في زيد لانه عمل في الضمير راجع اليه وهو الضمير المنصوب وفي زيدا ضربت

غلامه مشتغل عنه بالعمل في متعلقه وهو الغلام واذا لم يكن زيدا منصوبا

بضربته يجب ان يقدر العامل فيه اي ضربت زيدا ضربته فحذف الفعل وهو

ضربت لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر في كلام واحد وفسر بضربته الواقع بعد الاسم

حتى يكون قرينة على المفسر المحذوف فان قلت فما تقول في قوله تعالى اني رايت

احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين تلك قوله تعالى رايتهم ليس تفسيرا

لقوله رايت حتى يمتنع اجتماعهما بل قوله رايتهم جملة مستانفة وقع في جواب

سوال يتوهم من الكلام السابق كانه قيل كيف رايتهم فان جوابه رايتهم لي ساجدين

فلا يتكرر في كلام رايت السموات والارض فيضمن له ساجدين عابدين والحمد لله

رب العالمين ولله در المفسر حيث افتقر في هذه الابواب بما فيه كفاية لاولي

الالباب ولم يصنع عمرنا في الاشتقاق بتفسير ما لا اكثر فائدة فيه عند اهل

الحال مع غاية تشويش البال واختشار الحال فان العمر اعز من ان يصرف

في امثال هذا المقال ونعم ما قال من قال ره قد صرفت العمر في قيل وقال يا

نديمي قم فقد ضاق المجال والثالث من مواضع الحذف باب الاختصاص وهو

مفعول يكون عامله فعل الاختصاص فحذف الفعل لدلالة قرينة المقال عليه

فلو ذكر كان لغوا نحو قوله نحن معاشر العرب بنصب لفظ العرب اسخى الناس للضيف

فالعرب مفعول بتقدير يخص اي نخص العرب فحذف الفعل لدلالة السياق عليه

لان قوله اسخى الناس على اختصاص العرب بالسخاوة ولكنف بينة على انه ليس خبر

لمبتداء وامثال هذا كثير ومنه ما يحذف المنادى وغيره لقرينة حالية او مقالية

نحو للّا، ويا للمد ودهى على بعض الآراء وقوله الا يا سجدوا اى يا قوم اسجدوا على بعض القراءة والرابع من مواضع الحذف باب المدح والذم والترحم اذا قرئ منصوبا نحو الحمد لله اهل الحمد بنصب اهل الحمد ليكون معمولا الفعل محذوف ونحذف فانقضاء ا - بكثرة استعمال الباب فجلفنه الاعراب وغيرهم وهذا امثال المدح وقوله مررت بزيد الفاسق بنصب الفاسق مثال الذم او تقول مررت بزيد المسكين بنصب المسكين فى مقام الترحم على زيد فانه مسكين والتقدير على جميع التقادير اعنى اهل الحمد واعنى الفاسق واعنى المسكين فالفعل المحذوف العامل فيها هو كلمة اعنى ولهذا قرئ الحمد رب العالمين بالنصب بتقدير اعنى وانما قلنا اذا قرئ منصوبا لانهم فى هذا الباب كما يقرؤن منصوبا فلك قد يقرؤن مرفوعا ومجرورا ايضا وعلى هذين ينجرج مما نحن فيه بل يكون مرفوعا على انه خبر مبتدا محذوف فوجوبا وهو هو والتقدير هو اهل الحمد وهو الفاسق وهو المسكين ومجرورا على انه صفة لما قبله المجرور فى هذه وامثالها وهذا هو المشهور والاولى عند الجمهور ثم الرفع ثم النصب لعدم الحذف فى صورة الجر وقلته فى الرفع وكثرته فى النصب نحو لا تفعل والخامس من مواضع الحذف باب الاغراء والاغراء عبارة عن تحريض المخاطب على امر يحصل منه فى مقام التضيق فلضيق المقام يكتفى بذكر المطلوب ويحذف الفعل

نحو الغزال

نحو الغزال الغزال فان قرئ منصوبا كان معمولا لفعل محذوف وجوبا اى ارامه وانما وجب الحذف لضيق المقام ولقيام احد المكررين مقام المحذوف كما مر فى الاسد الاسد وان قرئ مرفوعا كان الخبر المبتدا محذوف ولهذا الدليل نعينه هذا وفى هذا الباب ايضا الرفع اولى لقلة حذفه اذ فى صورة النصب كان المحذوف جملة وفى الرفع مفردا وهكذا الحال فى كل ما يقال لضيق المجال نحو الهلال اى هذا الهلال فى مقام الاستهلال الثانى من العوامل القياسية المصدر وهو يعمل عمل فعله الذى اشتق منه سواء كان ذلك الفعل لازما فيعمل المصدر عمله من الاكتفاء بفاعل يقوم به او كان الفعل متعديا فالمصدر ايضا يحتاج الى مفعول به وسواء كان الفعل معلوما فيحتاج المصدر ايضا الى فاعل مذكور او كان الفعل مجهولا فيحتاج ايضا الى مفعول يقوم مقام فاعله وانما اعمل المصدر عمل فعله لما بينهما من المشابهة فى الحروف والاشتقاق الفعل عنه ولدلالته على الحدث الذى هو جزء مفهوم الفعل وقيل لان المصدر فى المعنى بان مع الفعل بمعنى الضرب بضرب فاعمال المصدر فى المعنى يرجع الى اعمال الفعل ولم يشترطوا فى اعمال المصدر الزمان كما اشترطوا فى اسمى الفاعل والمفعول لعدم من المصدر نحو بلغنى قيام زيد فزيد مرفوع بانه فاعله وهو زيد والقيام مع كونه معمولا

لازم ايضا وعجبني ضرب زيد عمرا امثال المعلوم المتعدى عمرا مفعول به ويوم الجمعة
امام الامير ههنا ظرفان للضرب لكونهما مفعولا فيه له ضربا شديدا مفعول مطلق للمصدر
المذكور تاديبا له اى انما ضرب زيد تاديبا له وهو يكون مفعولا له للضرب فعلم ان المصدر
يعمل في جميع ما يعمل فعله ولله دره فارسا مثال التميز فان فارسا تميز عن الابهام المستقر
في نسبة الدر الى الضمير المجرور كما اختاره ابن الحاجب فان الدر في اصل اللغة بمعنى اللبن
ثم استعير للخير الكثير لما في اللبن من كثرة الخير فلان يستعمل الدر ويراد منه الخير
فيقول دعاء للممدوح لله دره اى لله خيره الكثير وذلك لان العرب اذا اعظموا شيئا
نسبوه الى الله عز وجل لا يقدر عليه واذا عرفت هذا فاعلم ان نسبة الخير الكثير
الى الممدوح نسبة مبهمة اذ لا يعلم ان خيره الكثير من اى جهة هل هو من جهة
الكرم او الشجاعة او العلم او غيرها ولهذا احتاج الى التميز فاتى بالتميز بقوله
فارسا فان الفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق
بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فهي التفرس والتفطن هكذا قالوا في المشهور وقيل انه حال
من الضمير المجرور وما هو ببعيد فيكون مثالا للحال ايضا المصدر نحو قوله تعالى وهم اى
الروم من بعد غلبهم سيغلبون فقوله غلبهم مصدر مضاف الى المفعول اى من بعد ان غلبوا
بالفارس اى صاروا مغلوبين بالفارس سيغلبون على الفارس فغلب ههنا مصدر بمعنى

مغلوب

١٣٠

مغلوب فيكون مصدرا مجهولا والحاصل ان كل مصدر بمعنى المفعول فهو مصدر
مجهول ومنه الغلب في الاية الكريمة واعمال المصدر اذا كان مصدرا باللام
اى بلام التعريف ضعيف وذلك لوجهين الاول انه قد ثبت ان المصدر مؤول بان مع الفعل
وكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل لامتناع دخول اللام على الحرف والفعل
فكذلك لا يدخل على المصدر المؤول بهما وما ورد في قول الشاعر ضعيف النكاية
اعداءه فشاذ والثاني لان المصدر ربما يذكر فاعله بالاضافة نحو ضرب
زيد فاذا دخلت اللام فقد يذكر الفاعل مضافا فلان اللام والاضافة
المعنوية متضادان فان قلت فليذكر غير مضاف فالجواب انه لا يمكن وكذا
فاعل لانه اى انه لو ذكر فاعله غير مضاف لادى الى ذكر الفاعل المضمر في المصدر
وهذا مناف لما حقق من انه لا يضمر فيه كذا قيل وفيه كلام يضيق عنه المقام
وقد يضاف المصدر الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول ايضا ولكن اضافته الى
الفاعل لان الفاعل محل الفعل والمفعول كالفضلة وعلى هذا كان الاولى
للمصنف ان يضيف قد التقليلية على المفعول كما فعله ابن الحاجب في الكافية ان قد
في المضارع ايضا قد يجيء للتحقيق نحو قوله تعالى قد يعلم الله الذين آه واذا عرفت هذا
فاعلم ان المصدر قد يضاف الى الفاعل وح يبقى المفعول على اعرابه منصوبا.

نحو اعجبني ضرب زيد عمروا وقد يكون بالعكس بان اضيف الى المفعول ويبقى الفاعل على
اعرابه نحو اعجبني ضرب زيد عمرو اي رفع زيد ومنه قولهم اعجبني دق الثوب القصار
القصار فان قلت انما جازت اضافته المصدر دون الفعل قلت لان المصدر
اسم معنى قائم بالفاعل وواقع على المفعول لنسبته اليهما كنسبته اليه
والرحل الى زيد فكان دار زيد ورحل زيد بخلاف نحو يضرب زيد
وضرب عمرو وقد يحذف احدهما اي احد معموليه اعني الفاعل والمفعول ويبقى
المعمول الآخر على اعرابه اما جواز حذف المعمول فواضح لانه فضلة ولا يعبأ به
واما جواز ترك الفاعل لان الفعل مع الفاعل ليحصل جملة مستقلة والمصدر
لا يكون مع فاعله جملة ابدا بل لابد له من جزء آخر غير معموله ليكون معه
الا ترى انك لو قلت ضرب زيد عمروا فلبثت ان الوجه الذي استحق الفعل
لاجله ذكر الفاعل مفقود في المصدر فلا يلزم من وجوب ذكر الفاعل في
موضع يختل الكلام بتركه لزوم ذكره في المواضع الذي لا يختل تركه الكلام
وبوجه آخر وهو انه لا يجب ذكر الفاعل في المصدر لان التزامه كان يؤدي
الى الاضمار فيه اذا كان الفاعل غائبا او متكلما او مخاطبا وسيجيء ان
الاضمار في المصدر ممتنع ولذلك جاز ان يقال اعجبني ضرب زيد بحذف

المعمول

المعمول واعجبني ضرب ضربت عمروا بحذف الفاعل واذا عرفت هذا فاعلم انه قد
يحذف احدهما ويبقى الآخر على اعرابه كالمثالين المذكورين او يكون الباقي مجرورا
بالاضافة اي باضافته المصدر الى الباقي من المعمولين نحو ضرب زيد بالجر مثلا
ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر معمول عليه اي على المصدر لكونه بتقدير ان
مع الفعل فكما انه لا يتقدم معمول ما بعد ان عليه لان موصوله ولا يتقدم
ما في حيز الموصول عليه لانه كجزء الكلمة بينهما فكما لا يتقدم جزء الكلمة
على اولها فكذلك لا يتقدم ما في حيز الموصول عليه فكذلك لا يتقدم معمول المصدر
عليه فلا يقال اعجبني زيد ضرب ولا يضمر اي معموله فيه اي في المصدر كما يضمر في
اسم الفاعل وغيره لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع ايضا قياسا على الواحد
ولكن لا يجوز الاضمار في المثنى والمجموع والا لزم اجتماع التثنيتين والجمعين في اسم
واحد لانه استحق الاضمار باعتبار كونه مصدرا لان الفرض يكون ضربين
اثنين او ضربا بثلاثة فاذا اضمر فيه فاعلا استحق الاضمار باعتباره ايضا
فيلزم اما اجتماع التثنيتين والجمعين في اسم واحد نحو اعجبني ضربين عمروا واما
اسقاط احدهما وذلك غير جائز ولا يلزم ذلك في اضمار اسم الفاعل مثلا
اذ ليس له مدلول مغاير الفاعل اذ الغرض منه الدلالة على الفاعل



لاغير ولو ثنى لم يثن الا باعتبار فاعله فلذلك وجب الاظهار والاضمار في اسم الفاعل
وامثاله وامتنع الاضمار في المصدر فتبصر وثانيهما اى تابع فاعل المصدر وتابع
مفعوله من الصفة والعطف وغيرهما في حالة الجر اى في حال كون الفاعل
او المفعول مجرورا باضافة المصدر اليه يتبع اللفظ فيكون التابع ايضا مجرورا
ويتبع المحل فيكون التابع مرفوعا او منصوبا حملا على محل المجرور بالمصدر
نحو ضرب زيد الظريف بالجر حملا على لفظ زيد المجرور بالاضافة والظريف بالرفع
حملا على محل زيد لكونه مرفوعا على الفاعلية او بالنصب حملا على محل زيد لكونه
منصوبا على المفعول وفي قولهم عجبت من اكل الخبز واللحم بجر اللحم المعطوف على الخبز
نصبه ورفعه فيجوز في حالتي الرفع والنصب تبعية اللفظ لجواز ان يكون الخبز
مرفوعا ليكون قائما مقام الفاعل لان الخبز ماكول لا آكل ويجوز ان يكون منصوبا
فيجوز رفع اللحم ونصبه عطفا على لفظ الخبز ويجوز ان يكون الرفع اشارة الى
الثالث الاول على ان يكون زيدا فاعلا وكذا اشارة الى المثال الثاني
على ان يكون الخبز مفعولا ولكن في قوله في اللفظ فقط والاولى بالعبارة
ان يقول فالرفع والنصب يتبع المحل لان اللفظ في المثال المفروض مجرور
فقط وفي معنى عبارته المصنف توجيه آخر يعرف بالتامل وقد عانى عن الكلام

عوامل الاعلام

وفي الايام هدايته لبيان الفرق بين المصدر واسم المصدر فقال اسم الحدث يعني الكلام
الحدث الذي يدل على الحدث وهو المعنى المصدري للفعل وهو على قسمين مصدر
واسم مصدر لان اسم الحدث ان كان علما للمصدر ان لفاعل المصدر كفجار
علما للفجرة وهم الفاجرون او علما للفجور بالمعنى المصدري او كان اللفظ المصدر
مصدرا بميم زائدة للتاكيد كالمحمدة بمعنى الحمد الكثير او كان على وزنه اي على
وزن مصادر الثلاثي المزيد الى اثنين وثلثين صيغة على المشهور وهو لغيره
اي والحال ان ما هو على وزن المصدر نحو اغتسل غسلا وانوضوء وضوءا
فان الغسل والوضوء اسمان على وزن المصدر ولم يكن يرد به المعنى المصدري
يعني غسل كردن و وضو ساختن مثلا وانما اريد بالغسل والوضوء الصورتان
الشرعيتان الحاصلتان من استعمال الماء على هيئة مخصوصة وهذان غير المعنى
المصدري والحاصل ان اسم الحدث ان كان علما او بميم المغيرة فاسم الحدث
يعني ان هذه الثلثة مصدر بمعنى المصدر فقط كالقرب والاكرام فلا اضافة
في قوله اسم الحدث اولا على الاول لامية وعلى الثاني بيانية وهناك كلام
لا يسعه المقام الثالث من العوامل القياسية اسم الفاعل وهو ما اشتق من فعل
لمن قام به بمعنى الحدوث فقولنا بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان

الصفة المشبهة انما وضعت للدلالة على الثبوت كما ستعرفه انشاء الله تعالى ولو قصد
بالصفة المشبهة معنى الحدوث يجب ان يصاغ بصيغة اسم الفاعل فاذا اريد من
قولنا حسن حدوث الحسن قيل حاسن ولذلك قال الله تعالى وضائق
لما قصد الحدوث وضائق به صدرك فان قلت عالم في قولنا الله تعالى عالم
اسم فاعل مع انه ليس للحدوث قلت ان عالما من حيث الصيغة يدل على الحدوث
واما عدم حدوثه وقدمه فانما هي من جهة الشرع وهنا دقيقة فتحرزها
الافهام وهو اي اسم الفاعل يعمل عمل فعله معلوم الذي اشتق اسم الفاعل منه
لانه لما كان الفعل اصلا في العمل وذلك لمشابهة اسم الفاعل مع الفعل المضارع
وزنا وموافقته له ومعنا لدلالته على الحدث والزمان كالفعل ولما كان
اعمال اسم الفاعل لمشابهة الفعل فلا يعمل الا بشرطين الاول بشرط كون اسم
الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال لانه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال يقوى
مشابهته بالفعل ولو كان بمعنى الماضي لكان صيغة فعله ماضية فانتفت المشابهة
اللفظية مع فعله لتباين الصيغتين وقد انتفت مشابهته مع المضارع معنى
فلا يصلح والمراد بالحال او الاستقبال سواء كان تحقيقا او حكاية فلا اشكال
في اعمال باسط في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان هذه القضية

وان كانت

وان كانت قضية ماضية لكنه قصد اراد حكاية الحال فيكون بمعنى الحال ولم يخالف
في هذه الشرط احد الا الكسائي فانه اعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي ايضا وليس لشيء و
لمخالفته الدليل ولعدم استعمالهم والشرط الثاني الاعتماد اي اسم اعتماد الفاعل
على مخبر عنه وهو المبتدا عنه بان يكون اسم الفاعل خبر المبتدا وعلى اللام الموصول
بان يدخل عليه لام الموصول كالضارب والاعتماد على الموصوف بان يكون صفة للموصوف
او كان اسم الفاعل حالا اي يعتمد على ذي الحال او كان اسم الفاعل مقرونا بالهمزة الا
ستفهامية او حروف النفي من ما ولا وان او بحرف النداء وانما اشترط هذه
الشروط لان ضاربا مثلا اسم فاعل وصفة لان وصفه للدلالة على ذات
باعتبار معنى الضرب وهو المقصود والمعنى الذي دل عليه اسم الفاعل وصفا
فيلزم صاحبا يقوم به ويكون محكوما عليه بهذه الصفة كزيد مثلا سواء كان
محكوما عليه حقيقة كما اذا كان ذلك الصاحب مبتدا وهذه الصفة
خبر له نحو زيد ضارب او لا يكون محكوما عليه حقيقة كما اذا كان موصوفا
به وذا حال له فيكون اصل وصفه الاعتماد اي تقدم ذكر صاحبه
فذكره بدون صاحبه مخرج له عن اصل وصفه وملحق له بالاسم الجامد
ثم انهم عند فقدان هذه الاعتماد ترخصوا في اعمال اسم الفاعل ان يكون
واقعا بعد الهمزة وحروف النفي لانهم انما استعملوا الصفة قائمة مقام

الفعل في هذين الموضعين والذي يدل على انه في ما بعد الهمزة والنفي واقع
موقع الفعل لا موقع الاسم ان اسم الفاعل يستقل مع فاعله كلاما تاما
ما بعدهما نحو أقائم الزيدان وما قائم الزيدان من غير الاعتماد وكيف نفهم
اما الاول فلانه مخالف للقياس اذ وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على خلاف
القياس اذ القياس ان يستعمل كل منهما في معناه الخاص واما ثانيا فلانه
مخالف للاستعمال لانه مما لا يسمع في كلام فصيح واما بعد النداء فلانه
لو لم يعمل لم يفهم انه نا منه في يا طالعا جبلا اذ لو قيل يا طالع لم يفد
المخاطب شيئا هذا واما امثلته بباقي صورة الاعتماد فاما الواقع بعد حرف
النفي نحو لا ضارب عمرو وما قائم زيد واما مثال الواقع بعد الهمزة نحو
اضارب زيد اباه واما مثال الاعتماد على ذي الحال نحو جاءني زيد راكبا
فرسه اما مثال الموصوف نحو جاءني زيد ضارب ابوه غلامه ومثال اللام
الموصول نحو جاءني الضارب ابوه بكرا ومثال الاعتماد على المبتدا نحو زيد
ضارب غلامه ويجب ان يعلم ان تلفظ ذكر الامثلة على سبيل اللف والنشر
المشوش فانه ابتداء في المثال بما انتهى به المقال اولا وهو النداء
ثم الثاني فالثاني وهكذا ثم اراد ان يشير انه لما كان اسم الفاعل

يعمل عمل

يعمل عمل فعله يكون معمولاته على حسب معمولات الفعل فاشار الى ذلك بقوله
عمرا وهو منصوب على المفعولية يوم الجمعة امام الامير ظرف مكان بارساله
وهو مفعول له وان كان اسم الفاعل مستعملا باللام اي لام الموصول يعمل مطلقا سواء
كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال نحو مررت بالضارب ابوه زيدا امس
او الآن او غدا وانما عمل بمعنى الماضي اذا دخلت اللام لما تقرر من ان
اللام موصولة واصلها ان توصل بجملة فعلية وانما سكت الفعل باسم الفاعل
لامر استحساني لفظي ولهذا كان اسم الفاعل بعد اللام كالفعل مطلقا وتايد
على انها اصلها ان توصل بجملة فعلية قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات
واقرضوا الله قرضا حسنا اذ لو لم يكن الفاعل المصدر باللام مقدرا بالفعل
لكان عطفا للفعل على الاسم وذلك غير جائز والتقدير والله ان الذين
تصدقوا واقرضوا الله قرضا حسنا وانما عدل عن صيغة الفعل الى الاسم
لانهم كرهوا دخول اللام على الفعل فاشتق من الفعل اسم الفاعل فادخلوا
اللام عليه واذا كان كذلك وجب اعماله مطلقا كالفعل والتثنية والجمع من اسم
الفاعل كالمفرد والشروط لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد من حيث
ذاتها بالحاق علامتي المثنى والمجموع وانما ذكر المثنى والجمع وانما ذكر مثال المثنى

والمجموع في اسم الفاعل من تغيراو ذالهما عن وزن الفعل في الجملة بالنسبة
الى المفرد نحو ضاربان وضاربين وضاربات وضوارب وهكذا يعني عمل الفعل
مثل اسم الفاعل صيغ المبالغة وهي الصيغ المشتقة من اسم الفاعل الموضوعة لافادة
المبالغة في الصفة فهي في الحقيقة نوع آخر من صيغ اسم الفاعل وعلى هذا فهي
كاسم الفاعل في جميع ما ذكر من العمل والشروط وانما اعملت صيغ المبالغة مع زوال
المشابهة اللفظية مع الفعل بسبب تغير صيغة اسم الفاعل صيغة اخرى لقيام
معنى المبالغة فيه مقام ما فات من المشابهة اللفظية واما صيغ المبالغة
فغير محدودة والمستعمل منها ضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر نحو زيد
ضراب غلامه في الاعتماد بالموصوف وقد يضاف صيغة المبالغة الى فاعله والمفعول
على اعرابه وقد يضاف المفعول والفاعل على اعرابه كاسم الفاعل وتابعه
اي تابع معموله المضاف اليه كالصفة والعطف وغيرهما كتابع المصدر فيتبع
اللفظ والمحل نحو زيد ضارب عمرو وبكر بالجر حملا على لفظه وبكرا بالنصب حملا
على محله الرابع من العوامل القياسية اسم المفعول وهو اسم اشتق من فعل لمن
وقع عليه الفعل وهو يعمل لكونه اسم مفعول لم يسم فاعله لكونه مشتقا
من الفعل المجهول فهو يعمل عمل فعله المجهول من رفع المفعول ليكون نائبا مقام فاعله

كالفعل

كالفعل المجهول ولما كان اعمال ذلك لمشابهة الفعل المجهول وزنا ومعنى لتضمنه معنى
الحال والاستقبال كما مر في اسم الفاعل فلهذا كان اعماله كاعمال اسم الفاعل مشروطا
بشرائط اسم الفاعل من كونه معتمدا على شيء مما ذكر وفي انه مع اللازم يعمل مطلقا
وتثنيته وجمعه كالمفرد نحو مضروب زيد برفع زيد على انه قائم مقام فاعله
لاعتماده على الهمزة يوم الجمعة ظرف زمان لمضروبه امام الامير ظرف مكان
ضربا شديدا مفعول مطلق باوساله مفعول له بتقدير اللام والخشب مملوء ماء
مثال الاعتماد على مبتدأ وقد يضاف اسم المفعول الى فاعله اي مرفوعه القائم
مقام فاعله الحقيقي نحو زيد مضروب ابيه باضافة المضروب الى الاب لقرينة ان
حالة الجر في الاب بالياء وان شئت نصبته اي الاسم النائب مناب فاعله
تشبيها له بالمفعول فانه مفعول في المعنى والفاعل في اسم المفعول
مستتر فيه لامتناع خلو اسم الصفة من الفاعل فيه اي في الاسم الواقع
بعد اسم المفعول القائم مقام فاعل يجري ثلثة اوجه الجر بالاضافة
والرفع على انه نائب الفاعل والنصب على التشبيه بالمفعول نحو زيد مضروب
ابوه وابيه وابيه نحو ثلثة اوجه في الاسم الرافع بعد وكذا اسم الفاعل
اللازم وهو ما اشتق من الفعل اللازم على جهة الحدوث وانا قلنا

عل

على جهة الحدوث حتّى يفارق عن الصفة المشبّهة فانّها بمعنى الثبوت واسم
الفاعل اللازم نحو حاسن بمعنى الحدوث الحسن دون ثمّ وقاعد ويجوز
فيما بعده ايضا وجوه ثلثة نحو زيد حاسن ابوه واباه وابيه كما
عرفت هذا بل يجوز في اسم المفعول من الفعل المتعدّي الى المفعول
واحد واسم الفاعل اللازم ما يجري في الصفة المشبّهة من الوجوه
الثمانية عشر وانّما قيّد المص اسم الفاعل باللازم ومثّل اسم
المفعول بالمتعدّي الى مفعول واحد نحو مضروب في جواب المسائل الثمانية
عشر كالصفة المشبّهة لانّه لو كان اسم الفاعل المتعدّي واسم
المفعول من الفعل المتعدّي الى مفعولين لم يجز فيهما هذه المسائل
للزوم الالتباس الا ترى انّك لو قلت زيد معطى اباه لم يعلم انّ
اباه مفعول ثان لمعطى او مفعول اوّل له اقيم مقام الفاعل ونصب
تشبيها بالمفعول ومفعوله الثاني محذوف والحاصل انّه لو اضيف
الى الفاعل وهو متعدّ لم يعلم بل هو مضاف الى الفاعل او الى
المفعول بخلاف اسم الفاعل اللازم والمفعول المتعدّي الى مفعول
واحد والصفة المشبّهة اذ لا مفعول لها فلا التباس هذا ثمّ انّ

انّ السبب في جواز هذه الوجوه في اسم الفاعل اللازم واسم المفعول المتعدّي الى
مفعول واحد كالصفة المشبّهة لانّ جواز هذه الوجوه في الصفة المشبّهة
انّما كان لتشبيهها باسم الفاعل وتشبيه اسم الفاعل باسم الفاعل وتشبيه
اسم المفعول به كان اجدر واولى تنبيه اعلم انّ اسم الفاعل اللازم هو المشتقّ
من الفعل اللازم كما عرفت نحو قاعد واسم الفاعل المتعدّي هو المشتقّ من الفعل
المتعدّي نحو ضارب واسم المفعول اللازم هو الذي اشتقّ من فعل يتعدّى
الى المفعول واحد كقولك مضروب فانّه لا يقتضي مفعولا به ومفعول فعله
نائب مناب فاعله واسم المفعول المتعدّي هو المشتقّ من فعل له تعدّى
الى ثان كمعطى فانّه متعدّ لاقتضائه مفعولا به الخامس العوامل القياسية
الصفة المشبّهة باسم الفاعل في المعنى وفي اللفظ ايضا لانّها ايضا ممّا يثنّى
ويجمع ويذكّر ويؤنّث مثله وهي اي الصفة المشبّهة صفة مشتقّة
من فعل اللازم وموضوعة لمن قام ذلك الفعل به والضمير للموصول والمراد
بمن قام به الفعل هو الفاعل لا الصيغة المشبّهة في معنى اسم الفاعل
اللازم والفرق بينهما انّ الصفة المشبّهة على معنى الثبوت واسم الفاعل
بمعنى الحدوث كما عرفت فلا نعيده وبينهما فرق من جهة الصيغة ايضا فانّ

الصيغة الصفة مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع لانهم لم يضبطوا
صيغة المشبهة على قياس مضبوط كما في اسم الفاعل والمفعول بل انها مختلفة
الصيغ من الانفا فصيغة افعل في كثير منها وليس شيء منها موافق للقياس الا ان
الصفة المشبهة من الالوان والحلى لا يجيء الا على افعل كابيض واسود واعوج
واشهل ونحوه وفي غيرها يأتي على فعل فعُل وفعيل وغيرها ويعمل عمله اي عمل فعل
اللازم ولا يشترط في اعمالها الزمان لانها بمعنى الثبوت فلا وجه لاشتراط
الزمان الذي هو الحدث واما الاعتماد فلا مانع لها عنه كما مر في اسم الفاعل
نحو زيد حسن وجهه مثال اعمالها في الفاعل وزيد طيب ابا مثال الاعمال في التمييز
فائدة ان هذه الصفة اما معرفة باللام او مجردة عنها وعلى التقديرين
اما مضافة الى معمولها او معرفة باللام او مجردة عنهما والحاصل من
ضرب الاثنين في الثلثة ستة وكل من هذه الستة اما مرفوع او
منصوب او مجرور ومضروب الستة في الثلثة ثمانية عشر ستة مرفوعات
وستة منصوبات وستة مجرورات وقسمان منها ممتنعان وهي الحسن وجهه
والحسن وجه واختلف في حسن وجهه والاصح جوازه واما البواقي
فما كان فيه ضمير واحد وهو تسعة وجوه احسن الوجوه وذا الضربين

وهما اثنان

وهما اثنان حسن وجهه الاحمر فيه ايضا وهو اربعة قبيح ثم اعلم ان الرفع
على الفاعلية والنصب يوجب التطويل ومن العوامل اسم التفضيل وهو ما اشتق
من فعل لموصوف بزيادة على غيره وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل
كما قاله غيره لان هذه قد يجيء على غير وزن افعل نحو خير وشر وان كان كونه
على افعل غالبا وهناك فوايد ضرورية لا باس بالاشارة اليها
اشتهر بين الاصحاب الاولى انه لما قال بعض العوامل القياسية اسم التفضيل
ولم يذكر اسم التفضيل في تعداد العوامل بان يقول السبعة اسم التفضيل
لانه ليس تاما لا يعمل مطلقا كاسم الفاعل وغيره من اخواته ولكنه لما كان يعمل
بعض الشروط عدة في المعمول العوامل بتغير الاسلوب للاشارة الى هذا المطلب
فلا تغفل وسيجيء ان شاء الله تعالى تحقيقه الثانية انه يبنى من الثلاثي
المجرد لا من كل فعل اذ لو بنيت من اكرم او استخرج مثلا صيغة افعل للتفضيل
فاما ان تسقط الزوايد ويبنى افعل منه فيلزم فوات ما هو المقصود من هذين
البابين مثلا كالتعدية في اكرم والطلب في استخرج ونحوهما وان لم تسقط
ويبنى الزوايد لم يمكن صيغة افعل منهما وذلك ظاهر الثالثة ان
لا يكون فعله من اللون والعيب لان باب الالوان والعيوب جاءت فيه الصفات

على وزن افعل من غير اعتبار التفضيل فلو بني منها افعل التفضيل لالتبس
بافعل الذي هو ليس للتفضيل الا ترى انك اذا قلت زيد الاسود على افعل
التفضيل لم يعلم انك اردت وصفه بانه اسود او انه ازيد في السواد ثم اعلم ان المراد بالعيب
العيب الظاهر كالعور والعرج وغيرهما فلا يشكل مجيء افعل التفضيل من العيوب
الباطنة نحو اجهل ومنه قوله تعالى اضل سبيلا الرابعة افعل التفضيل لا يستعمل
الا على احد وجوه ثلثة اما مضافا او بمن او معرفا باللام فلم لا يجوز حذفه
من احدها لانك قد عرفت ان الغرض من صيغته افادة زيادة شخص على
غيره وهذا الغير هو المفضل عليه كما ان الشخص الاول هو المفضل ولو تجرد عن
احد هذه الثلثة كان خاليا عن ذكر المفضل عليه فيفوت الغرض من وضع صيغته
فانك اذا قلت زيد اشرف لم يعلم انه اشرف من عمرو او بكر او غيرهما فان قلت
سلمنا انه لو استعمل بمن او بالاضافة كان المفضل عليه معلوما نحو زيد
اشرف من عمرو او اشرف القوم ولكنه اذا استعمل باللام وقلت زيد الاشرف
من اين يعلم منه المفضل عليه وما الفرق بين زيد اشرف وزيد الاشرف
قلت الفرق بين ان اللام في الاشرف للعهد فيكون المفضل معهودا لا يكون
معهودا الا على الصفة المذكورة من زيادة موصوفه على شيء معين فانك انما

تدبر

١٤٧

قلت زيد الافضل المعهود اذا كان قد سبق قبله بين المتكلم والمخاطب ان زيدا
افضل من عمرو فانه لا يجوز ان تقول زيد الافضل والمعنى الافضل المعهود عندنا
بانه افضل من عمرو وذلك لما تقرر ان لام العهد الخارجي بمنزلة ضمير الغائب
يحتاج الى تقدم ذكر معهوده لفظا او معنى فعلى هذا كان في صورة اللام ايضا
المفضل عليه معلوما معهودا ايضا وما كان خاليا نحو زيد افضل كما عرفت
هذا واما عدم جواز الجمع بينهما فلان بينهما من المنافاة اعني بين اللام ومن
فلان الافضل من عمرو واذ لما كان اللام افاد المفضل عليه فكان ذكر
من لغوا وهناك وجوه اخر تركناها للاستغناء عنها بما ذكرنا فنذكر الخامسة
انه اذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد زيادته على
المضاف اليه ويشترط ان يكون المفضل بعضا من المفضل عليه مثل زيد
افضل الناس يعني افضل من الناس مع انه منهم ولهذا لم يجز ان تقول
الملائكة افضل البشر وقال بعض الناس زيد فزيد افضل من نفسه وهل
هذا الا تناقض محال وهذا وهم منه لا انتقاضه يرد ورد هذا المعنى في
كلام الله تعالى والنبي الامي المتكلم على افصح المقال اوصله ان الافضل
وجهين بثبوت اصل الفضل وثبوت الزيادة في الفضل اما الزيادة فظاهرة

لأن اسم التفضيل موضوع للزيادة وأما ثبوت أصل المعنى فلأن الزيادة فرع ثبوت
أصل المعنى فزيد من الناس من جهة أصل الفضل وأفضل منهم من جهة ثبوت الزيادة
فلا تناقض صرح بذلك الزمخشري في المفصل وغيره وهنالك قد طال المقال في
الحواشي القديمة الحديثة بما لا مزيد عليه ومن أراد الاطلاع على جلية الحال
فليرجع إليه والمعنى الثاني أن يقصد به تفضيل المفضل بزيادة مطلقة
لا على المضاف إليه ويكون الإضافة لمجرد التوضيح والتخصيص والمفضل عليه
مقدرة في الكلام ولا يشترط ما اشترط في الأول من كون المفضل من جنس
المفضل عليه ومما يتفرع على اختلاف هذين المعنيين جواز قولهم يوسف أحسن
إخوته على الثاني دون الأول أما الامتناع على معنى الأول فلعدم تحقق الشرط
المذكور فيه فإن يوسف ليس من إخوة يوسف وداخلا فيهم فإنك إذا قلت جاءني
إخوة يوسف لم يكن يوسف من جملتهم فإن لم يكن يوسف من جملتهم فقد فضلت يوسف
على من ليس منهم وانتفى الشرط فلا يصح المعنى الأول فيه وبعبارة أخرى وهي أنه
على المعنى الأول في هذا المثال اجتماع النقيضين لأنه لما كان أضيف الإخوة
على الضمير العائد إلى يوسف فيلزم أن يكون يوسف خارجا عنهم لأن
يوسف ليس من إخوة يوسف وهذا ظاهر وقد عرفت أن المعنى الأول يلزم أن

المفضل من جنس المفضل عليه فيكون يوسف داخلا في الإخوة فيكون خارجا عنهم
وداخلا فيهم فيلزم اجتماع النقيضين وبهذا التقدير يعلم أنه لو لم يضف الأخ
إلى الضمير الراجع إلى يوسف بأن يقال يوسف أحسن الإخوة جاز فيه معنى الأول
أيضا لأن يوسف من جملة الإخوة المطلقة وإن لم يكن من جملة إخوة يوسف
هذا وأما جواز يوسف أحسن إخوته على المعنى الثاني فظاهر لأنه يكون
المراد يوسف أحسن من الناس من بين إخوته ولا محذور فيه الثالثة
أنه لا يعمل في الاسم الظاهر لأنه معمول قوي فلا يعمل فيه إلا العامل
القوي ولا قوة في اسم التفضيل لفقدان مشابهته بالفعل لأنه لا يثنى ولا
يجمع بخلاف الفعل ولأنه إذا عمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
زيادة لأن لها دلالة بمعناه وليس اسم التفضيل فعل بمعناه في الزيادة و
لهذا لا يعمل في الظاهر وإنما قلنا في الظاهر لأنه يعمل في الضمير لأنه معمول
ضعيف وأدنى مشابهة بالفعل كاف في العمل فيه هذا وإذا عرفت أنه
لا يعمل في الظاهر أنهم استثنوا من هذا الحكم صورتين أحدهما ما إذا كان
اسم التفضيل صفة لشيء وهو إن كان ذلك الشيء في اللفظ ولكنه يكون
في المعنى صفة لمسبب ذلك الشيء في اللفظ ولكنه يكون في المعنى صفة

لسبب ذلك الشيء اي لمتعلقه بشرط ان يكون ذلك المسبب مشتركا بين ذلك الشيء
وبين غيره زيد مفضلا باعتبار الشيء الاول على نفسه باعتبار غيره ومع ذلك
يكون واقعا في كلام منفي نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه اي من
الكحل في عين زيد فان احسن صفة لرجل وحسن مع ذلك ليس صفة له في المعنى
بل صفة المتعلقة وهو الكحل وانما سمي مسببا لانه سبب التفضيل في الحقيقة وهذا
المسبب اعني الكحل مشترك بين ذلك الرجل وهي غيره وهو زيد مفضل باعتبار دين
الرجل والمفضل عليه بالنظر الى عين زيد ولا مانع من ذلك الجواز تفضيل
الشيء على نفسه باعتبارين مختلفين ثم اعلم ايها الاخوان اني كنت رايت
في اوان التقريرات الطلبة مغلقون في فهم هذه العبارة حتى اشتهر بينهم ما قيل
افعل التفضيل دل خون ميكند سرمه را اندیشه پر خون میکند لهذا اردت
توضيحه بالفارسية تسهيلا للاطفال العلم نصحا الى حين ما تقطعت مني
الاوصال ويرحموا في عند فراقهم ويقولوا عنا البال الهذا عرض ميكند كه عمل
كردن اسم تفضيل در اسم ظاهر مشروطست به پنج شرط اول انكه اسم
تفضيل صفة اسم واقع شده باشد بحسب لفظ دوم انكه در معنى صفة
آن اسم نباشد بلكه صفه متعلق او باشد سيم انكه آن متعلق مفضل
باشد

١٤٩

باشد باعتبار اسم موصوف مذكور داول كلام چهارم انكه همان
متعلق مفضل عليه هم باشد ولكن باعتبار اسم ديگر وپنجم انكه اين صورت
در كلام منفي شده باشد وجميع اين شروط در مثال الكحل موجودست زيرا كه
احسن لفظا صفة رجل است ودر معنى صفة رجل نيست بل صفة متعلق
اوست كه كحل است زيرا كه غرض اين نيست كه مردي بهتر از زيد نيست بلكه
مراد اينست كه سرمه چشم او بهتر از سرمه چشم زيد نيست پس حسن سبب معنى
سرمه است وچون در اين مقام هم مفضل است وهم مفضل عليه مفضل است
از اين جهة كه در چشم رجل است ومفضل عليه است از اين جهة كه در چشم
زيد وبالجمله هم مفضل وهم مفضل عليه بودن از دو جهة ضرر ندارد
وچون وجه انطباق مثال بر ممثل معلوم باشد بايد دانست كه درين
مقام دو نكته ضروريه بود وچون واجب بود ذكر نمود النكتة
الاولى انه قد تحقق في علم المعاني ان النفي في كل كلام انما يتوجه على القيد
الزائد الا ترى ان قولك ما جاءني زيد راكبا انما اريد نفي المجيء
في حال الركوب لا نفي المجيء مطلقا واذا عرفت هذا فاعلم القيد الزائد
في اسم التفضيل هو معنى الزيادة المعتبرة فيه فيتوجه النفي الى تلك الز

يادة

فيكون المعنى ليس حسن الكحل في عين رجل ابدا على الكحل في عين زيد فيبقى احسن الكحل في عين رجل
مضافا الى الكحل في عين زيد فاما ان يكون حسنه مساويا له او دونه والمساواة
مما يابى عنها مقام مدح عين زيد لان المساواة في الحسن فرجع المعنى الى ان كحل عين
زيد احسن من كحل عين كل رجل وعلى هذا التحقيق يلزم ان يكون الكحل باعتبار كونه
في عين زيد مفضلا وباعتبار كونه في عين الرجل مفضلا عليه لما عرفت من حاصل
المعنى المقصود في هذا المقام وهذا ظاهر على من له ادنى دربة باساليب الكلام فان
قلت هذا مناف لقولهم ان الكحل مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار
عين زيد فما معنى قولهم هذا قلت هذا مما اتفق للواردين على هذا المعين ولعله
في الحقيقة هو المزيل للكحل عن العين ونعم ما قال الامام ركن الدين وهو من
اركان دين العربية انهم انما سموا الرجل مفضلا وزيد مفضلا عليه لبقاء الجملة
قبل دخول حرف النفي اذ بعد ورود حرف النفي ينعكس التفضيل بالضرورة والبديهة
والعجب من بعض اجلة المحشين وهو من حسن الناظرين فانه بعد ما نقل نا عن
ركن الدين قال ومراده من الحكم غير ظاهر انتهى فانه قد ظهر ذلك مراده من
الحكم وان الحكم كيف ان ينعكس في صورة النفي فلا تغفل وهذه النكتة
من ما زلت فيه الاقدام العظام   انهم اشترطوا هذه الشروط الاول   اما الشرط

فانما

فانما اشترطوا ليحصل له صاحب يعتمد عليه فيقوى على العمل كاسم الفاعل مثلا
واما الشرط الثاني والثالث ليحصل لاسم التفضيل متعلق ظاهر له تعلق بذلك
الصاحب حتى يتيسر عمله فيه واما الشرط الرابع فتصحيح معنى التفضيل لان اشيا
واحدا لا يكون مفضلا ولا مفضلا عليه الا باعتبارين واما الشرط الخامس
وهو النفي لان اسم التفضيل حينئذ كان واقعا موقع الفعل اذ حرف النفي من دواخل
الفعل فيقوى على العمل فيعمل في الظاهر فكان المعنى ما رايت رجلا احسن فيه
الكحل مثل حسنه في عين زيد هذا ويمكن ابداء وجه اخر لاعمال اسم
التفضيل عامل ضعيف سيما في صورة الفصل بينه وبين معموله وهذا القدر
كاف للاخوان بالنسبة المستغنين ومن المواضع التي يجوز اعمال اسم التفضيل ما و
قع اسم التفضيل فيه لتفضيل احد حالتي شيء واحد على حالته الاخرى نحو
زيد قائما احسن منه قاعدا ومنه قولهم هذا مشيرا بالتمر حال كونه بسرا
اطيب منه اي من التمر حال كونه رطبا والرطب ما فيه حلاوة ورقة والبسر ما بقي
فيه حموضة والعامل في رطبا اطيب باجماع النحاة وانما اختلف في بسرا فذهب
ابو علي ان العامل فيه هو اشير المفهوم من اسم الاشارة مستدلا بانه
لو كان لاطيب لزم تقديم معمول اسم التفضيل عليه وذلك غير جائز

لضعفه في العمل عنده ولكن لا يخفى على احد انا لو بدلنا اسم الاشارة بقولنا
التمر بسرا كان بسرا عاملا على ما قال ابو علي واما ما استدل به فضعيف لان
النحاة في امثال هذا المقام يجوزون تقديم معمول اسم التفضيل عليه حتى يقع
كل من الحالين في موقعها وهنا كلام ليس هذا موضعه فليطلب من مواضعه السادس
من العوامل القياسية المضاف كل اسم نسب الى شيء اي الى اسم آخر فالاضافة بمعنى
النسبة وانما قال الى شيء اذ الاضافة قد يكون بين الاسمين نحو غلام زيد
وقد يكون بين فعلين نحو مررت بزيد وهنا كلام فان المضاف العامل
في المضاف اليه هو القسم الاول لا الثاني وهذا فلما كان غرض المص بيان
المضاف العامل فكان عليه ان يقول هو كل اسم نسب الى اسم ولعله زاده
ارادة التعريف ان يعرف المضاف المطلق حتى يشمل القسمين وان كان المراد
من المضاف القسم الاول ففي العبارة استخدام ثم ان الاضافة على قسمين
لفظية ومعنوية لانه لا يخ اما ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها
او لا والاول اللفظية والثاني معنوية وبوجه آخر المضاف اما ان يكتسب من
المضاف اليه تعريفا او تخصيصا او لا فالاول الاول كما ان الثاني الثاني ويجره
اي جر المضاف المضاف اليه ولفظ الجر هذا مصدر متعد مضاف الى فاعله

والمعنى

والمعنى جرا دون مضاف مضاف اليه لما مر من ان المضاف عامل في المضاف
اليه على راي المص وعمله فيه اما بتقدير اللام وذلك اذا كان المضاف اليه
جنسا للمضاف ولا ظرفا له او بتقدير من اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف
او بتقدير في اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف ويسمى المجرور على كل التقادير
الثلثة مضافا اليه نحو هذا غلام زيد فالاضافة بمعنى اللام وخاتم
فضة بتقدير من اي خاتم من فضة وهذا ضرب اليوم بتقدير في اي
ضرب واقع في اليوم وهذا هو المشهور للجمهور وقيل ان العامل هو
الحرف المقدر وقيل المضاف لكن بسبب معنى الحروف المستفادة من الاضافة
المقدرة ولكل وجهة هو موليها ومما يجب ان يعلم المشهور ان المقدر
بالحروف المذكورة هو الاضافة المعنوية لا اللفظية ولا ريب ان كل مضاف
يجر المضاف اليه لفظا كان او معنويا واذا عرفت هذا علمت ما في قوله
وجره بتقدير اللام لانه ان اراد ان جر المضاف مطلقا بهذه الحروف فهو
مم لان المقدر بالحروف هو المعنوية وان اراد جر المضاف المعنوي فلك
سلمنا ذلك ولكن العامل في الجر هو المضاف مطلقا لفظيا كان او معنويا.
وقد يقع الفصل بينهما اي بين المضاف والمضاف اليه كالفصل بكلمة لا

في قوله يبيت لاهي وسرى وما شعر بأنكبه حتى اذا القمح خسر يعني دفع في بئر
الهلاكة بسبب فكره اي كونه هو ما علم انه واقع في الهلاك حتى اذ حصر وانفتح
القبا[illegible] يمكن المعنى [illegible] آخر فتدبّر وحلّ الانشها دقوله في بئر لا حود
والمراد بئر [illegible] كانها والحو يجع ماير منجا بأذا اهلك
ومن المثل [illegible] هذا غلام وابنه زيد حيث فصل القسم بين الغلام وزيد
والمراد وابنه [illegible] غلام زيد هذا لبعض احوال الاضافة المعنوية واما
الاضافة اللفظية فهنا [illegible] نكتة لا بد من الاشارة اليها تنوير الافهام
وهي انك قد عرفت ان الاضافة اللفظية هي اضافة الصفة الى معمولها
[illegible] دلالة اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال والّا لم يكن الصفة عاملة
فلم يتحقق الاضافة اللفظية واذا عرفت هذا علمت ان اضافة اسم الفاعل.
[illegible] احدهما [illegible] الصفة بمعنى [illegible] الاستقبال وح كانت
الاضافة [illegible] وقد تقرر ان الاضافة اللفظية لا تفيد التعريف
اذ التخصيص لان الصفة المذكورة بمنزلة الفعل والفعل لا يعرف بل غاية
ما تفيد الاضافة اللفظية التخفيف بحذف التنوين ولهذا جاز ان يقع
الصفة المضافة [illegible] صفة لنكرة لان الصفة المضافة يكون نكرة

لا معرفة

١٤٣

لا معرفة وعلى هذا اجرى قوله تعالى هديا بالغ الكعبة بمعنى الاستقبال
ولهذا وقع صفة لقوله هديا وهو نكرة وثانيهما وهو اذا كانت الصفة
بمعنى الماضي او بمعنى الثبوت والدوام لا بمعنى الحال والاستقبال فح لم يكن من قبيل
اضافة الصفة الى معمولها فيكون الاضافة معنوية لا لفظية وقد تقرر ان
الاضافة المعنوية يفيد التعريف والتخصيص ولهذا جاز ان يكون صفة
لمعرفة وعلى هذا اجرى قوله تعالى الحمد لله رب العالمين مالك يوم الدين
فان الرب والمالك وقعا صفة للمعرفة وهو الله تعالى وذلك لان الربوبية
والمالكية ثابتة على الدوام والثبوت لا بمعنى الحال والاستقبال
فلا يكون اضافتهما من اضافة الصفة الى معمولها فالاضافة فيهما معنوية
مكتسبة للتعريف ولهذا جاز وقوعهما صفة للمعرفة ومنه قوله تعالى
غافر الذنب وقابل التوب وامثاله كثير في كلام الملك القدير وفي هذا
القدر كفاية للبصير التابع من العامل القياسية كل اسم مبهم بالمبدأ الاشيا
الاربعة فالمراد من كون الاسم تاما كونه على حالة لا يجوز اضافته
معها وهناك اربعة اشيا اذا الحقت واحدة منها بالاسم امتنع اضافته
وهي التنوين ونون التثنية ونون شبه الجمع وهو نون عشرون

واضافتها والاضافة وانما امتنعت الاضافة مع هذه الاربعة اما مع
التنوين فلانه دليل الانفصال والاضافة دليل الاتصال والجمع بينهما
متعذر واما مع النون فلما تقرر عندهم ان النون فيهما في مقام التنوين
فيدل على الانفصال المنافي للاضافة واما مع الاضافة فظاهر لظهور
ان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم هذا الاسم التام باحدى هذه الاشياء
ينصب اسما منكرا اما انه ينصب فلانه اذا تم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا
تم بالفاعل فصار به كلاما تاما فيجب ان يكون ما بعده منصوبا لتشبيهه
له بالمفعول ولانه اذا لم ينصب فلم يجر ولا وجه للرفع فلا وجه الا النصب
واما الاسم الواقع بعده فيجب ان يكون نكرة لان الغرض منه رفع الابهام عن
الاسم التام وهذا الغرض يحصل من النكرة والتعريف امر زائد على الغرض فيكون
لغوا ولما كان الاسم التام مبهما والواقع بعده دافعا للابهام ودفع الا
بهام شان التمييز ولهذا يسمى المنصوب باسم التام تمييزا وهذا هو القسم الثاني
من قسمي التمييز وهو الرافع للابهام المستقر عن ذات مذكورة والمراد بالذات
المذكورة هو الاسم التام المذكور فهو الناصب لهذا التمييز ولا فعل هناك
واما ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة فهو معمول القسم آخر من القياسية

يجيء

يجيء والآن بما وعد رحمه الله واما الامثلة نحو عندي رطل زيتا مثال
التام بالتنوين ومنوان سمنا مثال التام بنون التثنية وعشرون درهما
مثال التام بنون شبه الجمع وملؤه عسلا مثال التام بالاضافة وقد
عدّ بصيغة المجهول وعددنا الاسم التام وهو عشرة من ددهما من
العوامل السماعية فان عشرون واضرابها من العدد فقد عدّ العدد من السماعية
فتذكر فيلزم التكرار هناك ولعله اعاده لاتمام اقسام الاسم التام هذا
فائدة اعلم ان الاسم التام بالتنوين ونون التثنية مما يجوز اضافته الى ما
بعده اضافة بيانية باسقاط التنوين والنون حما ناشيا بحصول الغرض
وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو عندي رطل زيت ومنوا سمن ولكن
التام بنون شبه الجمع والاضافة لا يجوز اضافته اما الاضافة
فظ واما نون شبه الجمع فقد مر وجهه في باب العدد فلا نعيده تتمة
في بيان العوامل المعنوية العامل اما لفظي فقد بان اي ظهر من اول الكتاب
الى الآن واما معنوي اي عامل المعنوي وهو معنيان وذلك لانهم لما
راوا ان المضارع والمبتدا مرفوعان وراوا ان رفعهما مما يزول بعامل آخر
والحركة التي تاتي لتنزل اعراب لا بناء والاعراب لا بد ان يكون من عامل ولا

عامل فيهما اذ اللفظ فانتفا واراد ان يعبروا لهما عاملا معنويا فقالوا ان العامل في
فيهما منهما معنيان احدهما معنى يرفع الفعل المضارع وهو اي معنى الرافع فيه مركب
عدمي ووجودي اما القيد الاول العدمي فهو معنى تجرده عن العوامل اللفظية من
النواصب والجوازم يعني ان المضارع يحتمل اعرابا ثلثة الرفع والنصب والجزم فيه بدل
الجر في الاسماء لانهم جعلوا الجزم من النواصب والجوازم لا يبقى اعرابا الا الرفع فرفعوا
المضارع لذلك فسبب رفعه هو مجرد تجرده عن النواصب والجوازم وهذا التجريد والخلو
امر معنوي لا لفظي ولهذا قالوا ان العامل فيه معنوي واما القيد الوجودي
الباعث لكونه مرفوعا هو وقوع المضارع موقعا يصح وقوع الاسم فيه مسندا
نحو زيد يضرب في موضع ضارب فغلام يصح وقوع الاسم فيه مسندا اليه نحو
يضرب زيد لان اول الكلام موضع المبتدا في الجملة الاسمية فاشبه به المضارع
الاسم الذي اصله الاعراب فلهذا كان معربا مثله وانما رفع لانه موجب
الحال للشبهة الذي يناسبه اقوى الاعمال وهو الرفع كذا قيل وليس شيء
كما يعرف بالتامل بل الحق ان الرافع له هو تجرده عن الناصب والجازم كما قلنا
وقال له الجمهور من النحاة ايضا ورفع المضارع بالضمة في المفرد نحو يضرب وبالنون
في التثنية والجمع نحو يضربان ويضربون ولهذا يسقط النون بالناصب والجازم

وثانيهما

وثانيهما معنى يرفع المبتدا والخبر فهو اي المعنى العامل فيهما عبارة عن تجرد الاسم
الواقع مبتدا وخبرا عن العوامل اللفظية الناصبة الرافعة والجارة وانما
جرد الاسم عن العوامل للاسناد اي ليصح اسناد شيء اليه او اسناده الى شيء
والحاصل ان الاسم لو كان معمولا لعامل رافع او ناصب او جار لم يجز وقوع الاسناد
بينه وبين اسم آخر الا ترى انه لو قيل ضرب زيد لم يجز اسناد شيء آخر الى زيد
وكذا لو قيل ضرب زيدا ومررت بزيد لم يجز الحكم والاسناد شيء الى زيد
مع انا كثيرا ما نحتاج في المحاورات بالاخبار عن شيء بشيء مثل زيد قائم او عمرو
قاعد فيجب تحقق الاسناد من خلو الاسمين الواقعين مسندا ومسندا
اليه عن العوامل اللفظية واذ لا عامل في اللفظ لرفع او نصب او جر
فلا بد من اعتبار العامل المعنوي ولا يوجد شيء يصلح للاعتبار الا التجرد
فثبت ان مجرد التجرد عن العوامل هو سبب الرفع فيهما سيما في المبتدا وهذا
هو مختار البصريين حيث قالوا ان الرافع في المبتدا والخبر هو معنى الابتداء
وقال بعض النحاة الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وقال
آخرون ان كل واحد منهما عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين
عن العوامل اللفظية ويلزم ابطال المذهب الاول وهو اولى فنعم ما فعل

هذا ثم اعلم ان المبتداء على قسمين احدهما الاسم المجرد عن العوامل الواقع مسندا
اليه والثاني الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام رافعة لظاهر
مسندا بذلك الاسم الظاهر والاول نحو زيد قائم مبتداء مرفوع عامله الرافع له
معنى التجرد عنها اي العوامل اللفظية وانما جرد عن العوامل للاسناد القيام الذي
هو الخبر اليه اي الى زيد وقائم المسند به خبره وهو ايضا مرفوع عامله التجرد
عنها اي عن العوامل وانما جرد عنها لاسناده اي القيام الى زيد فالعامل في كليهما
التجرد القسم الثاني من المبتداء نحو ما قائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف
النفي واقائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فقائم في
هذين المثالين مبتداء والزيدان فاعله ساد مسد الخبر وعامله اي عامل
قائم التجرد عن العوامل وانما جرد لاسناده اي ليصح اسناد قائم الى زيد واما
العامل في الخبر في هذا القسم فليس هو التجرد المعنوي بل عامله هو قائم والخبر في هذا
القسم معمول العامل اللفظي فافهم وقد صار في المجال عن بيان سائرهما وهذا الباب
فانحصر عليها اقتصر عليه المصنف رحمه الله الكتاب فائدة المراد بالعوامل اللفظية
في هذا الكتاب ما اي عامل لا يكون زائدة واراد المصنف من الزايد ما لا يكون
مؤثرا في اللفظ والعوامل اللفظية ما يكون مؤثرا في اللفظ سواء كان مع

ذلك

ذلك مؤثرا في المعنى ام لا فتدخل في تعريف العوامل اللفظية نحو هذا بحسبك و
كفى بزيد فان الباء في هذين المثالين وان كانت زائدة بحسب المعنى
ولكنها عاملة في اللفظ ايضا كما الكافية مثلا فيكون المثالين من العوامل
اللفظية وهذا المعنى للزائد اصطلاح آخر واما الاصطلاح المشهور فان
المراد بالزائد ما لا يكون مؤثرا في المعنى سواء كان مؤثرا في اللفظ ام لا بل انما ذكر
لمجرد التزيين كما ذكرنا وتضاعيف الكلمات السابقة مرادا والحق ان الزائد
بهذا المعنى ليس من العوامل اللفظية لان اصل العوامل ما يكون مؤثرا في اللفظ
بل نفي العامل ضلالا آخر الكلمة بحسب الاعراب الثلاثة الرفع والنصب
والجر وفائدة الاختلاف وحصول المعاني المعتورة على الاسم اعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة فظهر ان فائدة ادخال العوامل حصول المعاني المختلفة
وبذلك ان الزائدة لا دخل عليه له في المعنى فالعوامل الزائدة خارجة
عن العوامل اللفظية وانما اعملت في اللفظ بالعامل من الغاء لفظا
ومعنى ولكن ماثلة مناسبا بالعوامل الزائد وهذا المعنى تبعها في اللفظ
وان كان زائدا في المعنى وليس هذا القسم معارضة للعامل وانما عرضه انتظر
في الالفاظ ولهذا جعلوا الزائد العامل في اللفظ من العوامل اللفظية

فلهذا ادخل الباء بعبك في تعريف العامل اللفظي فعلى هذا يكون الزائد مما لا يكون
مؤثرا في اللفظ مثل ما الكافة ولام التأكيد وغيرهما مما لا عمل له في اللفظ
هذا واما له اما خبر مبتدا محذوف اي ما اردناه هذا او بالعكس في العكس
والمشهور انه مفعول الفعل محذوف وفي كلمة خذ هذا اي ما ذكرنا من الالفاظ و
المعاني والنقوش المكتوبة في المصحف او المنقوش منهما ومن الثلثة والحمد لله
فان هذا ايضا نعمة من نعمائه ورحمة من آلائه فيجب بهذه النعمة ايضا حمد نعم
حتى ان الحمد ايضا من نعمائه فيوجب حمد آخر وهكذا الى غير النهاية فلن يبلغ احد كنه
حقيقة حمده وهذا معنى ما روي عن داود عليه السلام ونقله عن داود عليه السلام في زبور آل محمد
حيث قال فكيف لي بتحصيل الشكر وشكري اياك يفتقر الى شكر فكلما قلت لك الحمد
وجب ان اقول لك الحمد وهذه من فقرات المناجاة الملحقة بالصحيفة السجادية
ومعناه مذكور في دعاء الشكر في الصحيفة بعبارة اخرى فقوله والحمد لله جملة
معترضة بين المبتدا والخبر وهو قوله خلاصة ما اردناه اي في بيان خلاصة
تعداد العوامل اللفظية والمعنوية واللفظية السماعية والقياسية
وهي اي هذه الخلاصة خير ما يدخرون اي يجعلونه ذخيرة ليوم القيمة وهو يوم
لا ينفع فيه فانه يوم لا يؤخذ فيه فدية لا ينفع المال ولا يجري فيه النصرة

ينفع

ينفع البنون فلا يؤخذ منه فدية ولا هم ينصرون فلا ينتفع فيها الا من اتى الله
بقلب سليم سالم عن الغل والغش والقلب السليم لا يحصل الا بالعمل الصالح لذلك
لمثل هذا اليوم وللخلاص عن تبعاته فليعمل العاملون فان الله لا يضيع اجر
العاملين والله يحب المحسنين وبالاحسان نختم الكلام في هذا المقام تفألا
ان نختم خاتمة امورنا بالاحسان والانعام والحمد لله على تواتر نعمائه
والشكر له على تواتر آلائه هذا آخر ما اردنا ايراده في الشرح والتوضيح
مع الاشارة الى بعض النكات الخالية عنها كتب النحاة بالايراد والتصريح
مع تكاثر الاشتغال وطول العهد مني في هذا العلم وتشويش البال فمن عثر
على سهو او نسيان فليحمل على الغفلة لكثرة نوائب حدثان الدهر الخوان مع
ان السهو والنسيان كالطبيعة الثانية للانسان فيغفر ما ذلك فيه القدم
ودية ما طغى به القلم والمرجو من الله رب العالمين ان يجعله ذخيرة ليوم الدين
فان الله لا يضيع عمل عامل فنعم اجر العاملين ولمثل هذا فليتنافس المتنافسون
فانا لله وانا اليه راجعون والحمد لله رب العالمين والصلاة
على نبيه نذير العالمين وعلى آله على
خير العاملين تمت ممممممم سنة ١٢٦٢





